الاقتصاد علم اجتماعى

دكتور

أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

وكيل كلية الحقوق - جامعة المنصورة

٢٠٠٠

تمهيد .

الغرض من هذه الدروس هو إعطاء طلاب الدراسات الاجتماعية تصورا مختصرا ولكنه إلى حد كبير شامل عن الأفكار الاقتصادية : أسسها وتطورها ومضامينها . وهذه مهمة ليست يسيرة لأنها تقتضى انتقاء أكثر الأفكار الاقتصادية شيوعا وأهمية ، كما تقتضى إجراء توازن بين إسهامات المدارس الاقتصادية المختلفة ، والجمع بين عرض أساليب التحليل الوحدية (الجزئية) وأساليب التحليل الكلية .

ولتحقيق ذلك الغرض آثرنا تقسيم هذه الدروس على النحو الآتى :

- الفصل التمهيدى ونتناول فيه علم الاقتصاد كعلم اجتماعى أساسا ولكنه أيضا متعدد الأبعاد ، والمشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية .
- الباب الأول ونخصصه لعرض تطور الفكر الاقتصادى مع التركيز على اسهامات الفلاسفة الاجتماعيين مثل أفلاطون وأرسطو وإبن خلدون بالإضافة الى الاسهام الرئيسى لآدم سميث الذى بدأ حياته العلمية أستاذا لعلم الأخلاق ثم أصبح رائدا للمدرسة الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية) .
- الباب الثانى ونتناول فيه بالعرض أبرز موضوعات التحليل الاقتصادى الوحدى كما طورته المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) .

– الباب الثالث ونعرض فيه للإطار العام للتحليل الاقتصادى الكلى كما أبرزته على وجه الخصوص النظرية الكينزية .

– الباب الرابع ونعرض فيه للمناهج العلمية المقترحة لدراسة موضوع توزيع الدخل القومى الذى يعد واحدا من أبرز موضوعات الاقتصاد الاجتماعى .

– الباب الخامس ونخصصه لموضوع الدور الاجتماعى للنفقات العامة حيث تثار موضوعات الإنفاق العام على التعليم والصحة والاسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية وهى تشكل عادة صلب الدراسة فى مجال الاقتصاد الاجتماعى .

مقدمة

يرجع أصل كلمة **اقتصاد** في اللغات الأوروبية : economy économie إلى اللغة الإغريقية حيث اشتقها أرسطو من كلمتين يونانيتين هما أويكوس *oikos* بمعنى البيت ، و نوموس *nomos* بمعنى القانون . والمقصود قانون (أو علم) تدبير شئون المنزل .

وكان الاقتصادى الفرنسى أنطوان دو مونكرستيان A. de MONTCHRESTIEN أول من استخدم مصطلح **الاقتصاد السياسى** بمعنى اقتصاد الدولة . غير أن كثيرا من الاقتصاديين يفضلون على اثر الفريد مارشال A.MARSHALL **استخدام كلمة اقتصاد** مجردة من صفة **سياسى** ، خاصة وأن جل اهتمامهم كان ينصب على **التحليل الوحدى** (الذى يهتم بدراسة السلوك الاقتصادى للفرد والمشروع) ويهمل **التحليل الكلى**(الذى ينظر للدولة ككل) .

وفى اللغة العربية **القصد** هو استقامة الطريق ، ومنه قول الله تعالى "وعلى الله قصد السبيل " (سورة النحل الآية ٩) ، أى على الله تبيان الطريق المستقيم . والقصد فى المعيشة هو التوسط بين الإسراف والتقتير ، وقيل من ثم أن الاقتصاد هو الاعتدال والتوسط بين طرفى نقيض هما الإفراط والتفريط .

وتتعدد التعريفات التى يقترحها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد . ومن أبرز هذه التعريفات ما يلى :

- الاقتصاد هو العلم الذى يدرس كيفية تنمية المجتمعات لثرواتها (آدم سميث) .

- الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الإنسان فى المجتمع وسعيه للحصول على دخله وكيفية استعماله لهذا الدخل (الفريد مارشال) .

- الاقتصاد هو العلم الذى يدرس سلوك الإنسان فى سعيه لإشباع حاجاته المتعددة باستخدام الموارد المحدودة المتاحة له على اختلاف أنواعها (روبنز) .

- الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة كيفية زيادة مستوى رفاهة الإنسان والمجتمع (بيجو) .

- الاقتصاد هو العلم الذى يدرس الخيار الذى يجريه الأفراد والمجتمعات بشأن طرق وأساليب الإنتاج من جهة وطرق وأساليب توزيع الدخل من جهة أخرى (ساميلصون) .

والواقع أنه لا يوجد بين هذه التعريفات تعريف **جامع مانع** بسبب اتساع مفهوم ونطاق هذا العلم . فكل من هذه التعريفات يشمل جانبا أو أكثر من جوانب علم الاقتصاد ولكنه يظل أعم منها جميعا ، كما أنه من الصعب تحديد مجاله بدقة لتداخله مع العلوم الأخرى على النحو الذى سنبينه فى الفصل التمهيدى .

الفصل التمهيدى

سنتناول فى هذا الفصل ثلاثة موضوعات ضرورية للتمهيد لفهم التحليل الاقتصادى بشقيه الوحدى والكلى ، وهى : الطبيعة المتعددة الأبعاد لعلم الاقتصاد ، المشكلة الاقتصادية ، والنظم الاقتصادية .

المبحث الأول

الطبيعة المتعددة الأبعاد لعلم الاقتصاد

يمكن النظر لعلم الاقتصاد من وجوه متعددة تعكس تداخله مع عدد كبير من العلوم الأخرى الاجتماعية وغير الاجتماعية . فالاقتصاد أساسا علم اجتماعي ولكنه أيضا علم بيئي وعلم سلوكي وعلم سياسي وعلم رياضي وعلم أخلاقي . وسنتناول تباعا هذه الأبعاد المختلفة لعلم الاقتصاد .

أولا - الاقتصاد كعلم اجتماعى :

يمكن النظر للاقتصاد نظرة ضيقة وأخرى واسعة . فالنظرة الضيقة التى كانت شائعة فى الفكر الاقتصادى التقليدى تحصر علم الاقتصاد فى موضوع تبادل السلع والخدمات وتترك للعلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والاجتماع الاهتمام بشئون الحياة الإنسانية الأخرى . أما النظرة الواسعة التى تحظى بقبول كبير فى السنوات الأخيرة فتمد مجال علم الاقتصاد ليغطى كافة احتياجات وتفضيلات الإنسان سواء كانت تتمثل فى أشياء مادية (الغذاء ، السكن ، الكساء ..الخ) أو غير مادية (الأمن ، الدفاع ، الحقوق المدنية ، العدالة ، الثقافة ، المعلومات ..الخ) .

ويتشكل نطاق الاقتصاد كعلم اجتماعى من جميع سكان العالم وما يمكن أن يلعبوه من أدوار ويمارسونه من أنشطة استهلاكية أو إنتاجية سواء فى صورة مدخلات inputs أو فى صورة مخرجات outputs . وكذلك يدخل فى نطاق علم الاقتصاد دراسة كافة التنظيمات و التجمعات التى يشكلها الأفراد فى سعيهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية .

ومن الواضح أن هذا النطاق واسع للغاية ومعقد إلى حد كبير . فهو لا يقتصر على المسائل المادية أو التنظيمية فحسب ولكنه يتضمن أيضا المعارف والتقنيات والمشاعر والرغبات التى يحوزها الأفراد أو تطبع سلوكهم فى المجتمع الذى يحيون فيه . فالسلوك الاقتصادى للأفراد بكافة أشكاله وتعبيراته هو بالضرورة سلوك اجتماعى .

ولكن إحاطة الاقتصاديين وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الأخرى بهذا النطاق الاقتصادى الواسع يقتضى التعرف عليه ووصفه وصفا دقيقا حتى يتسنى إعمال أدوات التحليل العلمية فيه. ولكن هذا الوصف لا يمكن أن يكون واقعيا أو كاملا أو مطابقا للأصل لأن ذلك أمر مستحيل عمليا لصعوبة إحاطة الإنسان بكافة مكونات ومكنونات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الواقعية . ولذلك فان العرض الذى يقوم به علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع هو عرض مختصر يقوم على التجريد والافتراض والاستقراء . ومن واجب هؤلاء العلماء السعى نحو تطوير هذا العرض ليكون الأقرب قدر الإمكان للواقع ، ومن ثم يوفر أكبر قدر من المعلومات عن الهياكل والأحداث والأنشطة والسلوكيات الواقعية . وينقسم العرض الذى يقدمه العلماء المشار إليهم إلى عرض وصفى ساكن static للحالات المطروحة كما هى وعرض دينامىdynamic يظهر تتابع هذه الحالات وتفاعلاتها عبر الزمن . ولا جدال فى أن النوع

الثانى هو الأكثر صعوبة وتطلبا لاستنفار جهود العلماء فى التحليل والتخيل . فلا يمكن توقع ردود أفعال الأفراد أو قراراتهم أو سلوكهم المستقبلى دون هذا العرض الدينامى .

وفى مقدمة أدوات التحليل المفيدة فى دراسة النظم أيا كان نوعها يأتى مفهوم التوازن equilibrium . فالنظام المتوازن هو الذى يظل على نفس حالته غدا كما هو اليوم . غير أن هناك أنواعا أخرى عديدة من التوازن . فيوجد أولا التوازن الميكانيكى mechanical equilibrium البسيط ومثاله حال مبنى الكلية الذى سوف يظل غدا على نفس الوضع الذى هو عليه اليوم ما لم يهدم لسبب أو آخر . فالقوى التى يمكن أن تؤثر على مبنى الكلية مثل الرياح أو أشعة الشمس أو الاستعمال اليومى هى عادة أضعف من المقاومة التى يبديها المبنى ومن ثم فان تأثيرها على توازن المبنى يكون - على الأقل فى الزمن القصير - معدوما . ولكن هناك نوعا أكثر تعقيدا من التوازن هو التوازن الذاتى التوجه أو الذاتى الانضباط equilibrium homeostasis or cybernetic ، وهو التوازن الذى يصبغ النظم المفتوحة open systems . فشعلة النيران التى تتصاعد من أحد المواقد أو الإنسان أو الكلية كمؤسسة علمية وكذلك كافة الكائنات الحية والتنظيمات الاجتماعية تتميز بوجود هذا النوع من التوازن . فهى تستفيد من مدخلات خارجية (طعام - شراب - أموال - تجهيزات ، .. الخ) وتفرز فى البيئة المحيطة مخرجات مفيدة أو غير مفيدة ، وعليها من خلال هاتين

العمليتين (الإدخال والإخراج) أن تحافظ على توازنها . غير أنه يتعين أيضا التمييز بين النظم المفتوحة الغير قادرة على الدفاع عن نفسها (الشعلة، النهر، التربة ٠٠الخ) والنظم المفتوحة القادرة على الدفاع عن نفسها(الإنسان، الكائنات الحية، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية) . فإذا انتهى الوقود اختل توازن الشعلة وانطفأت، أما إذا افتقد الإنسان أسباب العيش فى إحدى المناطق فانه يفكر فى الهجرة إلى منطقة أخرى يجد فيها من جديد توازنه . وإذا قل الطلب على خريجى إحدى الكليات وانخفضت من ثم أعداد الطلاب وأصبح وجودها مهددا ، فإنها تستطيع مع بعض المرونة تغيير الموضوعات والمناهج الدراسية أو أساليب التأهيل لتتناسب مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل مما يمكنها من تحقيق توازنها مجددا . ونفس الشيء بالنسبة للمنشآت الاقتصادية التى تواجه ضغوطا وتقلبات تفرض عليها التغيير فى سياساتها وأساليبها وتقنياتها لتستعيد توازنها . فموقف الإنسان أو الكلية أو الشركة من المؤثرات الخارجية لا يكون فى الأصل سلبيا ولكن تفاعليا يستهدف الوصول إلى أفضل حالات التوازن . ومع ذلك فان التوازن ليس حالة لانهائية ، فالإنسان يموت ويفقد من ثم نهائيا توازنه وكذلك الوضع بالنسبة لكافة الكائنات الحية . أما التنظيمات الاجتماعية – سياسية أو اقتصادية أو غيرها – فإنها لا تموت بيولوجيا ولكنها قد تموت واقعيا بسبب انهيار مفاجئ تسببه الظروف الخارجية (مثل تغير القوانين، الإفلاس، الاحتلال الأجنبى ٠٠الخ) .

العلاقات بين الأفراد أو التنظيمات فى المجتمع قد تقوم على أساس التهديد أو المقايضة أو التكامل. فالسلطة السياسية تستطيع على سبيل المثال أن تجبر المواطنين على أداء أفعال أو أدوار معينة تحت ضغط التهديد الذى تدعمه أدوات تجعله رادعا مثل الجيش والشرطة والقضاء . ولكن الغالب فى العلاقات داخل المجتمع هو التبادل أو المقايضة . فكل شخص يقوم بعمل معين أو يؤدى دور معين مقابل الحصول على شيء يراه نافعا له من الأطراف الأخرى . وتؤدى علاقات التبادل هذه إلى التخصص . فبعض الأفراد أقدر من غيرهم على أداء أعمال أو وظائف معينة . ومن هنا تحدث المفكرون منذ العصور القديمة عن تقسيم العمل إلى أن جاء آدم سميث ليعطيه تفسيره الاقتصادى الحديث . وقد تبينت معظم المجتمعات المعاصرة أن المقايضة أفضل من التهديد كأسلوب لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأن التهديد أسلوب قهرى يولد العبودية والجمود ، أما المقايضة فتتميز بأنها تترك قدرا كبيرا من الحرية وتشجيع المبادرة الفردية ومن ثم فإنها بطبيعتها متطورة . ولكن المقايضة لا تكفى لضمان تقدم ورفاهة المجتمعات . فليست كل الأشياء تشترى وتباع وليس بالتبادل وحده يتطور الإنسان وتتقدم الأمم . فهناك مشاعر ودوافع أخرى أكثر عمقا تكمن وراء السلوك الإنسانى وتتجاوز الأثرة وتعظيم المنفعة الشخصية . فالعلاقة بين الأب والابن ليست مجرد علاقة تبادل كما أنها ليست مجرد علاقة تهديد ، ولكنها بالأولى علاقة تكامل تحكمها دوافع ومشاعر من نوع خاص يتجاوز

الخوف والمنفعة الذاتية معا . وكذلك الأمر في تفسير سلوك المصلحين والمتبرعين بأموالهم والمتكافلين مع غيرهم والداعمين لأنشطة جمعيات البر والخير . فالمجتمع الناضج لا تحكمه فقط علاقات التهديد أو التبادل ولكن تنتشر فيه أيضا وعلى نطاق واسع علاقات التكامل والتكافل.

وإذا قسمنا المحيط الاجتماعي الواسع إلى أجزاء فسوف نتبين أن الاقتصاد يشكل جزءا هاما من هذا المحيط وهو الجزء الذى ينظم عادة من خلال علاقات المقايضة أو التبادل . فكل فرد يشكل حلقة فى سلسلة واسعة من المبادلات تشمل السلع والخدمات . والأساس فى هذه المبادلات الاقتصادية هو الإنتاج أى تحويل المدخلات (عناصر الإنتاج) المختلفة مثل العمل أو المواد الأولية إلى مخرجات (سلع) قابلة للتبادل . وفى المجتمعات المعاصرة وعلى خلاف المجتمعات البدائية يعتمد على النقود كوسيط للتبادل أو المقايضة بين مختلف السلع والخدمات . وكذلك يلعب النظام المالى من خلال المصارف (البنوك) وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية(البورصات) دورا حيويا فى الاقتصاد المعاصر . ولا شك فى أن هناك علاقات وثيقة بين كل من الإنتاج والتبادل والنقود، فالارتباط بينهم أمر مسلم به اليوم . ولكن الاقتصاد يعرف أيضا علاقات أخرى بخلاف علاقات التبادل أو المقايضة . فكما

أوضحنا توجد دائما علاقات تقوم على التكامل والتكافل وتتجاوز مفهوم المنفعة بصورته الضيقة . فهناك إعانات وتحويلات وهبات وتبرعات تمنح بدون مقابل . وهى قد تصدر عن أفراد أو أشخاص خاصة كما أنها قد تصدر عن الدولة والأشخاص العامة ضمن سياستها فى إعادة توزيع الدخول . فالدولة تقتطع من بعض المواطنين الضرائب دون أن تمنحهم مقابل مباشر وحال ، وفى الوقت ذاته تمنح بعض المواطنين إعانات نقدية أو عينية بدون أن تحصل منهم على مقابل .

وتعد العائلات والشركات والمصارف والمزارع وكذلك الحكومة ومؤسساتها أشخاصا أو وحدات اقتصادية تشكل جميعا البنيان الاقتصادى للمجتمع . ولكن العلاقات الاقتصادية بين هذه الوحدات لا يمكن أن تقوم على أساس متين ما لم يوجد نظام قانوني وقضائي سليم وواضح وفعال . فلابد لكل شخص اقتصادى أن يشعر بالأمان فيما يتعلق بحقوق ملكيته وأن يطمئن إلى أن العقود التى يبرمها مع الأشخاص الأخرى سوف يجرى تنفيذها على النحو المتفق عليه . غير أن وضع القواعد القانونية المناسبة وإلزام المحاكم بتطبيقها لا يكفى وحده لتطوير العلاقات والأنشطة الاقتصادية . فلابد أيضا من انتشار الشعور بالثقة والأمانة بين المتعاملين . فإذا ارتفعت درجة النصب والتدليس وخيانة الأمانة والاعتداء على حقوق الغير بلا رادع أخلاقى فان العلاقات الاقتصادية سوف تتجمد أو تنهار مهما كانت محاولات المشرعين والقضاة لتشديد العقوبات وإحكام إنفاذها .

والواقع أن العلاقات وثيقة بين الاقتصاد كعلم اجتماعى والسياسة كعلم اجتماعى آخر . فالسياسة والمؤسسات السياسية بشقيها الداخلى والخارجى تؤثر فى البنيان الاقتصادى وتتأثر به . فالحكومة والبرلمان والبيروقراطية والأحزاب والمحليات تشكل جميعا أشخاصا (أو وحدات) اقتصادية إلى جانب كونها أشخاصا سياسية . وتتمتع هذه الأشخاص بسلطات واسعة تمكنها من ممارسة ما يمكن أن نطلق عليه حق التهديد المشروع على الأشخاص الاقتصادية الأخرى . وليس أدل على ذلك من حق الدولة والمحليات فى فرض الضرائب والرسوم على الأفراد والمنشآت الاقتصادية . ويرجع خضوع الأشخاص الاقتصادية لسلطة الأشخاص السياسية إلى الالتزام المسبق باحترام التنظيم الاجتماعى وقواعده . فهو نوع من الخضوع الذاتى الذى يقابله الحق فى المشاركة فى وضع القواعد الدستورية وانتخاب المشرعين والمسئولين السياسيين وقبول توجهاتهم السياسية والاقتصادية أو رفضها من خلال الاقتراع العام . ويصدق هذا التفسير على المجتمعات الديمقراطية وحدها ، أما فى المجتمعات غير الديمقراطية فان السلطة تنبنى على التهديد القسرى الذى يفرض على الأفراد والتنظيمات الاجتماعية من خارجهم ودون مشاركة منهم فى اتخاذ القرار عبر انتخابات نزيهة وحرة .

ومن بين أجزاء النظام (المحيط) الاجتماعى الهامة إلى جانب الاقتصاد والسياسة والقانون توجد أيضا المعلومات information التى تتمثل فى مدخلات ومخرجات ثقافية من خلال وسائل أبرزها عديدة أبرزها القراءة ، الملاحظة ، المناقشة ، الدراسة ، متابعة الإذاعة والتلفزيون والتعامل مع أجهزة الحاسبات (الكومبيوتر) . فتطور مدارك الإنسان المعاصر يتوقف على حجم المعلومات التى يحصل عليها من المصادر المختلفة ، ومن ثم فان قدرته على المشاركة والتطوير فى المسائل الاقتصادية وغيرها تتوقف أيضا على مقدار ونوعية هذا الحجم من المعلومات الذى يصل إليه . غير أن التعامل مع المعلومات يثير مشكلة قياسها . فإذا كنا فى الاقتصاد نعتبر النقود وحدة قياس مقبولة للمدخلات و المخرجات والتعاملات الاقتصادية ، وإذا كنا فى السياسة نعتبر التصويت أداة مقبولة لقياس اتجاهات الناخبين ونتائج المرشحين ، فانه لا توجد أداة مماثلة نستطيع من خلالها قياس المعلومات . حقا يعتبر "البايت" bit وحدة قياس كمية لحجم المعلومات ولكنه لا يميز نوعيا بين تدفقات المعلومات بحسب ما إذا كانت جيدة أم رديئة ، مفيدة أم غير مفيدة ، مكررة أم جديدة ، هامة أم عديمة الأهمية . فتراكم المعلومات كميا على عكس تراكم الأموال أو الأرصدة لا يعنى فى حد ذاته تطوير المعرفة أو زيادة مستواها .

والفرد فى علاقته بالآخرين سواء داخل العائلة أو داخل المجتمع يقوم بتقديم منافع مقابل الحصول على منافع أخرى . فهناك تبادل مستمر للمنافع . ومعظم هذه المنافع تكون مقومة نقديا أو قابلة للتقويم النقدى . وبتعبير آخر أكثر وضوحا فان هذه المنافع يكون لها ثمن يتعارف الناس عليه ولو بشكل تقريبى . فإذا قدم أ إلى ب سلعة ما فانه يكون على ب أن يدفع الثمن المحدد لهذه السلعة . وإذا قدم ب إلى ج خدمة من الخدمات فان ج سوف يشعر أن عليه أن يقدم إلى ب ولو فى وقت لاحق قيمة هذه الخدمة بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر . وإذا دفع ج إلى الحكومة الضريبة المقررة على الدخل الذى حققه أثناء السنة فانه سوف ينتظر أن ترد هذه الحكومة قيمة الضريبة بشكل غير مباشر فى صورة منافع وخدمات تعود عليه وعلى عائلته وعلى مجتمعه بالفائدة والنفع . غير أنه توجد أيضا بعض صور المنافع التى يجرى تبادلها بين الأفراد ويصعب تقويمها فى شكل نقدى . فمشاعر التعاطف والتكافل والحب يتم تبادلها بين البشر وتعتبر عنصرا مؤثرا فى توازنهم الاجتماعى ولكنها لا تقوم بالنقود ومن ثم ليس لها ثمن نقدى . وفى كل صور التبادل نقدية كانت أو غير نقدية يوجد معيار أو معدل يقيس به كل طرف من أطراف عملية التبادل محصلة هذه العملية بالنسبة إليه : هل كانت مساهماته (مخرجاته) فى علاقة التبادل أكبر أم أصغر من متحصلاته (مدخلاته) ؟ أو بتعبير آخر هل كانت منافعه من وراء هذه العلاقة أكبر أم أصغر من تضحياته ؟

أو بتعبير ثالث هل كانت المحصلة النهائية لعلاقة التبادل بالنسبة إليه إيجابية أم سلبية ؟ . فإذا أحس أحد أفراد العائلة أنه يعطى لعائلته دون أن يأخذ شيئا فى المقابل ، واستمر هذا الإحساس فى التزايد ليعبر عن تدهور مستمر فى شروط التبادل داخل العلاقة العائلية فان الأمر قد يصل إلى تحطيم العائلة وانهيارها سواء بالطلاق أو بتفرق أفرادها . وكذلك فان المواطن الذى يستمر فى دفع الضرائب للحكومة دون أن يشعر بأنها تمنحه خدمات أو منافع فى المقابل قد يحاول أن يعيد التوازن لعلاقة التبادل التى تربطه بها سواء عن طريق التهرب الضريبى أو عن طريق التصويت لغير صالحها فى الانتخابات إذا كان نظام الحكم ديمقراطيا أو الثورة ضدها والخروج عليها إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لتصحيح الخلل فى العلاقة وكان شعوره بالظلم فادحا . ولكن الأمر يتوقف دائما على مدى "شعور" الفرد بتدهور شروط التبادل لغير صالحه سواء فى إطار علاقة التبادل التى تربطه بالعائلة أو تلك التى تربطه بالدولة . وقد بدأ الاقتصاديون فى السنوات الأخيرة يهتمون بقياس شروط التبادل التى تهيمن على المجتمع ليس فقط فى إطار علاقات التبادل السلعى ولكن أيضا فى إطار علاقات التبادل غير السلعى ، وعلى الأخص علاقات التبادل بين الفرد والبيروقراطية وبين الفرد والحكومة .

ثانيا - الاقتصاد كعلم بيئي :

المبدأ الرئيسي في أي نظام ايكولوجي هو أن كل شيء يعتمد على كل شيء آخر . ويعتبر هذا شرطا للتوازن الايكولوجي . والايكولوجيا ecology ; ecologie مصطلح يستخدم في علم الأحياء لوصف نظام معين يتضمن علاقات متبادلة بين مختلف الأنواع species .

ومن أخطر المشاكل التي تهدد النظام الايكولوجي الذي يحيى فيه الإنسان المشكلة السكانية . وقد لاحظ مالتس خطورة هذه الزيادة وكتب فيها قانونه المشهور ونادى بالحد من أعداد السكان . وهناك مقترحات عديدة للتحكم في عدد السكان بعضها مقبول أخلاقيا والبعض الآخر لا أخلاقي . ومن هذا الصنف الأخير ما يعرف بالحل الأيرلندي الذي يتمثل في خلق أزمة إسكان متعمدة مع تعيين أرض محددة لكل عائلة بحيث لا يستطيع الشباب الزواج ومن ثم إنجاب أطفال إلا بعد رحيل الآباء وترك المزرعة لهم . ولا يتبقى لأولئك الذين لا يقدرون على إيجاد عمل لهم في المجتمع الأيرلندي سوى الهجرة والرحيل إلى مجتمع آخر .

ويقدم كينيث بولدنج Kenneth BOULDING ما يعرف بخطة الطابع الأخضر Green Stamp Plan التى تقضى بمنح كل فتى وفتاة فى سن المراهقة ١١٠ طابع أخضر تعطيه مائة منها الحق فى إنجاب طفل . ويقام سوق تباع فيه هذه الطوابع بحيث يستطيع أى شخص غنى أن يشترى طوابع من هؤلاء الذين لا يرغبون فى الإنجاب أو بسبب كونهم فقراء يفضلون الحصول على المال بدلا من استخدام حقهم فى إنجاب الأطفال . وفى رأى المؤلف فان ثمن هذه الطوابع الخضراء سوف يحقق آليا التوازن السكانى على مستوى المجتمع ككل . فإذا كان هذا المجتمع يميل إلى الإنجاب وزيادة السكان فان ثمن الطوابع سوف يرتفع كثيرا مما يحد من معدل المواليد ، أما إذا كان هذا المجتمع لا يرغب فى زيادة المواليد ويفضل الاستمتاع بخيرات الحاضر دون تحمل أعباء تربية النشء المادية والنفسية فان ثمن الطوابع سوف ينخفض مما يشجع إنجاب الأطفال لمن يرغب فى ذلك . وهذا النظام يسمح أيضا – وفقا لرأى مقترحه – بإعادة توزيع الدخول فى المجتمع حيث يكون بمقدور الغنى أن يشترى طوابع أكثر وينجب أكثر ومن ثم يتحمل أعباء أكبر ويتحول تدريجيا إلى الفقر ، أما الفقير الذى ينجب أطفالا أقل أو يمتنع عن الإنجاب نهائيا فان أعباءه سوف تكون أدنى ، ومن ثم تتوافر لديه الفرصة لأن يصبح غنيا . (١)

غير أن هذا الاقتراح لا يخلو من أوجه النقد حيث أنه ينظر لمسألة النسل والإنجاب كمجرد عملية تخصيص مادية لمورد من موارد المجتمع دون اعتبار للجوانب الأخلاقية والنفسية والاجتماعية التى

ترتبط عادة بالمسألة السكانية ، كما أنه يفترض أن العامل الوحيد أو الرئيسى المؤثر فى عملية توزيع الدخول هو نفقات الإنجاب والتربية على حين أن هذه النفقات تلعب فى معظم المجتمعات دورا متواضعا فى تشكيل الدخول والنفقات وفى توزيعها .

ويعاب على فكر مالتس وغيره من المتشائمين بشأن العلاقة بين السكان والغذاء أنهم يتجاهلون قدرة الإنسان على تطوير معارفه ومكتسباته التقنية (التكنولوجية) . فالإنتاج الزراعى قد تضاعف منذ أيام مالتس وبمعدلات غير عادية بسبب تقدم فنون وتقنيات هذا الإنتاج ووسائل الحفظ والتوزيع . وكذلك الأمر بالنسبة للموارد الطبيعية فعندما قاربت أخشاب الغابات على النفاد كمصدر للوقود اكتشف الإنسان استخدام الفحم ، وعندما أصبح الفحم نادرا واستخراجه مكلفا اكتشف الإنسان البترول وبدأ فى استخدامه كمصدر رئيسى للطاقة ، وعندما ارتفعت تكلفة البترول وبدأت تتزايد مخاوف نضوبه سعى الإنسان لاكتشاف الغاز واستخدامه محل النفط فى أغراض عديدة ، ثم اكتشف الإنسان الطاقة النووية وبدأ يستخدمها على نطاق واسع فى توليد الكهرباء لأن نفقتها الكلية على المدى الطويل أقل من نفقة استخدام البترول والغاز ، ولكن مع تزايد الخوف من مخاطر هذا النوع من الطاقة يبذل الإنسان الآن جهودا حثيثة لتطويع الطاقة الشمسية للاستخدام الواسع فى الحياة اليومية .

والمشكلة البيئية لا تتعلق فقط بنفاد الموارد ولكن أيضا بسوء استخدام هذه الموارد وبالتلوث الناجم عن استهلاكها . فالنشاط الإنسانى يلتهم الموارد القابلة للنفاد (النادرة) ثم يخرجها فى شكل فضلات ونفايات ملوثة . ولكى نتمكن من الاحتفاظ بسلامة الحياة البيئية للجنس البشرى يجب أن نعيد استخدام هذه المخرجات بعد إعادة تدويرها وأن نسعى باستمرار لخفض الأضرار الناجمة عن استخدام الطاقة بأشكالها المختلفة . (٢)

وتطور الاقتصاد الاستهلاكى لا يضمن بالضرورة زيادة مستوى رفاهة الإنسان . فالواقع أن الناتج القومى الإجمالى Gross National Product يمكن أن يطلق عليه بصورة أكثر دقة النفقة الإجمالية القوميةGross National cost . فزيادة الإنتاج تؤدى حتما إلى زيادة النفقات التى يتحملها المجتمع . ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتى : البلد الذى يتمتع بمناخ معتدل وينعم سكانه بمستوى مناسب من الغذاء الصحى البسيط والثقافة الهادفة وعلاقات التكافل والتضامن التلقائى والسلوك الاستهلاكى المعتدل الخالى من البذخ والإسراف ويسود فيه التسامح والبعد عن المغالاة فى المعتقدات وردود الأفعال والمواقف سوف يسجل على الأرجح ناتج قومى إجمالى أدنى من بلد مناخه ردىء ونفقاته العسكرية والأمنية والقضائية باهظة وثقافته صاخبة وهابطة والعدالة

الاجتماعية فيه مفتقدة . فالناس في المجتمع الأول يعيشون حياة أفضل وأسعد من أقرانهم فى المجتمع الثانى على الرغم من إظهار الإحصائيات تدنى مستويات الناتج القومى والدخل الفردى فى مجتمعهم مقارنة بالمجتمع الآخر .

ثالثا - الاقتصاد كعلم سلوكى :

ترمى دراسة الاقتصاد كعلم سلوكى إلى التعرف على نوعية العلاقات التى تربط المدخلات بالمخرجات والتى تتوقف على طبيعة تصرف الوحدة السلوكية behavior unit (فرد،عائلة،جماعة،شركة،منشأة) . ومع ذلك توجد حالات يتم فيها استيعاب المدخلات داخل الوحدة السلوكية دون إنتاج أى مخرجات ، كما توجد حالات يتم فيها بدءا من نشاط داخلى للوحدة السلوكية إنتاج مخرجات بدون استهلاك مدخلات ظاهرة . وتتشكل المدخلات والمخرجات عادة من أنواع ثلاثة رئيسية : المادة والطاقة والمعلومات . وتحصل معظم الوحدات السلوكية على مدخلات ومخرجات تشمل الأنواع الثلاثة المشار إليها ، وهى أنواع مرتبطة ببعضها البعض .

والمشكلة الرئيسية فى دراسة السلوك هى أنه ليس دائما رد فعل بسيط لمؤثر مباشر وحال . فالمخرجات قد تكون محصلة لمدخلات قديمة مضت عليها فترات طويلة واختزنتها الوحدة السلوكية ثم أخرجتها - فى شكل مغاير - فى مرحلة لاحقة . ولهذا فان دراسة دور الوحدات الاقتصادية على أنه مجرد تحويل المدخلات إلى مخرجات يتسم بالتبسيط الشديد لأنه يغفل حقيقة أن الوحدات الاقتصادية هى أيضا وحدات سلوكية ومن ثم يتناسى تأثير السلوك السائد فى هذه الوحدات على مجريات عملية التحويل هذه .

فالواقع أن ميزانية الوحدات الاقتصادية التى تشمل القيم المحاسبية للأصول والخصوم وتظهر التدفقات المادية للمدخلات والمخرجات لا تعبر عن الوضع الحقيقى الكلى لهذه الوحدات . فهذا الوضع الكلى لا يتضمن فقط الأوضاع المادية كما تظهرها البيانات المحاسبية وإنما أيضا الكثير من الأوضاع والعناصر غير المادية أو غير المحاسبية مثل الهيكل التنظيمى ، النظام الداخلى للاتصال ، الشعور السائد بين العاملين تجاه الوحدة ، والهيكل المعرفى الذى يعبر عن صورة العالم الخارجى فى أذهان متخذى القرار فى هذه الوحدة . فالعلاقة بين الوحدة المنتجة والبيئة الخارجية حاسمة فى تشكيل مصير هذه الوحدة حيث أنها تثير أسئلة هامة من نوع : ماذا ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ، أو بتعبير آخر : ما هى أفضل المدخلات التى يمكن استخدامها من البيئة الخارجية ؟ و ما

هى أفضل المخرجات التى تلائم طلب هذه البيئة ؟ وما هى طرق الإنتاج التى تشكل ضررا أقل ومنفعة أكبر بالنسبة لهذه البيئة ؟ . والإجابة على جميع هذه الأسئلة تتوقف على قدر ونوع المعرفة المتاحة لمتخذى القرار فى الوحدة الاقتصادية عن حقيقة الأوضاع السائدة فى البيئة الخارجية وأيضا فى البيئة الداخلية للوحدة . فسلوك المسئولين المعرفى والتنظيمى ومشاعر وسلوكيات العاملين تشكل العناصر الحاسمة فى طبيعة القرارات الاقتصادية السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات ومقدار حظها من النجاح .

وتنقسم الأحداث التى تدخل إلى المعرفة الادراكية للوحدة الاقتصادية إلى أحداث سالبة passive events وأخرى نشطة active events . وتتلقى الوحدة الاقتصادية النوع الأول من الأحداث كمتغيرات لا تملك السيطرة عليها مثل تخفيض قيمة العملة أو زيادة معدل التضخم أو التوتر فى العلاقات الخارجية بالنسبة لشركة ما ، وكذلك التقدم فى العمر أو المرض أو الحوادث بالنسبة لفرد ما . أما الأحداث النشطة من وجهة النظر الاقتصادية فهى تلك التى تتمثل فى فعل أو اختيار أو قرار يتوجب على الفرد أو الشخص المسئول فى الوحدة الاقتصادية أن يتبناه من بين بدائل أخرى عديدة . ولاشك فى أن القرار الذى سيتم اختياره من بين البدائل المتاحة سوف يكون هو الأقرب للصورة التى رسمها متخذ القرار فى ذهنه للمستقبل فى البيئتين الخارجية والداخلية . فالقرار الاقتصادى سوف يتخذ شكل فعل يعتقد مصدره أنه منسجم مع المستقبل

كما يتصوره . وواقع الأمر أن هذا القرار يتضمن مظهرين مختلفين لصورة المستقبل في ذهن صاحب القرار : صورة البدائل المتاحة ذاتها من ناحية ، وتقدير هذه البدائل من الناحية الأخرى . فإدراك الفرد للواقع يختلف غالبا عن الواقع ذاته (بافتراض إمكانية قياس الواقع بصورة مجردة) . وإذا سلمنا بما يفترضه أغلب الاقتصاديين من أن سلوك الشخص الاقتصادى هو سلوك تعظيمى maximizing behavior ، فان متخذ القرار سيختار البديل الذى يعتقد أنه الأكبر منفعة والأقل نفقة مقارنة بالبدائل الأخرى . وعادة ما يأخذ متخذ القرار فى اعتباره المنافع والنفقات ليس فقط فى الأمد القصير ولكن أيضا فى الأمدين المتوسط والطويل .

ويتوقف مدى سلامة الاختيار الذى يجريه مصدر القرار على مقدار المعلومات التى حازها عن البدائل المختلفة وعن البيئة الخارجية وعن البيئة الداخلية وعن المستقبل والمتغيرات المؤثرة فيه . وعلى قدر غزارة المعلومات ودقتها وصدقها وحداثتها على قدر ما تكون هناك فرصة أفضل للتوصل إلى القرار الأنسب . ولكن كثرة المعلومات قد تربك متخذ القرار وكذلك قد يربكه تعدد البدائل المطروحة . ولذا يتعين تنقية المعلومات وتبويبها وتيسير عرضها لتسهيل مهمة اتخاذ القرار . ولا شك فى أن تقدم وانتشار نظم الحاسبات الآلية يساعد على تحقيق هذا الهدف .

ويتطلب الاقتصاد كعلم سلوكي الاهتمام بتحليل استجابة الأفراد والمسئولين الاقتصاديين وردود أفعالهم تجاه المتغيرات التى تلحق بالبيئتين الخارجية والداخلية . فالاستجابة مظهر هام من مظاهر السلوك الإنسانى فى كافة الحقول وهى محدد رئيسى لدينامية النظام الاجتماعى . فأكثر النظم الاجتماعية حساسية واستيعابا للتغيرات المحيطة بها هى أكثرها دينامية وأقدرها على البقاء والاستمرار . وفى ضوء ذلك يولى الاقتصاديون مفاهيم مثل المرونة والتوقع والتنبؤ اهتماما واضحا . والتعرف على هذه المفاهيم يتطلب دائما محاولة الإحاطة بما يعتمل داخل ذهن الإنسان مستهلكا أو منتجا ، فردا أو مسئولا من صور وعواطف ورغبات وتخيلات .

رابعا - الاقتصاد كعلم سياسى :

تكتسب العلاقات المتبادلة بين علمى الاقتصاد والسياسة أهمية كبيرة . فكافة الهياكل والتنظيمات الاقتصادية تتأثر بالمتغيرات والأوضاع السياسية . بل إن كل تنظيم اجتماعى أو اقتصادى بما فى ذلك العائلة له مظهر سياسى وهو يتأثر سواء فى تعاملاته الداخلية أو الخارجية بعملية صنع القرار الجماعى كما أنه يؤثر فيها .

وتبدو الصلة قوية بين السياسة والاقتصاد في مجال المالية العامة حيث يتم اقتطاع الضريبة من الأفراد والشركات بقرار سياسى ، ويتم تخصيص حصيلة هذه الضرائب للمنافع العامة بقرار سياسى أيضا . وتؤدى آليات الاقتطاع الضريبى والإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح بعض المواطنين على حساب مواطنين آخرين . وهذه مسألة هامة على الصعيدين السياسى والاقتصادى معا . فالعدالة الاجتماعية قيمة سياسية كما أنها قيمة اقتصادية وهى تثير دائما العديد من القضايا السياسية والاقتصادية وتؤثر في الوقت ذاته على المتغيرات السياسية والاقتصادية . فهى على سبيل المثال تؤثر على شعبية الحكومة ومقدار الرضاء الذى تحظى به كما أنها تؤثر على مستوى الطلب والعرض ومعدلات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم . (٣)

والعلاقة بين الديمقراطية كأسلوب سياسى للحكم والتنمية الاقتصادية تبدو معقدة ولكنها غاية في الأهمية . فالمؤشرات التاريخية الحديثة تظهر أن هذه العلاقة إلى حد كبير متبادلة . فازدهار الديمقراطية مكن الكثير من المجتمعات من النهوض وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في فترة وجيزة (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية) ، كما أن نجاح التنمية الاقتصادية أدى إلى ترسيخ النهج الديمقراطى في مجتمعات أخرى (دول جنوب شرق آسيا) . وفي المقابل فإن سيطرة

الديكتاتورية وحكم الحزب الواحد قد أفشلت جهود التنمية الاقتصادية فى بعض المجتمعات (الاتحاد السوفيتى قبل انهياره والكثير من الدول الأفريقية) ، على حين أن الانهيار الاقتصادى وتفشى الكساد والبطالة قد دفع مجتمعات أخرى إلى السقوط تحت حكم الفاشية والديكتاتورية (ألمانيا فى ثلاثينات هذا القرن وبعض دول أمريكا اللاتينية حاليا) .

مشكلة النظم الديكتاتورية هى أنها تتبع سياسات اقتصادية لا يمكن تصحيحها رغم ظهور بطلانها بسبب غياب المعارضة واختفاء الرأى الآخر وسيطرة الخوف والسلبية على المواطنين . وعادة ما يكون الثمن الذى تتحمله الشعوب بسبب هذه السياسات الخاطئة فادحا ينطوئ فى أبسط الحالات على عشرات السنوات من التخلف الاقتصادى والحرمان من التقدم العلمى والتقنى وانتشار الفقر والظلم الاجتماعى .

وفى المجتمعات الديمقراطية اهتم الاقتصاديون بدراسة التنظيمات السياسية والقواعد الدستورية والانتخابية وسلوك الناخبين والمرشحين والمسئولين السياسيين والأحزاب للانعكاسات الهامة التى يرتبها كل ذلك على السياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومات فى الفترات السابقة واللاحقة على الانتخابات . وقد اكتسبت هذه الدراسة أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة الارتباط والاعتماد المتبادل بين

التحليل الاقتصادى والتحليل السياسى للظواهر الاجتماعية . وتعد أيضا دراسة سلوك جماعات الضغط ومراكز القوى والجماعات الطفيلية التى تحصل من وراء اتصالها بالدولة وصلاتها بالدوائر الحاكمة على دخل ريعى بدون مساهمة اقتصادية فعلية من أبرز الموضوعات التى تثير الاهتمام المشترك لعلماء الاقتصاد والسياسة .

خامسا - الاقتصاد كعلم رياضى :

لعبت الرياضيات دورا حاسما فى تقدم المعرفة الإنسانية وعلى الأخص فى تقدم وازدهار المعرفة العلمية . ويرجع سبب ذلك إلى أن الرياضيات قد طورت لغة عالمية من الرموز المجردة التى تتميز بالابتعاد عن الغموض واللبس . فالمعادلات التى يكتبها عالم الرياضيات تصل إلى إدراك القارئ مباشرة بدون أن تفقد شيئا مما أراده وبدون أن تضاف إليها معانى لم يردها الكاتب ، وذلك على عكس الأمر فى اللغات

المعتادة حيث يحتمل دائما حدوث تفاوت بين المعنى الذى أراده الكاتب والمعنى الذى فهمه القارئ . ويرجع هذا التفاوت سواء لقصور فى وضوح تعبير الكاتب أو لقصور فى فهم القارئ أو على الأخص لعدم دقة ووضوح المفردات اللغوية المستخدمة ، وهى مفردات عادة ما يكون لها أكثر من معنى . أما الرموز الرياضية فهى لا تحتمل إلا معنى واحدا ومن ثم لا تثير لبسا أو تفاوتا فى الفهم والإدراك .

ومن مزايا اللغة الرياضية أيضا أنها قادرة على كشف التناقضات والأخطاء وما قد يعترى البرهنة أو التدليل من وهن أو تهافت ، ومن ثم فهى مفيدة فى تكوين نماذج صورية مصغرة للعالم الذى نعيش فيه والعلاقات السائدة فيه . وتعتبر هذه عملية مهمة للتعرف على الآليات والعلاقات والنجاحات والأخطاء التى تسود فى العالم الواقعى ، بل إن فائدتها أكبر حينما يلزمنا التعرف على مآل هذه الآليات والعلاقات فى المستقبل . فالتنبؤ بالمستقبل عن طريق استخدام النماذج الرياضية المجردة يكون عادة أدق من التنبؤ باستخدام أسلوب التخيل الصرف القائم على تطوير صورة الحاضر فى مخيلتنا ، ومع ذلك لاغنى عن الملاحظة الواقعية والخيال لإنشاء أفضل النماذج الرياضية وأقربها توقعا لشكل المستقبل . وترجع أهمية الملاحظة الواقعية والخيال فى عملية التنبؤ بالمستقبل وعدم كفاية النماذج الرياضية الصرفة فى هذا المجال إلى أن العالم الواقعى لا يماثل هذه النماذج فى دقتها ولا يسير على أسلوب

منطقى مفهوم دائما . فهذا العالم يمتلئ بالمفاجآت والصدف والمتناقضات واللامنطق ، ومن ثم فانه لا يمكن إدراكه فقط من خلال معادلات رياضية ونماذج قائمة على التدليل المنطقى .

واستخدام الرياضيات فى ميدان الاقتصاد يتيح لنا فهم العالم الواقعى وعرضه فى صورة مبسطة وهنا تكمن الميزة ولكن يكمن أيضا الخطر . فالتجريد ليس الحقيقة والعالم الواقعى كما أشرنا حالا ليس بسيطا ولا منطقيا بالضرورة . ولذا فان نهم الاقتصاديين لاستخدام المعادلات والنماذج الرياضية قد يدفعهم لإنشاء عالم خيالى بعيد عن الواقع قائم على جبل من النظريات والافتراضات والنماذج التى ترسم صورة لا تطابق الأصل . فكل النماذج الرياضية تبدأ بافتراضات تعقبها براهين وصولا إلى نتائج لا تكتسب أهمية إلا فى ضوء الافتراضات الأولية . فإذا لم تطابق الافتراضات الواقع فان النتائج تكون بالضرورة غير واقعية .

وقد استخدمت الرياضيات على نطاق واسع فى بعض ميادين علم الاقتصاد مثل نظرية التوازن Theory of equilibrium ونظرية السلوك التعظيمى Theory of maximizing behavior ونظرية المنفعة Utility theory ومفهوم القرار الاقتصادى فى ظل عدم اليقين Economic decision under uncertainty والنظرية الدينامية Dynamic theory . ولا تعدو الرياضيات أن تكون فى كل الأحوال سوى أداة من أدوات التحليل الاقتصادى ولغة يستخدمها الاقتصاديون فى التعبير عن نظرياتهم وتحليلاتهم المختلفة .

ولذلك فإنه يتعين على الاقتصـادى - بعكس عـالم الرياضيـات - أن يعـى الواقـع الـذى تعبر عنـه الرمـوز الرياضيـة التـى يسـتخدمها وأن يسـعى قدر إمكانـه لاسـتيعاب معطيـات هذا الواقـع بكـل مـا يحتويـه مـن عناصر إيجابية وسلبية .

سادسا - الاقتصاد كعلم أخلاقى :

لا يمكن لأى علم من العلوم ولاسيما إذا كـان علمـا اجتماعيـا أن يبتعد تماما عن الاعتبارات الأخلاقية . وتوجد ثلاثـة مجـالات رئيسـية سـاهم فيهـا الاقتصـاديون فـى إثـراء علـم الأخـلاق هـى نظريـة القيمـة ونظرية الرفاهة ونظرية السلوك الاقتصادى للأفراد والمؤسسات .

ففى **نظرية القيمة** أظهر الاقتصاديون أن خيار الفرد لا يتوقف فقط على رغباته أو تفضيلاته ولكن يتوقف أيضا على مدى وطبيعة الفرص المتاحة له ، كما أظهروا أن تغييرا طفيفا فى تفضيلات الفرد أو فى الفرص المتاحة له قد يؤدى إلى تغيير أكبر فى خياراتهم (مفهوم المرونة) .

وبالنسبة **لنظرية الرفاهة** فقد حاول الاقتصاديون الإجابة على التساؤل الآتى : ماذا نعنى عندما نقول بأن وضعا أو نظاما اجتماعيا أفضل من غيره ؟ ومن أشهر الإجابات فى هذا الصدد ما يعرف بالوضع الأمثل لباريتو أو أمثلية باريتو Pareto Optimum . وباريتو عالم اقتصادى إيطالى يرى أن الوضع الأمثل هو الوضع الذى يتحسن فيه وضع أحد الأفراد دون أن يتدهور وضع الأفراد الآخرين . فالوضع ب أفضل من الوضع أ إذا لم يشعر أى فرد من الجماعة بأن وضعه قد ساء ولكن شعر فرد واحد على الأقل بأن حاله قد تحسن فى ظل الوضع الجديد .

وينتقد كينيث بولدنج (٤) الاقتصاديين لإهمالهم دمج فكرتى "**حسن النية** " و"**سوء النية**" فى النظرية الاقتصادية ، خاصة فى إطار نظرية المنفعة . ويرجع هذا الإهمال للتركيز الشديد على مفهوم التبادل كهدف للدراسة الاقتصادية ، وهو مفهوم يفترض فيه أساسا الغرض

الشخصى أو الأنانية . ومع ذلك فانه يفترض وجود درجة ما من حسن النية فى التبادل وإلا ما كان يمكن الاعتداد به كمنظم اجتماعى social organizer مشروع . وقد لا تكون هذه الدرجة من حسن النية كبيرة فى العلاقة بين المتبادلين فى السوق الاقتصادية ولكن يلزم دائما وجود حد أدنى منها . فإذا بدأ كل متبادل يشعر بسوء نية شريكه فان هذا التبادل لن يقوم من الناحية الواقعية ما لم يكن الناس يعتادون ويتوقعون أن يشوب تبادلهم قدر من الخديعة وسوء النية .

ولعل التأثير الكبير للاقتصاد على الأخلاق يأتى من اهتمام الاقتصاديين بتشكيل مفاهيم كلية للرفاهة العامة قابلة للتقدير الكمى . فعلى سبيل المثال يستخدم الكثيرون مفهوم "متوسط الدخل الفردى الحقيقى" per capita real income كمقياس رئيسى للرفاهة داخل بلد معين . ولاستخدام هذا المقياس تأثير كبير على تقدير نجاح أو فشل السياسات الحكومية على الرغم من القصور الذى يشوبه ، ونفس الشيء بالنسبة لمفهوم تحليل النفقة – المنفعة cost-benefit analysis . ومع ذلك فان هذه المقاييس أو المعايير الكمية الاقتصادية رغم عدم دقتها أو غموضها أو سوء استخدامها تمارس تأثيرا كبيرا على الأحكام الأخلاقية التى نصدرها كأفراد فى المجتمع . ولعل خطورة معيار كالدخل الفردى أو حساب النفقة – المنفعة تكمن فى أنه يغفل الجوانب الروحية والكيفية فى السلوك الإنسانى ، ومن ثم فإنه يعطى دلالات غير صادقة تماما عما هو أفضل

أو أسوأ ، أنفع أو أضر ، أكثر صوابا أو أدنى صوابا ، أكثر تقدما أو أقل تقدما ..الخ . فنحن فى الواقع نكون قناعاتنا الأخلاقية والفكرية بـدءا مـن معايير غير كاملة أو بها قدر كبير من التبسيط . فمعيار كالنفقة – المنفعة لا يفيد كثيرا فى اتخاذ القرارات الاقتصادية أو غيرها إذا كـان موضـوع هذه القرارات لـه صلـة بالمشـاعر الدينيـة أو المصـالح الاسـتراتيجية أو الكرامة الإنسانية . وكما أوضحنا سلفا فان تزايـد الدخـل القومـى الحقيقـى أو الدخل الفردى الحقيقى لا يعنـى بـالضرورة حـدوث تحسـن حقيقـى فـى أسلوب معيشة الأفراد أو فى سعادتهم .

الهوامش

(١) انظر :

BOULDING[Kenneth]:**Economics as a science** , New York,Mc Graw-Hill,1970

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل فى : د. أحمد جمال الدين موسى :" سياسة حماية البيئة فى الميزان – السوق أم التنظيم أم الضريبة ؟ " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٩٠ .

(٣) انظر التفاصيل فى : د. أحمد جمال الدين موسى : " التحليل الاقتصادى للانتخابات الديمقراطية " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، العدد الخامس عشر ، ١٩٩٤ .

(٤) انظر :

BOULDING[Kenneth]:**Economics as a science** , New York,Mc Graw-Hill,1970

المبحث الثانى

المشكلة الاقتصادية

تكمن المشكلة الاقتصادية كما يعرضها الاقتصاديون فى وجود حاجات بشرية غير محدودة يقابلها ندرة فى الموارد المتاحة . فاحتياجات البشر متعددة ومتنوعة ومتطورة باختلاف الزمان والمكان . فالإنسان لا يبحث فقط عن إشباع حاجته للغذاء والشراب والمسكن ، ولكنه يسعى أيضا لإشباع حاجته للثقافة واللهو والسياحة والمباهاة ومحاكاة الآخرين . ولكى يتمكن الإنسان من إشباع كافة هذه الحاجات بالقدر الذى يريده فانه يحتاج إلى موارد هائلة لا تتيسر له فى أحيان كثيرة . وينطبق نفس الأمر على المجتمع ككل حيث لا تكفيه عادة الموارد المتاحة - سواء بسبب ندرتها أو بسبب سوء استغلالها وعدم عدالة توزيعها - لإشباع جميع حاجات المواطنين . فكافة المجتمعات مهما كانت غنية لم تنجح فى إشباع حاجات كل البشر الذين يعيشون فيها وإن تفاوتت درجة النجاح النسبية من مجتمع لآخر .

نخلص مما سبق إلى أن سبب قيام ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية هو وجود تنوع وتعدد وتطور فى الاحتياجات يقابله ندرة نسبية فى الموارد المتاحة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل . بل إننا إذا نظرنا إلى مستوى العالم لوجدنا أن المشكلة الاقتصادية تنطبق أيضا . فالموارد المتاحة للبشر لا تكفى لإشباع كافة حاجاتهم وتطلعاتهم خاصة مع سوء استغلالها وعدم عدالة توزيعها .

وإزاء وجود المشكلة الاقتصادية فان كل فرد أو مجتمع يواجه معضلة الاختيار وتحديد أولوية الحاجات التى تشبع قبل غيرها فى ظل الندرة النسبية للإمكانيات والموارد . وبصورة عامة يجب على كل مجتمع أن يجيب على الأسئلة الآتية :

- **ماذا ينتج ؟ وكم ينتج** من السلع والخدمات التى يحتاجها المواطنون ؟ . فكل مجتمع مطالب بتحديد احتياجاته من السلع والخدمات وبترتيبها وفقا لأهميتها النسبية . ويجب إحداث نوع من التوازن فى الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة والسلع الإنتاجية ، كما يجب إحداث توازن بين الحاجات التى تشبع فورا وتلك التى تشبع فى المدى القصير أو المتوسط أو الطويل .

- **كيف يتم الإنتاج ؟** . فيتعين على المجتمع أن يقرر من يتولى الإنتاج ؟ (القطاع العام أم القطاع الخاص ؟ المصانع الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة ؟) ، وما هى أنسب الطرق الفنية للإنتاج ؟ (هل يفضل استخدام تقنيات قديمة نسبيا أم متطورة تماما ؟ وهل يشجع استخدام أساليب كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال أم أخرى كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ؟) .

- **كيف يتم توزيع الناتج القومى ؟** . فمن الواجب تحديد المستفيدين من العملية الإنتاجية : هل هم أصحاب رؤوس الأموال وحدهم ؟ أم هؤلاء والعمال معا ؟ أم كافة أفراد الشعب ؟ ، وكيف تؤثر الحكومة على هذا التوزيع ليصبح أكثر عدالة ؟ .

- **كيف تتم زيادة مستوى الناتج ؟** أى كيف يحقق المجتمع معدل مرتفع من النمو الاقتصادى ؟ . فالتخطيط للمستقبل وتعزيز فرص حياة أفضل لأجيال المستقبل واجب يقع على كاهل كل مجتمع .

ولا جدال فى أن الإجابة على هذه الأسئلة تشكل المضمون الأساسى لعلم الاقتصاد كما نعرفه اليوم . غير أن هذه الأسئلة ليست سوى رؤوس أقلام ينـدرج تحتها العشرات من الأسئلة الأخرى الأكثر تحديدا وتنوعا . وتتفاوت الإجابات على هذه الأسئلة من نظام اقتصادى لآخر على النحو الذى نتبينه من دراستنا للنظم الاقتصادية .

المبحث الثالث

النظم الاقتصادية

يعد النظام الاقتصادى الرأسمالى العصب الرئيسى للاقتصادات المعاصرة ، فهو الذى يسود فى الغالبية العظمى من دول العالم وان اختلفت التطبيقات وتفاوتت درجة تطور هذا النظام من دولة لأخرى . وقد شهد العالم خلال القرن العشرين محاولات لتطبيق نظام اقتصادى آخر متميز عن النظام الرأسمالى ألا وهو النظام الاشتراكى ، ولكن نتائج التطبيق العملية لم تكن مشجعة مما قاد إلى انهيار هذا النظام فى غالبية الدول التى طبقته . ويقدم الدين الإسلامى الحنيف مجموعة من المبادئ والأسس لتسود المعاملات الاقتصادية بين الناس . وهذه الأسس لا تتعارض كلية مع النظام الاقتصادى الرأسمالى ، ولكنها إذا طبقت تكفل تهذيبه وجعله أكثر إنسانية وأكثر عدالة .

وفى ضوء ذلك سنعرض باختصار لأسس وخصائص كل من الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى وأيضا للمبادئ الإسلامية العامة ذات الصبغة الاقتصادية .

أولا - النظام الرأسمالى :

ساد النظام الإقطاعى فى أوروبا خلال القرون الوسطى وحتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى حيث كانت الزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل وكان الإقطاعى يتمتع بسلطات غير محدودة سياسية واقتصادية على الأفراد الذين يعيشون فى إقطاعيته ، بل إن هؤلاء المواطنين كانوا مجرد رقيق للأرض serfdom يخضعون - مثلهم فى ذلك مثل الأرض ذاتها - لتبعية قانونية للإقطاعى .

ومنذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادى وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذ النظام الاقتصادى التجارى (الماركنتيلى) يغزو المدن والموانئ الأوروبية . ويطلق عادة على هذا النظام الرأسمالية التجارية وفيه أخذت التجارة تحل تدريجيا محل الزراعة كمصدر رئيسى للدخل . وزادت أهمية هذا النظام مع بروز دور الدولة الموحدة والقضاء تدريجيا على السلطات التى كان يتمتع بها الإقطاعيون . ويقوم النظام التجارى - كما سنرى بالتفصيل فيما بعد - على عدة مبادئ أبرزها تعزيز دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والاهتمام بجمع الذهب والفضة والمعادن النفيسة وتشجيع الصادرات مع تقييد الواردات والتوسع الاستعمارى فى الدول غير الأوروبية .

غير أن النظام الماركنتيلى أخذ فى الانهيار تدريجيا خاصة مع قيام الثورة الصناعية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر عندما اكتشفت الآلة البخارية فى إنجلترا . وقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة كبيرة فى عدد السكان وعلى الأخص عدد العمال الذين يعيشون فى المدن كما أدت إلى تراكم كبير فى رؤوس الأموال لم يعرفه العالم من قبل . وهكذا حلت الرأسمالية الصناعية محل الرأسمالية التجارية أولا فى إنجلترا ثم تدريجيا فى غالبية الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية .

١- خصائص النظام الرأسمالى : يتميز النظام الرأسمالى بعدة خصائص رئيسية نجد - كما سوف نرى لاحقا - ركيزتها الأساسية فى أفكار آدم سميث وتلامذته من أنصار المدرسة التقليدية .

أ) الملكية الخاصة : يعتبر سيادة مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الركن الرئيسى فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . ومضمون مبدأ الملكية الخاصة وجود حماية قانونية للملكية الفردية تكفل للمالك حق التصرف فيما يملك على النحو الذى يشاء . وتشمل الحماية القانونية حقوق الملكية الفردية المادية (العقارات ، الآلات ، رؤوس الأموال) كما تشمل حقوق الملكية المعنوية (الالتزامات ، براءات الاختراع ، الحقوق الأدبية والفنية) . ويرتبط بمبدأ الملكية الخاصة إقرار حق الإرث الذى يكفل انتقال الملكية بعد وفاة صاحبها إلى ذويه على

النحو الذى تحدده قوانين المواريث فى المجتمعات المختلفة . وتكمن أهمية إقرار حق الإرث فى أن ذلك يحافظ على استمرار الملكية الخاصة ويحفز الأفراد على الاستمرار فى زيادة الإنتاج وتركيم الثروات باعتبار أن ثمرة جهدهم ستعود من بعدهم على أبنائهم وذويهم .

وينتج عن سيادة مبدأ الملكية الخاصة عدة مزايا أبرزها ترك المبادرة فى النشاط الاقتصادى للأفراد ومن ثم المحافظة على قدر من المرونة واللامركزية فى النظام الاقتصادى وتشجيع جمع وتراكم الثروات وانمائها والمحافظة عليها ، لأن الحافز الذاتى سيدفع الأفراد فى هذا الاتجاه وهو ما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع فى آن واحد .

غير أن إقرار مبدأ الملكية الخاصة لا يتعارض من حيث الأصل مع ملكية الدولة لبعض المرافق والمشروعات ذات النفع المشترك لجميع أفراد الجماعة ، ولكن ذلك يكون فى حدود ضيقة رسمها آدم سميث على النحو الذى سنعرضه فيما بعد . وكذلك فان التسليم بسيادة حق الملكية الفردية لا يحول دون التنظيم القانونى لهذا الحق لتحديده على نحو يتجنب الفوضى أو الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع أو بحقوق الآخرين .

ب) حرية النشاط الاقتصادى : تعد هذه الحرية نتيجة طبيعية للاعتراف بحق الملكية وتعنى حرية الأفراد فى الإنتاج وحريتهم فى الاستهلاك . فلكل فرد الحق فى اختيار نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ونوع العمل أو المهنة التى يمتهنها وحرية إنفاق أو ادخار دخله من ملكيته أو عمله أو مهنته على النحو الذى يشاء . ولكن هذه الحرية بكافة صورها يجب أن تمارس فى إطار التنظيم القانونى الذى ارتضاه المجتمع ونصت عليه التشريعات .

ج) حافز الربح : يعد الربح هو الهدف الأساسى للمنتج فى النظام الرأسمالى . فاختيار الأفراد لعملهم أو مهنتهم أو استثماراتهم إنما يكون أساسا بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن . فالإنسان " **الرشيد** " اقتصاديا – فى مفهوم الفكر الرأسمالى – إنما يستهدف دائما **تعظيم** دخله ، أى بلوغ أقصى مستوى ممكن من الدخل . فهذا هو الدافع الذى يحكم قرارات الأفراد الاقتصادية . ويؤدى حافز الربح إلى دفع الأفراد لاختيار الأنشطة الإنتاجية التى تعظم إيراداتهم ولكنه يؤدى أيضا إلى حثهم على تقليل نفقاتهم الإنتاجية ، وهو ما يقود إلى تحقيق وفر اقتصادى يفيد المجتمع ككل .

ولكن الربح لا يجب أن ينظر إليه كهدف مطلق وإلا اصطدم بمجموعة من الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية . ولذلك توجد فى كافة الدول الرأسمالية قيود أخلاقية وقانونية واجتماعية تميز بين الربح المشروع والربح غير المشروع . فعلى سبيل المثال يهدف الاتجار فى المخدرات إلى تحقيق الربح ولكنه ربح غير مشروع يرتب أضرارا صحية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية عديدة تجعل ربح بعض الأفراد يسبب خسارة أكبر تصيب المجتمع ككل .

د) سيطرة جهاز الثمن أو السوق : يقوم السوق أو جهاز الثمن بالمواءمة بين حاجات المستهلكين (الطلب) ورغبات المنتجين فى الربح (العرض) ، كما يقوم بترشيد توزيع الموارد الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة . ولا يقصد بالسوق هنا موقعا مكانيا معينا يلتقى فيه المشترون والبائعون وإنما يقصد به الآليات التى تؤدى إلى التلاقى بين طلب المستهلكين وعرض المنتجين . فإشباع حاجات المستهلكين وتحديد قيم (أثمان) عناصر الإنتاج والسلع لا يتم بقرارات إدارية من الحكومة أو غيرها وإنما يتم من خلال تفاعل تلقائى بين الطلب والعرض . فجهاز السوق ينسق العملية الاقتصادية داخل

المجتمع على الرغم من لا مركزية القرارات الفردية بالإنتاج أو الاستهلاك . فالسوق يقود إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب ، أى بين الإنتاج والاستهلاك ، وهو قادر على التكيف التلقائى والسريع مع التغير الذى يصيب رغبات المستهلكين وظروف المنتجين .

وهكذا نرى أن حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى إنما يتم عن طريق جهاز السوق . فهو الذى يحدد **ماذا ننتج ؟** أى توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة بما يعكس رغبات المستهلكين ويحقق مبدأ سيادة المستهلك ، **وكيف ننتج ؟** من خلال تحديد الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض ، التنظيم) ، **وكيف يتم توزيع الناتج ؟** من خلال قيام جهاز الثمن بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة فى الناتج القومى (تحديد نصيب عنصر العمل فى شكل أجور ، ونصيب عنصر رأس المال فى شكل فوائد ، وتحديد نصيب عنصر الأرض فى شكل ريوع ، وتحديد عنصر التنظيم فى شكل أرباح) ، **وكيف ينمو المجتمع ويزيد الإنتاج مستقبلا ؟** من خلال سعر الفائدة الذى يلعب الدور الرئيسى فى تشجيع الادخار ومن ثم الاستثمار .

ولكن قدرة جهاز السوق على تحقيق الأهداف السابقة مرهونة بسيادة المنافسة التامة بما تتضمنه من شروط أبرزها تعدد البائعين

والمنتجين وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه وتجانس السلعة وتوافر المعلومات الكاملة لأطراف التبادل الاقتصادى . وتحقق هذه الشروط صعب واقعيا ومن ثم فان تحقق مبدأ المنافسة التامة نادر الحدوث . فمختلف البلاد الرأسمالية لا تسودها سوق المنافسة التامة ولكن يسودها خليط من أسواق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة والاحتكار على التفصيل الذى سنتناوله فيما بعد .

٢ - تقدير النظام الرأسمالى :

يقوم النظام الرأسمالى كما أسلفنا على افتراض أساسى هو سيادة المنافسة التامة وهو افتراض غير واقعى لوجود الاحتكار والمنافسة الاحتكارية فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى . كذلك فان حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة ليست دائما مكفولة فى النظام الرأسمالى بسبب الجمود والتشوهات وعدم الاستقرار وعدم اليقين التى تعانى منها بقدر أو بآخر مختلف الاقتصادات .

فالنظام الاقتصادى يعانى واقعيا من ظواهر سلبية أبرزها ما يلى :

- انتشار الظواهر الاحتكارية بصورها ودرجاتها المختلفة سواء على مستوى الاقتصادات الوطنية أو الاقتصاد العالمى ككل .

- غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخول والثروات داخليا والتفاوت الكبير والمتصاعد دوليا بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

- الأزمات الدورية التى تعد سمة من سمات النظام الرأسمالى حيث تتوالى على هذا النظام دورات من البطالة والكساد والتضخم ، وأخيرا الكساد التضخمى . وقد تستمر فترة الأزمة الواحدة لأكثر من عشر سنوات متواصلة مما يؤدى إلى تدهور النشاط الاقتصادى وخفض معدل النمو وتبديد الموارد وتفاقم الأوضاع الاجتماعية .

- ظهور الآثار الخارجية externalities السلبية المصاحبة لحرية النشاط الاقتصادى وأبرزها تدهور أوضاع البيئة وتفاقم مشاكل التلوث بصورها المختلفة .

- إهمال الجوانب الأخلاقية والروحية مما يؤثر سلبيا على سكينة الإنسان الداخلية ويفقد المجتمع عنصر الترابط والتآخى الاجتماعى ويغيب غاية الوجود الإنسانى ذاته .

ولتلافى هذه السلبيات أخذت الدول التى تطبق النظام الرأسمالى فى التدخل فى النشاط الاقتصادى لإحداث توازن بين الحرية الاقتصادية الفردية والمصلحة الاجتماعية الكلية . ومن أبرز مجالات تدخل الدولة ما يلى :

- إصدار القوانين المضادة للاحتكار وتركيز النشاط الاقتصادى فى يد مشروعات منفردة أو معدودة .

- توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والمنافع العامة التى تكفل حدا أدنى من الدخول والخدمات لكافة أفراد المجتمع .

- استخدام الضرائب والإعانات كأدوات لتحقيق توزيع أفضل للدخول ومن ثم قدر أكبر من العدالة الاجتماعية .

- التوسع فى استخدام السياستين المالية والنقدية لمواجهة الأزمات الدورية التى تصيب النظام الرأسمالى على النحو الذى وضع أسسه الاقتصادى البريطانى جون مينارد كينز فى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين .

- التدخل تشريعيا ولائحيا للحد من حرية النشاط الاقتصادى فى المجالات التى تسبب ضررا بيئيا أو نفقة اجتماعية مرتفعة .

- الاهتمام بإدخال قدر من التخطيط القومى لتنسيق جهود المنتجين وتشجيعهم على اختيار المجالات التنموية الأكثر حيوية والأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادى .

ثانيا - النظام الاشتراكى :

ترجع الأفكار الاشتراكية إلى عهد بعيد . فقد نادى أفلاطون فى كتابه الجمهورية بشيوع المال بين أفراد طبقة المواطنين . وقد تبعه فى هذا الاتجاه العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر التاريخ الإنسانى المعروف وان تفاوتت اقتراحاتهم بشأن مدى شيوعية أو اشتراكية الموارد الاقتصادية بين أعضاء المجتمع . ويعد كارل ماركس أبرز الاقتصاديين الذين قدموا منهجا "علميا " واضحا لوضع الأفكار الاشتراكية موضع التطبيق من خلال مفهوم " دكتاتورية البروليتاريا " . وكان أول تطبيق فعلى لهذه الأفكار بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا بقيادة فلاديمير لينين فى عام ١٩١٧ . واستمرت روسيا البلشفية التى أقامت الاتحاد السوفيتى وفرضت نفوذها على دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية فى تطبيق النظام الاشتراكى إلى أن انهار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات من القرن العشرين . ولا زالت دولا معدودة مثل الصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام تدعى الأخذ بالنظام الاشتراكى وان سمحت أخيرا لرؤوس الأموال الخاصة بقدر من حرية الاستثمار والإنتاج على أراضيها .

١- خصائص النظام الاشتراكى :

يمكننا تلخيص أبرز خصائص النظام الاشتراكى فى النقاط الثلاث الآتية :

أ) الملكية العامة لوسائل الإنتاج : تهيمن الدولة على أبرز وسائل الإنتاج من مصانع ومزارع ومتاجر . فالدولة تملك وتدير هذه الوسائل ولا يتعدى دور الأفراد العمل كأجراء فيها . وقد حرمت بعض الأنظمة الاشتراكية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحريما تاما بحيث لا يستطيع أى فرد أن يتملك متجرا أو ورشة أو قطعة أرض زراعية ، بينما اكتفت أنظمة أخرى بتحريم ملكية الوسائل الرئيسية للإنتاج كالمصانع والشركات والمزارع الكبيرة . والى جانب ملكية الدولة توجد عادة بعض صور الملكية الجماعية المشتركة خاصة بالنسبة للمزارع . فهى نظريا مملوكة ملكية مشتركة لمجموعات من الأفراد يتقاسمون العمل فيها والناتج الذى تحققه .

ب) إشباع الحاجات الفردية عن طريق الدولـة : يتم فـى النظـام الاشتراكى تحويل العديد من السلع الفردية إلى سلع عامة تؤمن الدولـة إشباعها . فالصحة والتعليم والثقافة وحتى الترفيه التى تعد فـى النظـام الرأسمالى سلعا فردية تشبع عن طريق تفـاعل قـوى العـرض والطلـب فـى السوق ، يتم فـى النظـام الاشتراكى اعتبارهـا سـلعا عامـة تشـبع حاجات جماعية ، ومن ثم تتولـى الدولـة ذاتهـا عـن طريـق مؤسسـاتها وأجهزتها المختلفة عملية إشباعها .

ج) اعتمـاد التخطيـط المركـزى الملـزم ركـيزة لأسـلوب الإنتـاج الاشتراكى : يتم فى النظام الاشتراكى وضـع خطـة قوميـة شـاملة ملزمة لكافة القطاعـات والأنشـطة والمؤسسـات فـى الدولـة . فالسـلطة السياسـية تحـدد - نيابـة عـن المجتمـع - الأهـداف القوميـة المسـتقبلية وتقوم الهيئة المسئولة عن التخطيط المركزى بترجمـة هـذه الأهـداف العامة إلى توجيهات ومؤشرات كمية ملزمـة يتعيـن علـى كـل مؤسسـة إنتاجية أو إدارية الالتزام التام بها . ومن الناحية النظرية لا شـك فـى أن الملكية العامة لوسائل الإنتـاج تجعل عمليـة التخطيـط الملـزم أكـثر يسرا واحتمالا للنجاح .

وهكذا فانه يتم حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى من خلال **الخطة** . فهى التى تحدد **ماذا ننتج ؟ وحجم ما ننتج ؟** أى مقدار الكمية التى تنتج . فالخطة تحدد الموارد التى تخصص للاستثمار وتلك التى توجه نحو الاستهلاك ، كما أنها هى التى تحدد حجم إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة والسلع الإنتاجية ، وهى أيضا التى تخطط حجم العمالة ومستوى الأجور ، ومن ثم مستوى العرض ومستوى الطلب . وبالنسبة للسؤال الثانى المتعلق **بكيف ننتج ؟** أى اختيار أسلوب الإنتاج ، فان جهاز التخطيط هو الذى يتخذ القرار النهائى فى هذا الشأن . وبالنسبة للسؤال الثالث : **كيف نوزع الناتج ؟** فان الدولة تتولى أيضا وضع القواعد الخاصة بتوزيع الدخل القومى بين الفئات المختلفة . وفيما يتعلق بالسؤال الرابع : **كيف نحقق النمو الاقتصادى ؟** فان الإجابة أيضا من اختصاص هيئة التخطيط المركزى . وأخيرا إذا أضفنا سؤالا خامسا هو **لماذا ننتج ؟** فان الرد فى النظام الاشتراكى هو إشباع الحاجات الجماعية بعكس الرد فى النظام الرأسمالى الذى يتمثل كما أشرنا فى تحقيق الربح .

٢- تقدير النظام الاشتراكى :

يعد انهيار تطبيق النظام الاشتراكى فى الدول العديدة التى حاولت اعتماده أساسا لتنظيمها الاقتصادى خاصة الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية مؤشرا قويا على ضعفه . ويرجع هذا الضعف أساسا لخطورة سيطرة البيروقراطية على الجهاز الإنتاجى بعد سيطرتها على الحكومة والجهاز الإدارى ، ولغياب المبادرة والحافز الفردى ، ولعدم قدرة جهاز التخطيط على ملء الدور الذى يقوم به جهاز الثمن فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . فالتطبيق الواقعى قد أظهر من جهة جمود أساليب التخطيط المركزى وعدم تفاعلها مع التغيرات التى تصيب الاقتصاد سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى . فتطبيقات النظام الاشتراكى أظهرته كنظام غير مرن وغير قادر على التكيف مع تبدل حاجات الناس وتبدل ظروف الحياة ، فضلا عن افتقاده القدرة على الإبداع والابتكار . كما أظهر التطبيق الواقعى من جهة ثانية أن هدف تحقيق العدالة الاجتماعية لم يتحقق حيث بقيت صورا شتى من الامتيازات التى تتمتع بها بعض فئات المواطنين دون سند من دورها فى العملية الإنتاجية وإنما بسبب أوضاعها الحزبية أو الوظيفية

أو انتمائهـا لأجـهزة الأمـن والرقابـة . وأخـيرا فـان تطـبيـق النظـام الاشتراكى قد صاحبه كبت للحريـات الفرديـة وتغييب لـلرأى المعـارض وهيمنـة للأسـاليب الأمنيـة علـى الحيـاة الاجتماعيـة ممـا قلـل مـن فـرص الإصلاح وأفقد النظام دعم وتأييد المواطنين .

ثالثا - المبادئ الاقتصادية العامة فى الإسلام :

سوف نقتصر فى تعرضنا لهذه المبادئ على الرجوع إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التى ترسم الإطار العام للسلوك الاقتصادى للمسلمين أفرادا وحكومات .

١ - مبدأ الاستخلاف : الملكية فى الإسلام ليست مطلقة . فالمال مال الله وحده والإنسان إنما هو مستخلف فقط فى إدارته بما يفيده ويفيد الأمة الإسلامية . ومن ثم يتعين على الفرد المسلم أن يراعى حقوق الله وحقوق الآخرين فى تصرفه فى هذا المال المستأمن عليه . ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى : " ولله ما فى السماوات وما فى الأرض " (١) ، "وهو الذى جعلكم خلائف الأرض " (٢) ، "أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (٣) ، "يأيها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم" (٤) .

٢ - مبدأ التضامن والتكافل والعدالة الاجتماعية : يولى الإسلام مبدأ التكافل والتضامن بين المسلمين عناية خاصة ويحض على تحقيق أكبر قدر من العدالـــة فى توزيع ثروات ودخول الأمة بحيث لا تستأثر قلة محدودة بهذه الثروات والدخول وتترك أغلبية المسلمين فى فقر مدقع . ولهذا تقوم الزكاة كأحد أركان الإسلام الخمسة الملزمة لكل مسلم . ويرى جمهور الفقهاء المسلمين أنه يجب على الدولة المسلمة أن تكفل لكل مواطن حدا أدنى من الدخل يفى باحتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وصحة وتعليم وثقافة ، ويسمى حد الكفاية . ويجب على الدولة أن تقتطع من ثروات ودخول الأغنياء عن طريق الزكاة أو الضريبة أو غيرها ما يكفل ضمان حد الكفاية لكل فقير مسلم أو غير مسلم يعيش فى الدولة المسلمة . ويظهر هذا المبدأ فى العديد من الآيات القرآنية ومنها على سبيل المثال قوله سبحانه وتعالى : "والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم "(٥) ، "وآتوهم من مال الله الذى أتاكم "(٦) ، "يسألونك ماذا ينفقون قل العفو"(٧) ، "وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة "(٨) ، " يأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض "(٩) .

٣ - مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والملكية العامة : لا يتخذ الإسلام موقفا معارضا سواء ضد الملكية الخاصة أو ضد الملكية العامة . فيمكن لمصلحة الأمة التوفيق بينهما بحيث تكون العبرة فى قبـــول هذه

الصورة أو الأخرى من الملكية هو مدى تماشيها مع الصالح العام . فعلى عكس الرأسمالية التى تأخذ فى الأصل موقفا معارضا للملكية العامة ، وعلى عكس الاشتراكية التى تقوم على الملكية العامة وتلغى أو تقيد الملكية الخاصة ، فان الإسلام يرى أن كلتا الصورتين من صور الملكية قد تفيدان فى التنظيم الاقتصادى للأمة إذا أحسن استغلالها وتناسبت مع ظروف المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الأمة . فهناك العديد من النصوص التى تصون الملكية الخاصة مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم " كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه " ، وقوله صلى الله عليه وسلم " من قتل دون ماله فهو شهيد " . ولكن توجد أيضا العديد من النصوص التى تقيد الملكية الخاصة وتجعلها فى خدمة الصالح العام للأمة مثل قول الله تعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " (١٠) ، وقوله تعالى " وللرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " (١١) .

٤ - مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة ورفض الربا والاحتكار :

كما أن الملكية مقيدة فى الإسلام باعتبارات الصالح العام فان الحرية الاقتصادية أيضا ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بالعديد من الالتزامات الأخلاقية التى تكفل تحقيق المصالح السامية للأمة ككل . وفى هذا الخصوص نقرأ قوله سبحانه وتعالى : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " (١٢) ، " وأحل الله البيع وحرم الربا " (١٣) ، وكذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : "من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ ".

٥ – مبدأ تحريم التبذير وترشيد الإنفاق : يعد التبذير سلوكا اقتصاديا غير مسئول يعرض أموال المسلمين للتبديد والضياع دون جدوى تعود على الأمة الإسلامية . ولهذا يقول سبحانه وتعالى " ان المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا "(١٤) ، "ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين "(١٥) ، "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما "(١٦) .

٦ – مبدأ الدعوة للعمل واعتباره عماد الإنتاج : يرفض الإسلام الكسل واكتساب الثروات بدون عرق وجهد . فتقدم الأمة مرهون بحرص أبنائها على العمل الجاد والمخلص فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى . يقول الله تعالى " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "(١٧) ، " هو الذى

جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقـه واليـه النشـور "(١٨) ، " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا مـن فضل الله" (١٩).

٧ – **مبدأ الدعوة إلى التنمية والتعمير والتقدم** : خلق الله الحياة متجددة مما يستلزم من الإنسان أن ينمى مداركه وأن يتوسع فـى نشـاطه وأن يتكيف مع المستجدات وأن يطور سبل الحياة ليضمـن المسلمون لهم مكانا مناسبا فى العـالم الذى يعيشون فيه . فالفرد الذى يتميز بقصور الوعى وجمود الإدراك وغياب المبادرة لن يستطيع أن يشارك فـى صنـع عالم الغد وسيبقى متفـرجا بينما يمـلأ الآخرون الساحة وسيظـل متكاسلا بينما يحقق الآخرون مستويات أعلى من التنمية والتقدم . هذا السلوك السلبى يتعارض مع الإسلام الذى يدعو إلى السعى والنشاط والاستكشاف والاختراع والتقدم . وفى هذا يقول الله سبحانه وتعالى : " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور "(٢٠) ، " وسخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض جميعا منه "(٢١) ، " هو الذى أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها "(٢٢) ، " وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا "(٢٣) ، " وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله "(٢٤) .

تلك هى بعض المبادئ الاقتصادية العامة فى الإسلام ، ولكن هناك بطبيعة الحال اختلاف يمكن أن يرد على الأنظمة والتطبيقات فى الدول الإسلامية لأنها من عمل الإنسان ، يختلف فيها تقدير الصالح العام ، وتتأثر بتغير الظروف وتفاوت الزمان والمكان . وهذا أمر طبيعى لأنها أحكام فرعية وأنظمة وقتية متغيرة بطبيعتها وغير جامدة . فالجمود مغاير لسنة الله فى خلقه . وقد اكتشف الإنسان فى مسيرته التاريخية الطويلة ولا يزال يكتشف نظما اقتصادية جديدة وأنشطة مستجدة وأساليب مستحدثة ، ولن تستطيع أية أمة أن تظل بمنأى عن التأثر بهذا التطور .

فالخلاف فى قبول النظم الجديدة وفى تقديرها بين البلدان الإسلامية وبين عصر وآخر يعتبر ظاهرة طبيعية مادام لا يمس الأسس والمبادئ الإسلامية الكلية . وفى هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " اختلاف علماء أمتى رحمة " . ويعبر الفقيه ابن تيمية عن هذا الاختلاف بقوله "هذا خلاف تنوع لا خلاف تضاد " .

نخلص مما سبق إلى أن المبادئ الاقتصادية الكلية فى الإسلام تتميز بأنها تجمع بين الثبات والتطور (ثبات المبدأ وتطور وتغير الأنظمة) وتجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة (التوازن والتوفيق بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة) ، كما أنها تجمع بين الحاجات الروحية للإنسان والقيم الأخلاقية من جانب والمصالح المادية له من جانب آخر (فنشاط الإنسان الاقتصادى يتم فى إطار خشية الله وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه) .

الهوامش

(١) سورة النجم ، الآية ٣١

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٦٥

(٣) سورة الحديد ، الآية ٧

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٥٤

(٥) سورة المعارج ، الآية ٢٤ – ٢٥

(٦) سورة النور ، الآية ٣٣

(٧) سورة البقرة ، الآية ٢١٩

(٨) سورة البقرة ، الآية ٤٣ والآية ٨٣ والآية ١١٠

(٩) سورة البقرة ، الآية ٢٦٧

(١٠) سورة التوبة ، الآية ١٠٣

(١١) سورة النساء ، الآية ٣٢

(١٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٨

(١٣) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥

(١٤) سورة الإسراء ، الآية ٢٧

(١٥) سورة الأنعام ، الآية ١٤١

(١٦) سورة النساء ، الآية ٥

(١٧) سورة النحل ، الآية ٩٧

(١٨) سورة الملك ، الآية ١٥

(١٩) سورة الجمعة ، الآية ١١

(٢٠) سورة الملك ، الآية ١٥

(٢١) سورة الجاثية ، الآية ١٣

(٢٢) سورة هود ، الآية ٦١

(٢٣) سورة القصص ، الآية ٧٧

(٢٤) سورة المزمل ، الآية ٢٠

الباب الأول

تاريخ الفكر الاقتصادى

الفصل الأول

الفكر الاقتصادى الإغريقي

(أفلاطون و أرسطو)

شهدت بلاد الإغريق نهضة فكرية واسعة فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد. وكان من أهم المفكرين فى تلك الفترة الفيلسوف سقراط Sokrates (٤٧٠ - ٣٩٩ ق م) الذى لم يترك مؤلفات مكتوبة سوى ما نقله عنه تلميذه الفيلسوف أفلاطون Platôn (٤٢٨-٣٤٨ ق م) الذى كان بدوره أستاذا لأرسطو Aristotêles (٣٨٤ - ٣٢٢ ق م) أشهر الفلاسفة الإغريق .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد لا يظهر فى الفكر الإغريقى كعلم مستقل فانه كان محل اهتمام الفلاسفة اليونانيين ضمن مجال أبحاثهم فى السياسة والأخلاق والفلسفة . فتعرضوا للتنظيم الاقتصادى للدولة ولطبقات السكان وتوزيعهم المهنى وأهميتهم الاجتماعية ولتوزيع الدخول ولمفاهيم الثروة والقيمة وتداول النقود والفائدة والاحتكار والتجارة .

وسوف نتناول هذه النقاط معتمدين أساسا على العرض المباشر الأمين لآراء أفلاطون وأرسطو أهم الفلاسفة الإغريق وأكثرهم تأثيرا في الفكر الاقتصادى اللاحق .

١ - الدولـــة (نشأتها ، هيكلها ووظائفها ، وانهيارها) :

أ) نشأة الدولـــة :

تختلف نظرتا أفلاطون وأرسطو لمسألة نشأة الدولة . فيعتقد أفلاطون أن "الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها .. ومادامت حاجاتنا عديدة ، ومادام من الضرورى وجود أشخاص عديدين للوفاء بها ، فان المرء يستعين بشخص من أجل غرض من أغراضه ، وبغيره من أجل تحقيق غرض آخر ، وهكذا . وعندما يتجمع أولئك الشركاء الذين يساعد بعضهم بعضا فى إقليم واحد نسمى مجموع السكان دولة " (١) .

ويتضح من ثم تركيز أفلاطون على البعد الاقتصادى لنشأة الدولة. فهى نتاج سعى الأفراد لإشباع حاجاتهم المتعددة عن طريق تبادل الإنتاج والخدمات لعجز الفرد عن إشباع جميع حاجاته منفردا .

وعلى عكس ذلك يركز أرسطو على البعد الاجتماعى لنشأة الدولة ، فهو يرى أن "كل دولة هى بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير " (٢) . ولكن أساس الاجتماع الطبيعى فى كل الأزمان إنما هو العائلة التى ترتكز على لقاء الزوج والزوجة والسيد والعبد . ويستمر أرسطو فى تحليله الاجتماعى فيرى أن " الاجتماع الأول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر إلى العلاقات التى ليست يومية إنما هو القرية التى يحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة . . إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها " . ومن ثم ينتهى أرسطو إلى نتيجة واضحة هى أن " الدولة من عمل الطبيعة وأن الإنسان بالطبيعة كائن اجتماعى " (٣) ذلك أن الطبيعة " تدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسى " (٤) .

ب) هيكل الدولة ووظائفها :

ينقسم مجتمع المدينة إلى ثلاث طبقات : الحكام والمحاربين والمنتجين . ويكتسب صفة المواطنة أفراد الطبقتين الأولى والثانية فقط. وينبغى عدم الخلط بين هذه الطبقات لأنها متمايزة بالطبيعة وكل مؤهل

لما خلق له على النحو الذى سنفصله بعد قليل . ولا يفضل أفلاطون الديمقراطية كنظام سياسى لما ظهر لها من مساوئ فى أثينا وكذلك فان أرسطو يتحفظ عليها ، ولكنهما أيضا يرفضان الدكتاتورية ويجدان أن أفضل نظام سياسى هو الذى ينجح فى تحقيق التوازن بين حكم الأقلية وحكم الأغلبية وبين الاستبداد والحرية " (٥)

وتفوق أهمية الدولة أهمية الأفراد المكونين لها ، بمعنى أنه يجب تغليب المصالح العامة للمجتمع على مصالح الأفراد . فالفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالقدر الذى تقتضيه الخطة العامة المرسومة للدولة . ويعبر أرسطو عن ذلك بوضوح حينما يؤكد أنه " لا يمكن الشك فى أن الدولة هى بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء . . إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه لا يمكن للفرد أن يكتفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك " . (٦)

ويتوقف نجاح الدولة على مدى إلزام الأفراد بأداء وظائفهم فيها واحترام نظمها وقوانينها . فالدولة يجب أن تكون قوية وعادلة لا أن تكون رخوة وظالمة . فالقانون "لا يهدف إلى توفير السعادة القصوى لفئة واحدة من المواطنين وإنما يسعى إلى تحقيق السعادة فى المدينة

بأسرها . بأن يجمع بين المواطنين إما بالوعد وإما بالوعيد ، ويدفعهم إلى المشاركة فى الخدمات التى يتسنى لكل فئة أن تؤديها للجماعة . وهو إذا كان يعنى بتكوين مواطنين كهؤلاء فى الدولة ، فليس هدفه من ذلك هو أن يدعهم يوجهون نشاطهم كيفما شاءوا ، وإنما أن يجعلهم يسهمون فى دعم وحدة الجماعة " .(٧)

ويكون تولى الوظائف العامة على أساس قاعدة المساواة (بين أفراد الطبقة الواحدة) ، بحيث انه " فى الاختيار للوظائف وفى فرض الضرائب وفى تلقى الإعانات من الخزانة العامة ، فان الاعتبار ينبغى أن يقوم على المؤهلات المناسبة للفرد ، وليس فقط على ما لشخصه أو لأجداده من فضائل ولا ما لجسمه من قوة أو جمال ، بل على أساس ما يتمتع به من وسائل وما يفتقده منها . إن الوظائف وأنواع التكريم يجب أن توزع حصصا متعادلة وتتسم بالإنصاف وفقا لقاعدة مناسبة " . (٨)

ويتفق أفلاطون وأرسطو فى كراهية الحرب والنظر إليها كملجأ أخير غير مرغوب فيه . " فالأفضل هو ألا تقوم حرب وألا ينشأ شغب بوصفهما من الأشياء التى نرجو الاستغناء عنها ونرجو أن يتحقق السلام والخير بدلا منهما . ولن يكون هناك " مشرع معقول ما لم يشرع للحرب كوسيلة للسلم ، وليس للسلم كوسيلة للحرب " (٩) . ويؤكد أرسطو نفس المعانى حينما يكتب " حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمر فتح شعـــوب

مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير. كيف ينبغى للرجل السياسى والمشرع أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلا . وحينئذ فبين أن هذه المنشآت الحربية مهما كانت جميلة ينبغى ألا تكون أبدا الغرض الأسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير " . (١٠)

وبشأن تحديد وظائف الدولة فان أفلاطون قد وسع فيها كثيرا فى كتابه "**الجمهورية**" لتشمل تنظيم إدارة الأراضى والأموال التى تبقى ملكيتها مشاعا والإشراف على التعليم فى جميع مراحله وكذلك شئون الحرب والإنتاج والتوظيف والعلاقات الاجتماعية خاصة فى ظل إلغاء نظام العائلة . ولكنه عاد فى كتاب "**القوانين**" ليسلم بصعوبة تنفيذ الأفكار السابقة : "دعهم إذن يقسمون المنازل والأراض فيما بينهم ولا يجعلون الأرض مشاعة بينهم لأن ذلك فوق طاقة مولدهم ونشأتهم وتربيتهم" (١١) . ولذا يكون تدخل الدولة واجبا لضمان احترام حماية حق الملكية الخاصة .

ومن جهته يعدد أرسطو "المناصب التى لا غنى للدولة عنها بأنها تلك التى تختص بالعبادة والحرب وبتقرير الضرائب والنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافئ وبالأرياف ، ثم التى

تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيتها وأخيرا المداولات فى الشئون العامة للدولة " (١٢) . وهى الوظائف التى لخصها الفكر التقليدى التى لخصها الفكر التقليدى فيما بعد بأنها تحقيق الحماية الخارجية وصون الأمن والنظام الداخلى والقضاء فى المنازعات وإدارة شئون البلاد العامة .

ج) انهيار الدولة :

تنهار الدولة عندما يسودها الطغيان ، كما تنهار أيضا حينما تقع فريسة للتسيب والتحلل من الالتزام بالقوانين . ففى جمهورية أفلاطون نجد وصفا رائعا لظهور الطغيان فى الدولة وانعكاساته عليها يصلح أن يعبر عن حال مجتمعات عديدة فى عالمنا المعاصر "فالشعب من عاداته دائما أن يختار شخصا يفضله ويجعل منه نصيرا وقائدا له ، ويضفى عليه قوة متزايدة وسلطانا هائلا ، وعندما يجد زعيم الشعب نفسه سيدا فكأنما يتحول تدريجيا إلى الطغيان ولا يجد غضاضة فى سفك دماء أهله. وإذا ما حاول بعض أفراد الشعب الثورة عليه فانه هاهنا تأتى اللحظة التى يطالب فيها الطاغية بإنشاء حرس ضخم ، وهو المطلب الذى يلجأ إليه كل من وصلوا إلى هذا الحد من الاستبداد ، ويتذرعون

فى تقديمه بحجة المحافظة على نصير الشعب مراعاة لمصلحة الشعب ذاته" . وسوف لا يكف هذا الطاغية "عن إشعال حرب تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد وإذا وجد من بين أولئك الذين أعانوه على تولى الحكم فئة من الشجعان الذين يعبرون عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات ، فان الطاغية لابد وأن يقضى على كل هؤلاء إن شاء أن يظل صاحب السلطان ، بحيث لا يترك فى النهاية شخصا ذا قيمة سواء بين أصدقائه أو بين أعدائه" . وكلما أثارت تصرفاته فى نفوس مواطنيه مزيدا من الكراهية ، ازدادت حاجته إلى حرس أكبر عددا وأشد إخلاصا . وفى نفس الوقت يجد الطاغية "الشعراء الذين سوف يلتمسون له الأعذار ويطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى يجمعون الجماهير ويستأجرون الأصوات الجميلة المقنعة " .

وينتهى أفلاطون إلى أن "الطاغية الحقيقى هو فى واقع الأمر ، وعلى خلاف ما يظن الناس ، عبد بالمعنى الصحيح ، بل هو شخص بلغ أقصى حدود العبودية ، مادام مضطرا إلى تملق الناس . وهو إذ يعجز عن إشباع أبسط رغباته ، ويظل محروما من أشياء كثيرة فانه يبدو أبأس البؤساء لمن يعرف كيف يتأمل نفسه فى كليتها . وهو يقضى حياته فى خوف مستمر ، ويعانى على الدوام آلاما مرهقة ، وذلك إن كان من الصحيح أن حالته تشبه حالة الدولة التى يحكمها وهى تشبهها بالفعل" (١٣) .

ومن جانبه يحذر أرسطو من خطر الفوضى والتسيب واللامبالاة التى تصيب طائفة أخرى من الدول . ففى "جميع البلاد حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هى ألا يخالف القانون فى أى شىء كان ، وأن يحترس بأشد ما يكون من التحرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف . إن تعدى حدود القانون يدمر الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى زوال الثروات" (١٤).

٢ - السكان وتقسيم العمل :

أشرنا من قبل إلى مجتمع الدولة فى جمهورية أفلاطون ينقسم إلى ثلاث طبقات : الحكام والمحاربين والمنتجين . غير أن الفيلسوف الإغريقى يميز بوضوح بين الطبقتين الأولى والثانية من جانب والطبقة الثالثة من جانب آخر . فهو يقترح نظاما شيوعيا خاصا بالمواطنين الذين يقتصرون فى رأيه على الحكام والمحاربين . فمن الواجب على هؤلاء "ألا يكون لأى منهم شىء يمتلكه هو وحده إلا عند الضرورة القصوى ، وبعد ذلك لا ينبغى ألا يكون لواحد منهم منزل أو مسكن لا يدخله غيره . أما الغذاء الضرورى لتكوين رياضيين محاربين أقوياء شجعان فسوف يمدهم منه مواطنوهم لقاء خدماتهم ، بالكميات التى

تكفيهم عاما واحدا بالضبط ، لا يزيد ولا ينقص . وعليهم أن يتناولوا وجباتهم سويا ويعيشوا جماعة كالجنود فى ساحة القتال . وأما الذهب والفضة فسنؤكد أن لديهم فى نفوسهم على الدوام ذهبا وفضة وهبها لهم الله وأنهم ليسوا بحاجة إلى ذهب الناس وفضتهم " (١٥) .

ولا يقتصر الأمر بالنسبة لأفلاطون على شيوعية المال وحده وإنما يمتد أيضا إلى شيوعية النساء والأطفال وإلغاء الأسرة . فيتعين فى رأيه المساواة بين الرجل والمرأة "فعلى الجنسين أن يقوما بكل شىء سويا ، ولكن ليس لنا أن ننسى ضعف أحدهما وقوة الآخر . . وإذا ما فرضنا على النساء نفس مهام الرجال فعلينا أيضا أن نعلمهن نفس التعليم . . وعلى ذلك فليس فى إدارة الدولة من عمل يختص به النساء وحدهن من حيث هن نساء ، والرجال وحدهم من حيث هم رجال . ولكن لما كانت الملكات قد انقسمت بين الجنسين فان المرأة قادرة بطبيعتها على كل الوظائف ، وكذلك الرجل ، وان تكن المرأة فى كل شىء أدنى قدرة من الرجل" (١٦) .

وردا على الانتقادات التى ترى فى نظام شيوعية المال والنساء سببا لتعاسة وحرمان الحكام والمحاربين يتساءل أفلاطون "هل هدفنا هو أن نحقق للحراس أكبر قدر من السعادة ، أم أننا نضع نصب أعيننا نفع المدينة بأسرها ، وننظر إلى الصالح العام ؟ فان كان هدفنا هو الأخير

فعلينا أن نحصن حراسنا بالوعد أو نرغمهم بالوعيد ، كما نفعل مع غيرهم من المواطنين ، على أن يؤدوا على خير وجه ممكن ما يصلحون له من الوظائف ، وعندما تزدهر الدولة بأسرها لتكون نظاما محكما ، نترك لكل طبقة أن تتمتع بالسعادة على قدر ما تؤهلها لذلك الطبيعة" (١٧) .

والواقع أن أفلاطون يعتقد أن الدولة التى ينادى بها "أشبه ما تكون بفرد واحد ، فعندما يشعر المرء منا بألم فى إصبعه مثلا ، فإن المجموع الذى يكونه الجسم والنفس، والذى يخضع لمبدأ واحد يحكمه ، يشعر بنفس الألم ، ويتألم الكل مع العضو الجريح، ومن هنا نقول أن الإنسان يحس ألما فى إصبعه ، وكذلك نقول عن كل عضو آخر فى الإنسان ، أن الإنسان كله هو الذى يتألم أو يسر إذا تم له الشفاء" (١٨)

غير أن أفلاطون لم يلبث أن اكتشف صعوبة تحقق الأفكار السابقة واقعيا ، ولهذا يكتب فى القوانين كما أسلفنا "دعهم فى المبدأ إذن يقسمون المنازل والأرض فيما بينهم ، ولا يجعلون الأرض مشاعة بينهم ، لأن ذلك فوق طاقة مولدهم ونشأتهم وتربيتهم" (١٩) .

وينتقد أرسطو بشدة نظريات أفلاطون فى شيوعية النساء والأولاد ويرى أن " الشيوعية فى النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف" وكذلك مذهب شيوعية المال حيث "يحمل على سوء

العناية بالملكيات الشائعة . فكل امرئ يفكر على حدة فى منافعه الخاصة ، وأقل من ذلك بكثير فى المنافع العامة إلا فيما يمسه منها شخصيا : أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين" . وعلى العموم " فان قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التى ينبغى أن تأتى بها القوانين التى أحسن تشريعها . . فحيث تسود الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة . فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير فى البحث عن أبيه ولا الوالد فى البحث عن ولده . . للإنسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة وهما الملكية والعواطف . وأنه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر فى جمهورية أفلاطون" (٢٠) .

وكما أشرنا فان الشيوعية التى نادى بها أفلاطون لا تسرى إلا على المواطنين ومن ثم لا تسرى على طبقة المنتجين التى لا يدخل أفرادها فى عداد هؤلاء . ويؤكد ذلك أرسطو حينما يقول "لا ينبغى أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة . . وفى بعض الدول فيما مضى كان العمال كلهم إما عبيدا وإما أجانب ، وفى أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا فى عداد المواطنين" . فصفة المواطن لا يجب أن تطلق على كل رجال المدينة ولا حتى على كل الأحرار . وإنما يجب أن تقتصر فقط على "الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا . فمن يعمل فى الأشياء الضرورية لعيشة

شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير" (٢١). فالدولة الفاضلة "من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا" (٢٢) .

ويرفض كل من أفلاطون وأرسطو الخلط والتداخل بين الطبقات الثلاث لأنه "يجر على الدولة أوخم العواقب ، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب إذا عد ذلك جريمة" فالعدالة هى "أن يمتلك المرء ما ينتمى فعلا إليه ويؤدى الوظيفة الخاصة به" ، وهى "ذلك النظام البديع الذى ينبغى بمقتضاه لمن ولد ليكون حذاء أن يقتصر على صناعة الأحذية ، ولمن ولد ليكون نجارا أن يقتصر على النجارة ، وبالمثل فى بقية الصناعات" ، وأن أعظم أسباب كمال الدولة "هو تلك الفضيلة التى تجعل كلا من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدى عمله دون أن يتدخل فى عمل الآخر" (٢٣) .

ويؤكد أفلاطون تقسيم العمل الجامد فى قالب أسطورى حينما يخاطب محاوريه قائلا "إن من الصحيح أنكم جميعا يا أهل هذا البلد أخوة ، غير أن الله الذى فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منكم بالذهب لهذا كان هؤلاء أنفسكم . ثم مزج تركيب الحراس بالفضة ، وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس" (٢٤) .

غير أن أفلاطون يقبل قدرا قليلا من الحراك الاجتماعى حينما ينادى بوجوب "ضم المنحلين من أبناء الحراس إلى طبقات أخرى ورفع الأطفال الموهوبين للطبقات الأخرى إلى مرتبة الحراس" (٢٤) .

إذا كان المنتجون من صناع وزراع يقعون فى أسفل السلم الاجتماعى فى الفكر الإغريقى ولا أمل كبير لهم فى تغيير أوضاعهم الاجتماعية ، فان العبيد لا يكاد ينظر إليهم على أنهم آدميين أو من طائفة البشر (٢٥) . فيرى أفلاطون أن أقصى ما تصل إليه الحرية من تطرف فى الدولة الديمقراطية ، هى " أن يغدو العبيد من الرجال والنساء الذين يشترون بالمال متساوين فى حريتهم مع ملاكهم الذين اشتروهم" (٢٦) . أما أرسطو فيدافع بحرارة عن نظام الرق ويرفض زعم البعض "أن سلطة السيد ضد الطبيعة وأن القانون وحده هو الذى يجعل الناس أحرارا وأرقاء ، ولكن الطبيعة لا تجعل فرقا ما بينهم ، بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أنتجه" . ففى رأيه أن العبد يشكل جزءا من الملكية التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع الناس أن يعيشوا بغيرها سعداء . فممارسة الملكية بحاجة لأدوات وان من تلك الأدوات ما هو غير حى ، ومنها ما هو حى . فالعبد "ملكية حية" (٢٧) . ويدلل أرسطو على رأيه بملاحظة أن "بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمرة . . هذان العنصران الطاعة والإمرة يوجدان فى كل مجموع مكون من عدة أشياء . . هذا

هو وضـع فرضتـه الطبيعـة علـى كـل الكائنـات الحيـة وذلـك هـو أيضـا القانون العام الذى يجب أن يسود بين الناس . . ومهمـا يكـن مـن شـىء فبيـن أن البعـض هـم بالطبيعـة أحـرار والآخريـن بالطبيعـة عبيـد ، وأن الرق فى حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل"(٢٨).

ويعد اقتناع أفلاطون وأرسطو بنظـام الـرق انعكاسـا لتسـليمهما بمبدأ التفاوت الطبيعى فى مراتب البشر وأخذا بالعادات والأوضـاع التـى كانت سائدة فى المجتمع الإغريقى فى عصرهما . ولعـل الأكـثر مجافـاة للإنسانية هى الدعوة للتخلص من أصحـاب العاهـات البدنيـة والنفسـية . فأفلاطون يقـرر "يعنـى الأطبـاء والقضـاة بـالمواطنين مـن ذوى الطبـائع الجسمية والنفسية السليمة ، أما من عداهم فسندع منهم أولئك الذين اعتل جسـمهم يموتـون ، وسيقضـى المواطنـون أنفسـهم علـى أولئـك الذيـن اعوجت نفوسهم وانحرفت طبائعهم" (٢٩) . وكذلك يرى أرسطو أنـه "يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهى الخلقـة" (٣٠) .

وربمـا يكـون مـن بيـن بواعـث هـذه الدعـوة – التـى وان كـانت بمقياس اليوم غير إنسانية فإنها كانت شائعة فى معظم المـدن الإغريقيـة – هو الرغبة فى الحفاظ على عدد محدود من المواطنيـن داخـل المدينـة جميعهم فى أوفى صحة جسمية ونفسية وذهنية . فأفلاطون يدعو للإبقاء

على عدد السكان دائما عند الخمسة آلاف وأربعين بغير زيادة "مستخدمين فى سبيل ذلك كافة الوسائل بما فيها التهجير إلى مستعمرات خارج المدينة وان ظلت تابعة لها" (٣١) .

وينتقد أرسطو ظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء "فهذه فكرة خاطئة لأن أصحابها يحكمون على سعادة الدولة من خلال عدد السكان ليس غير . فيلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان . . فأكبر دولة هى التى تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حينئذ يمكننى أن أقول أن ايبوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب ، أكبر من رجل آخر أطول منه قامة" (٣٢) . بل ويدعو أرسطو للتخلص من العدد الزائد عن الحاجة عن طريق الإجهاض "فإذا كانت العادات تأبى الترك الكلى ، وكانت الزوجات خصبه إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان ، فينبغى الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الإحساس والحياة " (٣٣) .

٣ - توزيع الثروات والدخول :

يبين من العرض السابق أن أفلاطون من دعاة المساواة التامة فى الثروة والدخل ولكن أساسا بين المواطنين (الحكام والجنود) وحدهم. وهو يأخذ موقفا معارضا من التفاوت فى توزيع الدخول بالنسبة لكافة

الطبقات . ففى رأيه أن "الفقر والغنى سواء من حيث انهما يهبطان بمستوى الصنعة والصانع ذاته" . وعلى الحراس "أن يمنعوا بكل الوسائل تسلل هاتين الآفتين إلى المدينة . . فالثراء يورث الطراوة والخمول ويولد نزوعا هداما ، والفاقة تؤدى إلى جانب هذا النزوع الهدام إلى الضعة والرغبة فى اقتراف الشر" (٣٤) . إن الإفراط فى الثروة وغيرها من الممتلكات يولد الضغائن والفتن العامة والخاصة وشتى أنواع النقائص والخضوع. دع الناس لا يطمعون فى الثروة من أجل أبنائهم كى ما يتركونهم فى رخاء ونعيم ، لأن ذلك ليس فى صالحهم الخاص . كما أنه ليس فى صالح الدولة . . ينبغى أن نترك أولادنا أغنياء لا بالذهب ، بل بالوقار والاحترام . ." (٣٥) . فالجماعة التى لا يشكل الغنى والفقر عضوية فيها ، تنتج بانتظام نماذج متينة الخلق ، لأنه لا مكان فيها للقوة والخطأ ولا للمنافسة والتحاسد"(٣٦) .

وبالنسبة لتوزيع الإنتاج الطبيعى يرى أفلاطون أنه "يجب أن يقوم الجميع بتقسيم الإنتاج الكلى للتربة إلى اثنى عشر قسم ، كما سيقسم على ذلك النحو فى الحقيقة وفى الاستهلاك . وكل واحد من الاثنى عشر ، مثل الشعير والقمح وكل نتاج الفصول وكذلك كل ما يباع من الحيوانات الأليفة فى المراكز المتنوعة يجب أن يخضع بالطبع لنفس قانون التقسيم . إذ يقسم الجزء إلى ثلاثة أجزاء متعادلة واحد للمواطنين الأحرار ، وآخر لخدمهم ، وسيكون الثالث للصناع والآخرين ممن هم

ليسوا بمواطنين ، سواء كانوا مقيمين دائمين يحتاجون لضرورات الحياة أو زوارا مؤقتين حضروا للقيام ببعض شئون الدولة أو شئون خاصة بالمواطنين ، أما القسم الثالث من كل ضروريات الحياة فسيكون هو الوحيد الذى يشمله الإلزام بطرحه فى السوق ، وسوف لا يكون هناك إلزام ببيع أية حصة من الثلثين الباقين" (٣٧) . ومن الواضح أن التقسيم إلى اثنى عشر جزءا يتناسب مع عدد شهور السنة وأن بيع القسم الثالث من كل جزء للصناع والأجانب يكون فى مقابل السلع التى ينتجونها أو يتاجرون فيها .

وفيما يتعلق بتوزيع الملكية العقارية فان أرسطو حاسم فى أن ملكية الأموال الثابتة تكون لطبقتى الجنود والحكام وحدهما ، لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة . وعلى هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع والصناع بالضرورة إما عبيدا وإما متوحشين وإما موالى" (٣٨) .

٤ - النقـــــود والقيمـــــة والفـــائدة :

مـع تغير صـورة المقايضـة المباشـرة التقليديـة ظهـرت النقـود لتحديد قيمة المنتجات وتسهيل التبـادل بيـن المشـترين والبـائعين . ففـى المجتمع البدائى لـم يكـن التبـادل يتجـاوز نطـاق الحاجـات الضروريـة ، ولكن مع نمـو الحاجـات واتسـاع الحيـاة الاجتماعيـة "قضـت الضـرورة باسـتعمال النقد ، مـادامت السـلع الضروريـة صعبــة النقـل بأعيانهـا . فـاصطلح علـى أن يكـون الأخـذ والعطـاء فـى المعاوضـات (المبـادلات) بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول فى الاستعمالات العادية للمعيشـة . فكانت مثلا من الحديد ومن الفضة ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادئ الأمـر حجمـه ووزنـه ، ثم مــن أجـل التخلـص مـن حـيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته" (٣٩) .

وينتقـد أرسـطو الخلـط بيــن النقـود والـثروة "ذلـك أن النـاس يضعون فى الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن علـى النقـد يـدور الكسـب والبيع . ومع ذلك فهذا النقد ليس فى ذاته إلا شيئا تافهـا علـى الإطـلاق بمـا أن لا قيمـة لـه إلا بالقـانون لا بالطبيعـة" (٤٠) . فـالنقود تعـد عنـد أرسطو وسيط للتبادل ومقياس للقيم ، كما أنها أيضا مخزن للقيم .

ومن ناحيته يضع أفلاطون نظاما خاصا لاستخدام العملة النقدية ، فيرى تحريم السماح بامتلاك الذهب والفضة امتلاكا خاصا ولكن يسمح فقط بعملة دارجة للاستبدال اليومى ، مما لا يمكن تجنبه بين أهل الحرف أو أى إنسان يقتضى عمله أن يدفع الأجور على نحوها لمستحقيها عبيدا كانوا أو أجانب مستوطنين ، ومن ثم نقرر أنه يجب أن يكون لديهم عملة داخلية ذات قيمة داخل الوطن ولا قيمة لها خارجه (٤١) . وبالنسبة للعملات الخارجية فتبقى فى حيازة الدولة وحدها ، وإذا اضطر مواطن خاص أن يرحل إلى جهات أجنبية ، فعليه أن يستأذن من الحكام قبل رحيله ، وإذا بقيت معه عند عودته عملة من أى بلد أجنبية فيجب أن يقدمها كوديعة للدولة ويتسلم ما يعادلها بالعملة المحلية ، وإذا وجد أنه يخفيها فيجب أن تستباح وترد لبيت المال(٤٢) .

ويكشف أرسطو للمرة الأولى فى تاريخ الفكر الاقتصادى عن أن للسلع قيمتان قيمة استعمال وقيمة مبادلة : "كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا . . فان حذاء يمكن أن يصلح للانتقال أو وسيلة للمبادلة فى آن واحد" (٤٣) .

ويرفض كل من أفلاطون وأرسطو الربا ويدعوان إلى تحريمه "ولنحرم الإقراض بالربا الفاحش وليسمح القانون للمقترض بالاحتفاظ بكل من الفائدة ورأس المال . . أننا نقول أن مجتمعنا يجب ألا يكون له ذهب وفضة ويجب ألا يجمع أرباحا كثيرة من المهن الآلية (التجارة

والصناعة) أو الربا الفاحش ، بل يجب أن يسير فقط فى حدود ما تسمح به مهنة الفلاحة ، بحيث لا يكون جمع الربح مما يحمل الرجل على نسيان ما من أجله توجد الممتلكات ، أى أن الممتلكات توجد من أجل النفس والروح" (٤٤) .

ويؤكد أرسطو أن كسب الأموال عن طريق الربا محقور لأنه "طريقة كسب تولدت من النقود نفسها ، ومانعة إياها من تحقيق الغرض الذى من أجله خلقت . فالنقود لا ينبغي أن تصلح إلا للمبادلة بينما يؤدى الربا – كما يدل عليه اسمه فى اللغة الإغريقية – إلى تكاثر فى كمية النقود ذاتها ، فالفائدة هى نقد تولد عن نقد (نقود ولدتها نقود) ، وهذا من بين ضروب الكسب المضاد للطبيعة"(٤٥) .

٥ – التجـــارة والاحتكـــــار :

ينظر المفكرون الإغريق للتجارة نظرة سيئة ويعتبرون ممارستها مهنة وضيعة . ففى رأى أفلاطون أن الذين يقومون بعملية التوسط والبيع هم "عادة أضعف الناس صحة وأعجزهم عن كل عمل آخر . فعملهم ينحصر فى البقاء داخل السوق وفى دفع النقود ثمنا لسلع من يريدون البيع ، ثم تسلم النقود ممن يريدون الشراء" (٤٦) .

ولا تختلف نظرة أفلاطون كثيرا بالنسبة لفئة الصنـاع والحرفيين : "فـي اعتقادى أن هناك فئة أخرى ممن يعملون فى الدولـة لا يكـاد يسـمح لهـا مستواها العقلى بالاندماج فى الجماعـة ، غير أنهـا قـادرة بفضـل قوتهـا الجسمية الهائلة على أشـق الأعمـال . فأفرادهـا يبيعـون قوتهـم الجسـمية ويتلقون أجرا عن جهودهم ، ومـن هنـا أظـن أنهـم يسـمون بـالأجيرين" (٤٧) .

ويحـاول أفلاطـون فـى "**القوانين**" أن يجـد مـبررا لهـذه النظـرة الدونيـة لطائفـة التجـار والصنـاع رغـم أهميتهـا الاجتماعيـة : "فالتـاجر وشبيه به الأجير وصاحب الفندق وأصحاب المهن يشتركون جميعـا فـى وظيفة عامة هى تلبية الاحتياجات المتنوعـة بمـا يلزمهـا وتوزيـع السـلع على نحو أكثر اعتدالا ، فماذا عساه أن يكون السبب فى أن المهنة ليست **بذات شهرة طيبـة ولا موضعـا للثقـة ؟**" . **السبب هو أنـه ليس هنـاك** كثيرون من أصحاب هذه المهن "يبقـون علـى وقـارهم ورشـدهم عندمـا يتـاح لهـم أن يصبحـوا أغنيـاء أو يفضلـون الاعتـدال علـى الكـثرة . إن أغلب جموع الناس ذوى طبع متناقض حاد إذا رغبوا فـى شـىء رغبـوا فيه بغير حدود ، وعندما يكون أمامهم الخيـار بيـن تحقيـق ربـح معقـول يفضلون أن يحصلوا على ربح فادح مفرط ، وذلك هو السبب فى أن كل طبقات تجار التجزئة ورجال الأعمال وأصحاب الفنـادق ليسـوا مـألوفين إلى حد كبير لدى الجمهور وتلطخهم شوائب اجتماعية جد قاسية" .

وعلاج ذلك هو "فى المقام الأول أن تبقى أعداد المشتغلين بالتجارة منخفضة بقدر الإمكان ، وثانيا أن تخصص هذه الأعمال لنوع من الرجال الذين لا يسبب فسادهم ضررا بالغا للمجتمع ، ويجب ثالثا أن تتخذ وسيلة تحمى أخلاق من يشتغلون بالفعل فى هذه المهن من العدوى السريعة التهتك والسفالة التامتين . ." (٤٨) .

وفى نظرية كسب الأموال يميز أرسطو بين طرق الكسب الطبيعية وغير الطبيعية . فوسيلة الكسب الطبيعية تكون عن طريق الزراعة والرعى وصيد البر وصيد البحر والسلب والحرب واستخراج المعادن . أما وسيلة الكسب غير الطبيعية فهى التى تتمثل فى التبادل النقدى أى التجارة (٤٩) . ذلك أن التجارة تنتج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة فى ذواتها . فالتبادل ذاته ليس غاية ولا يحقق بنفسه منفعة نهائية وإنما العمل به يستهدف تحقيق الربح والثراء وهى غاية لا صلة لها مباشرة بعملية التجارة ذاتها ، كما أنها ليست غاية نافعة لحياة الإنسان وسعادته المادية والنفسية (٥٠) .

وبناء على ما تقدم ينتهى أرسطو إلى أنه "فى هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعيا . . يحرص المواطنون على الامتناع عن كل مهنة آلية ، وعن كل مضاربة مفرطة الربح ، وعن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا

يزاولون الزراعة ، فانه ينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشىء العام" (٥١) .

ولا يبدى أفلاطون حماسا نحو تنمية التجارة الخارجية خشية اختلاط المواطنين بالأجانب واكتسابهم عادات وأخلاق غير سليمة (٥٢). ويشارك أرسطو أفلاطون حذره من العلاقات الخارجية ولكنه كان أكثر واقعية حيث يرى 'أن البحر يسمح بسد حاجات المدينة أى استيراد ما لا تنتجه البلد وتصدير الحاصلات التى تزيد فيها . غير أن المدينة فى تجارتها ينبغى ألا تفكر إلا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى الشعوب الأخرى . فان السوق التجارية للأمم عادة لا تقوم إلا على الشره . . " (٥٣) .

ويتعرض أرسطو للاحتكار ويروى قصة طاليس المالطى الذى قدر بناء على معلوماته فى علم الفلك أن المحصول القادم للزيتون سيكون وفيرا ، فأجر كافة معاصر مالطة بثمن بخس لفقدان أى مزايد آخر . وعندما حان الوقت أجر طاليس المعاصر للزراع من الباطن بالأجر الذى شاءه وكان الربح عظيما . كذلك يسرد أرسطو كيف أن فردا من أهل صقلية قام بشراء حديد المصانع كلها ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذى يبيعهم إياه ، ومن غير أن يفرط فى زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أنفق . وفى رأى

أرسطو فإن هذه الاحتكارات "مضرة بمصلحة الأمير" ولكن معرفتها مفيدة لأن "كثيرا من الحكومات بها حاجة لاستخدام هذه الطرائق لتثرى". وبالفعل فان من الممالك من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع (٥٤).

يبين من استعراض الأفكار الاقتصادية لدى أفلاطون وأرسطو كيف أنهما كانا رائدين فى مجالات عديدة لإعلاء القيم الفاضلة والتقليل من أهمية الثروة وتشجيع الاعتدال والتخطيط لحياة المجتمع وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة واحترام القوانين وكراهية الحرب والظلم والطغيان ورفض انتشار الفقر فى المجتمع وإدانة الاحتكار. ولكنهما كانا أيضا - بسبب الظروف التاريخية التى أحاطت بهما ومصالح الطبقة التى انتميا إليها - دعاة لأمور تعتبر فى عالمنا اليوم رجعية مستهجنة كالدفاع عن نظام الرق وتحقير العمل اليدوى المنتج وإدانة التجارة والتمسك بالتمييز الجامد بين الطبقات وتفضيل الأرستقراطية على الديمقراطية والدعوة لشيوعية الأطفال والنساء والممتلكات بالنسبة لأفلاطون.

ولعل هذين الفيلسوفين كانا يدركان أن جانب الخيال فى مشروعهما الاجتماعى أكبر من جانب الواقع فتركا لخيالهما العنان إلى حد الجموح فى بعض الأحيان. ويؤكد ذلك الحوار التالى فى نهاية

كتاب **الجمهورية** : "فقال جلوكون : لقد فهمت . أنك تتحدث عن الدولة التى رسمنا خطتها ، والتى لا توجد إلا فى ذهننا إذ لست أعتقد أنه توجد دولة مثلها فى أى مكـان علـى سـطح الأرض . فـأجبت : كـلا ، ولكـن المرء قد يجد فى هذا أنموذجا فــى السـماء لمـن شـاء أن يطالعـه ويبعـث مثيله فى نفسه بعد تأمله . . " (٥٥) .

يبقى أن نشير إلى أن تأثير الفكـر الأفلاطونـى والأرسـطى كـان عظيما على الفكر الأوروبى فى القرون الوسطى وعلى بعض المفكريـن المسلمين مثل الفارابى وابن سينا وابن رشد . وبالتالى فإننـا لا نبـالغ إذا قلنـا أن الفكـر الاقتصـادى المعـاصر يديـن ببعـض جـذوره لأفلاطـون وأرسطو .

الهوامش

(١) أفلاطون : الجمهورية ، ترجمة د. فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، الكتاب الثانى ، ص ٢٢٧

(٢) أرسطو : السياسة ، ترجمة أحمد لطفى السيد ، الكتاب الأول ، ص ٩٢

(٣) أرسطو : المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ٩٤ - ٩٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٧

(٥) أفلاطون : القوانين ، ترجمة محمد حسن ظاظا ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، الكتاب الثالث ، ص ١٩٠

(٦) أرسطو : السياسة ، الكتاب الأول ، ص ٩٧

(٧) أفلاطون : الجمهورية ، الكتاب الثانى ، ص ٤٢٥

(٨) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٩-٢٦٠

(٩) المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ٨٩

(١٠) أرسطو : السياسة ، الكتاب الرابع ، ص ٢٤٢-٢٤٣

(١١) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٤

(١٢) أرسطو :السياسة ، الكتاب السابع ، ص ٣٧٥

(١٣) أفلاطون : الجمهورية ، الكتابين الثامن والتاسع ، ص ٤٨٨-٤٠٩

(١٤) أرسطو : **السياسة** ، الكتاب الثامن ، ص ٤١٥

(١٥) أفلاطون : **الجمهورية** ، الكتاب الثالث ، ص ٢٩٣

(١٦) المرجع السابق ، الكتاب الخامس ، ص ٣٣٥ و ص ٣٤٠

(١٧) المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦

(١٨) المرجع السابق ، الكتاب الخامس ، ص ٣٥١

(١٩) أفلاطون : **القوانين** ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٤

(٢٠) أرسطو : **السياسة** ، الكتاب الثالث ، ص ١٩٢-١٩٣

(٢١) المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، ص ٢٦١

(٢٢) أفلاطون : **الجمهورية** ، الكتاب الرابع ، ص ٣١٣-٣٣١

(٢٣) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، ص ٢٩١

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٩٩

(٢٥) يقدر عدد الأرقاء فى أثينا عند نهاية القرن الرابع قبل الميلاد بحوالى أربعمائة ألف رقيق ، مقابل حوالى مائة ألف مواطن حر ، أى أن كل مواطن حر كان يتمتع بعمل أربعة أرقاء فى المتوسط . انظر مقدمة د. فؤاد زكريا لجمهورية أفلاطون ، ص ٨٧ .

(٢٦) أفلاطون : **الجمهورية** : الكتاب الثامن ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥

(٢٧) أرسطو : **السياسة** ، الكتاب الأول ، ص ٩٩ - ١٠٠

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٦

(٢٩) أفلاطون : **الجمهورية** ، الكتاب الثالث ، ص ٢٨٣

(٣٠) أرسطو : السياسة ، الكتاب الرابع ، ص ٢٤٧ - ٢٥٠

(٣١) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٤-٢٥٥

(٣٢) أرسطو : السياسة ، الكتاب الرابع ، ص ٢٨٤

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٤

(٣٤) أفلاطون : الجمهورية ، الكتاب الرابع ، ص ٢٩٧

(٣٥) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٤٠

(٣٦) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، ص ١٦٦- ١٦٧

(٣٧) المرجع السابق ، الكتاب الثامن ، ص ٤٠٠

(٣٨) أرسطو : السياسة ، الكتاب الرابع ، ص ٢٦٠

(٣٩) المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ١١٢ . وانظر أيضا أفلاطون : الجمهورية ، الكتاب الثانى ، ص ٢٣٠ .

(٤٠) أرسطو : السياسة ، الكتاب الأول ، ص ١١٣

(٤١) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٦

(٤٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٧

(٤٣) أرسطو : السياسة ، الكتاب الأول ، ص ١١١

(٤٤) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الخامس ، ص ٢٥٧-٢٥٩

(٤٥) أرسطو : السياسة ، الكتاب الأول ، ص ١١٦ - ١١٧

(٤٦) أفلاطون : الجمهورية : الكتاب الثانى ، ص ٢٣٠ - ٢٣١

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٣١

(٤٨) أفلاطون : القوانين ، الكتاب الحادى عشر ، ص ٤٩٨ - ٥٠٢

(٤٩) أرسطو : **السياسة** ، الكتاب الأول ، ص ١٠٨ - ١١٤

(٥٠) انظر المرجع السابق ، ص ١١٤ -١١٥

(٥١) المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، ص ٢٥٩

(٥٢) انظر أفلاطون : **القوانين** ، الكتاب الرابع ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٥٣) أرسطو : **السياسة** ، الكتاب الرابع ، ص ٢٥٢

(٥٤) المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ١١٩ - ١٢٠

(٥٥) أفلاطون : **الجمهورية** ، الكتاب التاسع ، ص ٥٢٨

الفصل الثانى

الفكر الاقتصادى العربى فى عصر الدولة الإسلامية

ظهر فى البلاد العربية فى العصور الوسطى مفكرون تناولوا بالتحليل الكثير من المسائل الاقتصادية وكان بعضهم متقدما عن عصره ورائدا فى مجاله ، وان كانوا قد مزجوا الاقتصاد بالتاريخ والفلسفة ولم يفصلوا الدراسات الاقتصادية عن المسائل الدينية والفقهية إلا نادرا .

ومن أبرز هؤلاء المفكرين أبو الفضل جعفر بن على الدمشقى الذى عاش فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر الميلادى ، وتقى الدين أحمد بن على المقريزى (ولد بالقاهرة سنة ٧٦٦ هـ وتوفى بها سنة ٨٤٥هـ ، ١٣٦٤ م - ١٤٤٢م) . وسوف نعرض لأفكارهما الاقتصادية بشىء من الإيجاز . ويعد عبد الرحمن بن خلدون أهم المفكرين العرب الذين تناولوا بالشرح الظواهر الاقتصادية ، ولهذا سنتناول أفكاره بقدر أكبر من التفصيل لشمولها وأهميتها .

المبحث الأول

أبو الفضل الدمشقى

تعرض أبو الفضل الدمشقى للعديد من المسائل الاقتصادية والتجارية فى كتابه " **الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأغراضورديها وغشوش المدلسين فيها** " الذى انتهى من تأليفه فى السادس من رمضان سنة ٥٧٠ هـ الموافق عام ١١٧٥ م . وسنتناول على وجه الخصوص آرائه فى تقسيم العمل والنقود والادخار وأنواع الكسب .

١ - تقسيم العمل :

يقدم الدمشقى تبريرا ذكيا لتقسيم العمل والتخصص فيقول : "لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات ، فبعضها ضرورية وبعضها طبيعية وهى كونه محتاجا إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مصنوع . وبعضها عرضية كحاجته عند اللقاء إلى ما يقيه من

عدوه والى ما يقاتل به وحاجته عند المرض إلى أدوية مركبة من عقاقير وأشربة . وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم ، كما يفعل النبات وحاجته إلى أن يزرع أو يغرس ثم ينقى ثم يسقى ويربى ثم يحصد أو يلقط ثم يحتاج إلى صناعة أخرى تكون تمام الانتفاع به . . ولم يمكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها . ولأن الصناعات مضمومة بعضها إلى بعض كالبناء يحتاج إلى النجار ، والنجار يحتاج إلى الحداد ، وصناع الحديد يحتاجون إلى صناعة أصحاب المعادن ، وتلك الصناعات تحتاج إلى البناء ، فاحتاج الناس إلى هذه العلة إلى اتخاذ المدن والاجتماع فيها ليعين بعضهم بعضا لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضا "(١) .

ويتبين من ثم أن تعدد حاجات الإنسان وعجزه عن الوفاء بها جميعا يمثل السبب الرئيسى للاجتماع البشرى ونشأة المدينة وتقسيم العمل بين سكانها وظهور التخصصات المختلفة . وهو تحليل قريب مما عرضه أفلاطون فى الجمهورية وتناولناه آنفا .

٢ - النقــــــود :

يرى الدمشقى أنه بالنظر لاختلاف التخصصات واختلاف وقت ظهور حاجة كل إنسان إلى الآخر ومقدار تلك الحاجة وقيمة إشباعها ، "فلذلك احتيج إلى شىء يثمن به جميع الأشياء وتعرف به قيمـة بعضها

من بعض . فمتى احتاج الإنسان إلى شىء مما يباع أو يستعمل ، دفع قيمة ذلك الشىء من ذلك الجوهر الذى جعل ثمنا لسائر الأشياء" (٢) .

ويعدد الدمشقى عيوب نظام المقايضة وأهمها عدم توافق الحاجات "قد تكون حاجة صاحب القمح مثلا إلى زيت كثير وحاجة صاحب الزيت إلى قمح قليل ، فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك" . ولهذا "نظرت الأوائل فى شىء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما فى أيدى الناس إما نبات أو حيوان أو معادن ، فأسقطوا النبات والحيوان من هذه الرتبة لأن كل واحد منهما مستحيل يسرع إليه الفساد . وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامدة ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص . فأما الحديد فلإسراع الصدأ إليه وكذلك النحاس أيضا ، وأما الرصاص فلتسويده وإفراط لينه . . ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة فى السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأى شكل أريد مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة وبقائهما على الدفن وقبولهما العلامات التى تصونها وثبات السمات التى تحفظهما من الغش والتدليس فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها ، ورأوا الذهب أجل قدرا . . فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة وجعلوهما ثمنا لسائر الأشياء" (٣) .

٣ – الادخـــــــار :

يتناول الدمشقى فى كتابه مسألة الادخار ولكنه يعرض لها من منظور أخلاقى فى المقام الأول . فيؤكد أن حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء (٤) :

– أولهما : أن لا ينفق أكثر مما يكسب ، فانه متى فعل ذلك لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه شىء البتة .

– الثانى : أن لا يكون ما ينفق مساويا لما يكسب ، بل يكون دونه ، ليبقى ما يكون لنائبة لا تؤمن أو آفة تنزل .

– الثالث : ما يحتاج إليه فى حفظ المال أن يحذر الرجل أن يمد يده إلى ما يعجز عنه وعن القيام به مثل من شغل ماله فى قرية يعجز عن عمارتها أو فى ضياع متفرقة لا يمكن مباشرتها . .

– الرابع : مما يحتاج إليه فى حفظ المال أن لا يشغل الرجل ماله بالشىء الذى يبطئ خروجه عنه وإنما يكون ذلك مما يقل طلابه لاستغناء عوام الناس عنه ، كالجوهر الذى لا يحتاج إليه إلا العظماء والملوك . . ومثل كتب الحكمة التى لا يطلبها إلا الحكماء والعلماء وأكثرهم فقراء وهم مع ذلك قليل . .

– الخامس مما يحتاج إليه حفظ المال أن يكون الرجل سريعا إلى بيع تجارته ، بطيئا عن بيع عقاره ، وان قل فى ذلك ربحه وكثر ربحه فى هذا .

٤ - أنــــواع الكســــب :

يميز الدمشقى بين نوعين رئيسيين من أنواع الكسب : الكسب عن طريق القصد والسعى ، والكسب عن طريق المصادفة ودون عمل. فيقول "جميع أسباب حصول الأموال تأتى من جهتين : إحداهما عن طريق القصد والطلب ، والثانية عن طريق المصادفة والعرض . فأما ما كان عن طريق المصادفة والعرض فهو كمثل المواريث . . والعرب تسميه المال التليد ، وكوجود الخبايا . . وتسمى الركاز ، وكذلك كل ما يأتى من الفوائد باتفاق . وأما ما كان بطريق القصد والطلب فهو ينقسم إلى قسمين إما اكتساب مغالبة أو اكتساب بنوع من الاحتيال ، ويتخرج أيضا إلى نوع ثالث وهو الاكتساب بأمر مركب من مغالبة واحتيال .

وينقسم اكتساب المغالبة إلى جهتين : إحداهما سلطانية والأخرى خارجية . فأما السلطانية فهى كالجبايات من المكوس والرسوم والخراج والأعشار والصدقات . . وما شاكل ذلك . وأما الخارجية فهى صنفان : أحدهما معلن والآخر مستتر . فأما المعلن فهو قطع الطريق والنهب والغارات وما أشبه ذلك ، وأما المستتر فكالسرقة .

أما ضروب الاحتيال فى طلب الاكتساب فتنقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهي
إما تجارة أو صناعة أو مركب منهما . فأما الصنائع فمنها علمية ومنها
عملية . فأما الصنائع العلمية فالفقه والنحو وما جرى هذا المجرى .
وأما العملية فالحياكة والفلاحة ومشط الصوف والكتان وما جرى هذا
المجرى . . . ، وأما المركبة منها فكالطب والفروسية والكتابة وما شاكل
ذلك . وأما المتاجر فهى تكون كسائر صنوف الأموال من الأغراض
وغيرها . . وأما الأشياء المركبة من صناعة وتجارة فكالبزازة
والعطارة وما شاكل ذلك . .

و(أخيرا) فان الأمور المركبة من المغالبة والاحتيال هى كتجارة
السلطان التى تكون فيها الطروح والابتياع والبيع الذى لا يقدر أحد أن
يزيد عليه فى حال الشراء ولا يمنع من تحكمه فى البيع . وقد قال
بعض الحكماء إذا شارك السلطان الرعية فى متاجرهم هلكوا وان
شاركوه فى حمل السلاح هلك . وكذلك أيضا معاملات ذوى الجاه
العريض فى تضمينهم أملاك الرعية وسلفهم على الغلات ومنع العامة
من البيع والشراء لما يحتاجون إلى بيعه وشرائه (٥) .

ونتبين من ثم أن الدمشقى يفرق بين كسب مشروع وكسب غير
مشروع ، وكسب ناتج من الجهد والبذل والعمل وآخر يأتى دون كد ،
وكسب مقصود وآخر يأتى عرضا ومصادفة ، وكسب ينبنى على العلم
وآخر يأتى من نتاج العمل البدنى . والملفت للانتباه أن الدمشقى يرفض

تدخل السلطان (الدولة) فى النشاط الاقتصادى ويدين الاحتكار الذى يضر بقدرة العامة على الشراء والبيع ، وهو ذات الموقف الذى يؤكده كما سوف نرى فيما بعد عبد الرحمن بن خلدون بعد نحو قرنين من الزمان .

وعلى عكس الفكر الإغريقى الذى ينظر إلى التجارة نظرة رديئة نجد المفكرين العرب ومنهم الدمشقى يعلون من شأن التجارة والتجار . فيكتب الدمشقى "التجارة إذا ميزت من جميع المعايش كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس فى الدنيا ، والتاجر موسع عليه وله مروءة ، ومن نبل التاجر أن يكون فى ملكه ألوف كثيرة ولا يضره أن يكون ثوبه مقاربا (وسط بين الجيد والردىء) . (٦)

المبحث الثانى

تقى الدين المقريزى

ترك تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر المقريزى عددا من المؤلفات العلمية من أهمها " **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** " المعروف **بالخطط المقريزية** ، وكتاب " **المقفى الكبير فى تراجم أهل مصر والوافدين عليها** " ، ورسالة بعنوان "**شذور العقود فى ذكر النقود**" ، وأخرى بعنوان " **إغاثة الأمة بكشف الغمة** " . وتتضمن الرسالتان الأخيرتان بعض الأفكار الاقتصادية المتطورة . وكان المقريزى على مدى حياته قاضيا ومحتسبا وباحثا وأستاذا للحديث ولكنه تفرغ فى نهاية حياته للتأليف .

وسوف نعرض باختصار لأفكار المقريزى فى مجال النقود حيث أورد فى رسالتيه المذكورتين تاريخ ستخدام النقود وتطورها خاصة فى مصر والبلاد الإسلامية . ثم أشار إلى انصراف الناس لاستخدام الذهب والفضة فى معاملاتهم ولكن مع تدهور الأحوال الاقتصادية أخذ الناس فى استخدام معادن أقل قيمة كالنحاس . وقد أدى كثرة سك النقود النحاسية لغلاء الأسعار وتدهور الأحوال الاقتصادية واختفاء النقود من المعادن الثمينة . (٧)

يقول المقريزى "إن التى تكون أثمانا للمبيعات وقيم الأعمال إنما هى الذهب والفضة فقط ، ولا يعلم فى خبر صحيح من أمة من الأمم أنهم اتخذوا أبدا فى قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما . إلا أنه لما كانت فى المبيعات محقرات (توافه قليلة الأهمية) تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه احتاج الناس من أجل هذا فى القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى الذهب والفضة . . ويجعل (الناس) بازاء هذه المحقرات نحاسا يضربون منه قطعا صغارا تسمى فلوسا لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد منها إلا اليسير ومع ذلك فإنها لم تقم أبدا فى هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط " .

فالفلوس كانت نوعا من النقود المساعدة إلى جانب الذهب والفضة التى تشكل النقود الرئيسية . غير أن السياسة النقدية قد تغيرت فى عهد السلطان المملوكى الظاهر برقوق لتزيد من كمية الفلوس فى الوقت الذى أصبحت فيه الدراهم الفضية نادرة بسبب تهريبها إلى الخارج من ناحية وسبك الأهالى لها لزيادة قيمتها السلعية (كمعدن) عن قيمتها النقدية من ناحية أخرى . وهكذا حلت العملة الرديئة (الفلوس النحاسية) فى التعامل محل العملة الجيدة (الدراهم الفضية) ، وهو ذات القانون النقدى المعروف فى كتب الاقتصاد حاليا باسم جريشام نسبة إلى الانجليزى سير توماس جريشام T.GRESHAM . وفى هذا الصدد نقرأ للمقريزى "ومن أمعن النظر فى أخبار الخليفة عرف ما كان الناس فيه

بمصر والشام والعراق من رخاء الأسعار فيصرف الواحد العدد اليسير من الفلوس فى كفاية يومه ، فلما كانت أيام محمود بن على استادار الملك الظاهر برقوق استكثر من الفلوس ، وصارت الفرنج تحمل النحاس الأحمر رغبة فى فائدته واشتهر الضرب فى الفلوس عدة أيام ، والفرنج تأخذ ما بمصر من دراهم الى بلادهم ، وأهل البلد تسبكها لطلب الفائدة حتى عزت وكادت تفقد ، وراجت الفلوس رواجا عظيما حتى نسب إليها سائر المبيعات ، فصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس " .

ويقدم المقريزى تفسيرا للأزمات والمجاعات التى حلت بمصر ، خاصة فى أوائل القرن التاسع الهجرى . فيرى أنه بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كنقص مياه النيل والكوارث ، فان زيادة كمية النقود المطروحة فى الأسواق تؤدى إلى انخفاض قيمتها الشرائية وقيام الغلاء الذى يعم الأسواق . ويتطلب إصلاح الاقتصاد إصلاح النظام النقدى . فلقد استمر الحكام فى سك الفلوس النحاسية حتى فقدت قيمتها الشرائية تماما وأصبحت تقدر بالوزن بعدما كانت فى الأصل تقدر بالعدد .

يقول المقريزى "لولا خوف الإطالة لذكرت ما كان من ضرب الملوك الفلوس وأنها لم تزل بالعدد إلى أن الأمير يلبغا السالمى رحمة الله عليه أن تكون بالميزان وذلك فى سنة ٨٠٦ هـ . ومن المعروف أن تحليل تأثير كمية النقود على مستوى الأسعار لم يظهر فى علم الاقتصاد إلا من خلال النظرية الكمية للنقود التى قدم الأمريكى أرفنج فيشر I. FISHER صيغة لها فى عام ١٩١١ م .

المبحث الثالث

عبد الرحمن بن خلدون

ولد عبد الرحمن أبو زيد بن عبد الله محمد بن خلدون فى تونس عام ٧٣٢هـ (١٣٣٢م) وتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ (١٤٠٦ م) . وقد عاش حياة حافلة بالنشاط السياسي والعلمى كموظف ومستشار ووزير فى المغرب وغرناطة وأستاذ شريعة على المذهب المالكى وقاض بمصر . ومن أبرز مؤلفاته كتابه فى التاريخ "**كتاب العبر فى المبتدأ والخبر**" . وقد اشتهرت مقدمة هذا الكتاب والباب الأول منه تحت اسم "**مقدمة ابن خلدون**" وتضمنت دراسة علمية فى فلسفة التاريخ وأسس علم الاجتماع . ومن ثم يعد ابن خلدون الأب الحقيقى لهذين العلمين .

وقد اكتسبت المقدمة شهرة ذائعة فى مختلف دول العالم رغم أنها لم تترجم إلى اللغات الأجنبية إلا فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد انطوت المقدمة على العديد من الأفكار الاقتصادية الهامة خاصة فيما يتعلق بنشأة الدولة وتطورها ووظائفها وانهيارها والمالية العامة

وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والسكان وتقسيم العمل والنمو الاقتصادى والقيمة والأثمان والنقود والتجارة والصناعة .

١ - الدولــــة (نشأتها وتطورها ، دورها ، انهيارها) :

أ) نشـــأة وتطـــور الـدولــــة :

يقول ابن خلدون : "الاجتمـاع الإنسـانى ضـرورى ، ويعـبر الحكماء عن هذا بقولهم " الإنسان مدنى بالطبع " ، أى لابد لـه مـن الأجتماع الذى هو المدنية فى اصطلاحهم ، وهو معنى العمران ، وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بـالغذاء ، وهداه إلـى التماسه بفطرتـه وبما ركـب فيـه مـن القدرة على تحصيله ، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية بمادة حياته منه . ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا ، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد مـن هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات ، لا تتم إلا بصناعات متعـــددة ، من حـداد

ونجار وفاخوري ، وهب أنه يأكله حبا من غير علاج ، فهو أيضا يحتاج في تحصيله أيضا حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس ، الذي يخرج الحب من غلاف السنبل . ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة ، وصنائع كثيرة أكثر من الأول بكثير ، ويستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد ، فلابد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف ، وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه . ." (٨)

فالدافع للاجتماع هو أساسا دافع اقتصادى حيث أنه ضرورة لإشباع الخدمات ، وهي ذات الفكرة التي عبر عنها أفلاطون وأبو الفضل الدمشقي . فالاجتماع في رأي ابن خلدون "ضرورة للنوع الإنساني ، وإلا لم يكمل وجودهم ، وما أراده الله من اعتمار العالم بهم ، واستخلافه إياهم . وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم" . (٩)

وهكذا يربط ابن خلدون بين الاجتماع والعمران "فالدولة دون العمران لا تتصور ، والعمران دون الدولة والملك متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع ، فتتعين السياسة لذلك إما الشرعية أو الملكية ، وهو معنى الدولة . وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر في اختلال الآخر ، كما أن عدمه مؤثر في عدمه" . (١٠)

ولكن ابن خلدون يفرق بين نوعين من العمران : العمران البدوى والعمران الحضارى ، والأول أسبق من الثانى . فالبدو "هم المقتصرون على الضرورى فى أحوالهم ، العاجزون عما فوقه ، والحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمال فى أحوالهم وعوائدهم . ولا شك أن الضرورى أقدم من الحاجى والكمالى وسابق عليه ، ولأن الضرورى أصل والكمالى فرع ناشئ عنه ، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضرورى ولا ينتهى إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضرورى حاصلا . فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة . . وأحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها . . فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها ، بما أن وجود المدن والأمصار من عوائد الترف والدعة ، التى هى متأخرة عن عوائد الضرورة المعاشية" (١١) .

ويترتب على ما سبق أن "عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار ، لأن الأمور الضرورية فى العمران ليس كلها موجودة لأهل البدو"(١٢) . غير أن نشأة الدول تكون عادة فى مرحلة البداوة بينما يكون انهيارها فى مرحلة الحضارة .

ويفسر ابن خلدون ذلك بقوله " إن هذه الأطوار طبيعية للدول فان الغلب الذى يكون به الملك ، إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس ، لا يكون ذلك غالبا إلا مع البداوة ، فطور

الدولة من أولها بداوة ، ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال . والحضارة إنما هى تفنن فى الترف وأحكام الصنائع . فصار طور الحضارة فى الملك يتبع طور البداوة وضرورة تبعية الرفه للملك " (١٣) .

ب) دور الدولـــــة :

يرى ابن خلدون أن السياسة العقلية التى تأخذ بها الدولة فى إدارة شئون البلاد تكون على وجهين : "أحدهما يراعى فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان فى استقامة ملكه على الخصوص . . والوجه الثانى أن يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة ، وتكون المصلحة العامة فى هذه تبعا . وهذه هى السياسة التى يحمل عليها أهل الاجتماع التى لسائر الملوك فى العالم من مسلم وكافر" (١٤) .

ولذا يؤكد ابن خلدون أن "أكثر الأحكام السلطانية جائرة فى الغالب ، إذ العدل المحصن إنما هو فى الخلافة الشرعية وهى قليلة اللبث . قال صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تعود ملكا عضوضا" . فالسلطان والأمراء لا يتركون غنيا فى البلاد إلا وزاحموه فى ماله وأملاكه مستظلين بحكم سلطانى جائر من صنعهم .

فلابد فى ظل هذه الأوضاع "لصاحب المال والثروة الشهيرة فى العمران من حامية تزود عنه ، وجاه ينسحب عليه من ذى قرابة للملك أو خالصة أو عصبية يتحاماها السلطان ، ليستظل بظلها ، ويرتع فى أمنها من طوارق التعدى . وإن لم يكن له ذلك أصبح نهبا بوجوه التحيلات وأسباب الحكام " (١٥) .

وبصورة عامة يرى ابن خلدون أن تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية "مضر بالرعايا ومفسد للجباية (تحصيل الضرائب)" . ويرجع ذلك لأن هذا التدخل يقضى على المنافسة ويدعم الاحتكار ويضيع تكافؤ الفرص ويضعف الحافز الاقتصادى لدى الأفراد على النحو الذى سوف نفصله عند تعرضنا لآراء ابن خلدون فى المالية العامة .

ج) انهيـــار الدولــــة :

يرى ابن خلدون أن للدولة "أعمار طبيعية كما للأشخاص" ، فالدولة فى الغالب "لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال ، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون أربعين ، الذى هو انتهاء النمو والنشو إلى غايته . . وإنما قلنا أن عمر الدولة لا يعدو فى الغالب ثلاثة

أجيال : لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك فى المجد ، فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم ، فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب ، والناس لهم مغلوبون ،

والجيل الثانى تحول حالهم بالملك والترفه ، من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ومن الاشتراك فى المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى فيه ، ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة ، فتتكسر سورة العصبية بعض الشىء وتؤنس منهم المهانة والخضوع . .

أما الجيل الثالث : فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما فيهم من ملكة القهر ، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفنقوه (تقلبوا فيه) من النعيم وغضارة فيصيرون عيالا على الدولة . . وتسقط العصبية بالجملة ، وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ويلبسون على الناس فى الشارة والزى وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها وهم فى الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها . فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته ، فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة ويستكثر بالموالى ، ويصطنع من يغنى عن الدولة بعض الغناء ، حتى يتأذن الله بانقراضها ، فتذهب الدولة بما حملت . .

فهذه كما تراه ثلاثة أجيال فيها يكون هرم الدولة وتخلقها . . وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة على ما مر ، ولا تعدو الدول فى الغالب هذا العمر بتقريب قبله أو بعده ، إلا إذا عرض لها عارض آخر ، من فقدان المطالب فيكون الهرم حاصلا مستوليا ، والطالب لم يحضرها ، ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعا . . "(١٦) .

من خلال العرض السابق نتبين أن لابن خلدون نظرية حتمية فى التطور التاريخى للدولة ، فهرم الدولة ظاهرة طبيعية ، "وإذا كان الهرم طبيعيا فى الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم فى المزاج الحيوانى . والهرم من الأمراض المزمنة التى لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها ، كما أنه طبيعى والأمور الطبيعية لا تتبدل " (١٧) .

ويقدم ابن خلدون تفسيرا لهذه الظاهرة الطبيعية فيقول "إن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما : الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند ، والثانى : المال هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال . والخلل إذا طرق الدولة طرقها فى هذين الأساسين" (١٨).

فالترف المرتبط بمرحلة الحضارة يؤدى إلى انهيار العصبية وزيادة النفقات على الإيرادات الأمر الذى يهدم أساس الدولة . ويبدو تفوق تحليل ابن خلدون وأصالته فى عدم اقتصاره على العوامل المادية وإنما أيضا الإحاطة بالعوامل النفسية والاجتماعية .

فمن الناحية النفسية نجد أن "الترف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها . والحضارة كما علمت هى التفنن فى الترف واستجادة أحواله ، والكلف بالصنائع التى تؤنق من أصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المبانى أو الفرش أو الآنية ولسائر أحوال المنزل . . وإذا بلغ التأنق فى هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعة طاعة الشهوات فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها فى دينها ولا دنياها" (١٩) .

ومن الناحية الاجتماعية نجد أن فساد الأهالى ينتج عن "الكد والتعب فى حاجات العوائد والتلون بألوان الشر فى تحصيلها وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها ، فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه ، وتنصرف النفس إلى الفكر فى ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له ، فنجدهم أجرياء على الكذب والمغامرة والغش والخلابة (الخداع) والسرقة والفجور فى الأيمان

والربا فى البياعات . ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه . . وتجدهم أيضا أبصر بالمكر والخديعة ، يدفعون بذلك ما عساه ينالهم من القهر وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح ، حتى يصير ذلك عادة وخلقا لأكثرهم إلا من عصمه الله . ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة . . وإذا كثر ذلك فى المدينة أو الأمة تأذن اللــه بخرابها أو انقراضها وهو معنى قوله تعالى "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا"(٢١) .

وأخيرا من الناحية المادية يرى ابن خلدون "أن المصر بالتفنن فى الحضارة تعظم نفقات أهله . . فالمصر الكثير العمران يختص بالغلاء فى أسواقه وأسعار حاجته ثم تزيدها المكوس (الضرائب غير المباشرة والرسوم) غلاء لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة فى استفحالها وهو زمن وضع المكوس فى الدولة لكثرة خرجها (إيرادها) حينئذ . . والمكوس تعود على البياعات بالغلاء فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج من القصد إلى الإسراف . . وتذهب مكاسبهم كلها فى النفقات ويتتابعون فى الإملاق والخصاصة ويغلب عليهم الفقر . . فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة " (٢١) .

ولا يغفل ابن خلدون حقيقة إن انهيار الدولـة قد يرجـع لأسباب خارجية . فلا جدال فى "أن الأمة إذا غلبت وصـارت فـى ملـك غيرهـا أسرع إليها الفناء ، والسبب فى ذلك والله أعلم : ما يحصل فـى النفـوس من التكاسـل إذا ملـك أمرهـا عليهـا وصـارت بالاستعباد آلـة لسـواها ، وعالة عليهم ، فيقصر الأمل ويضعف التناسل والاعتمار " (٢٢) .

٢ - الماليـــة العامـــــة :

يمكننـا تلخيـص أفكـار ابـن خلـدون المتعلقـة بالماليـة العامـة فـى النقاط الآتية : الجباية ، الإنفاق العام والنشاط الاقتصادى العام .

أ) الجبـــايـــة :

يرى ابـن خلـدون أن "الجبايـة أول الدولـة تكـون قليلـة الوزائـع (جمع وزيعة وهو ما يتوزع علـى الأشـخاص) " (٢٣) . أى أنـه فـى بدايـة نشـأة الدولـة لا يلـزم المواطنيــن إلا بتحمـل مقـدار معتـدل مـن الضرائب بينما تحملهم الدولة عند نهايتها أعبـاء ضريبية أكبر . ولكن إجمالى الحصيلة الضريبية للدولة يتناسب فـى رأى ابـن خلـدون عكسيا مع أعباء المواطنين الضريبية . فكلما قلت هذه الأعبـاء زادت الحصيلـة الإجمالية ، وكلما زادت الأعباء قلت الحصيلة الإجمالية .

وسبب ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضى إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية ، وهى قليلة الوزائع ، لأن مقدار الزكاة من المال قليل وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية ، وهى حدود لا تتعدى . وان كانت (الدولة) على سنن التغلب والعصبية فلا بد من البداوة فى أولها كما تقدم ، والبداوة تقتضى المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافى عن أموال الناس ، والغفلة عن تحصيل ذلك إلا فى النادر ، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التى تجمع الأموال من مجموعها . وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتماد ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم ، وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثرة الجباية التى هى جملتها" (٢٠٤) .

فإذا تدعمت الدولة وجاءت الحضارة "تخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف ، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والفلاحين وسائر أهل المغارم ، ويزيدون فى كل وظيفة وزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس (الرسوم) على المبايعات وفى الأبواب . . ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدارا لتدرج عوائد (عادات) الدولة فى الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه ، حتى تثقل المغارم على الرعايا . . فتنقبض كثير من الأيدى من الاعتمار جملة ، فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها . وربما يزيدون

فى مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص فى الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص . . فلا تزال الجملة فى نقص ومقدار الوزائع والوظائف فى زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها ، إلى أن ينتقض العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ، ويعود وبال ذلك على الدولة ، لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها"(٢٥) .

وهكذا نجد ابن خلدون يرفض زيادة حجم العبء الضريبى على المواطنين لأنه يقود لا محالة – فى المدى الطويل – إلى نقص الحصيلة الكلية للضرائب . وهذه الفكرة تحتل اليوم جانباً هاماً من اهتمام الاقتصاديين حيث قدمت موخراً فى شكل ما يسمى بمنحنى لافير LAFFER Curve الذى حظى برواج فكرى واسع فى عقد الثمانينات من القرن العشرين . ويبين كذلك من التحليل السابق ربط ابن خلدون مستوى العبء الضريبى بدرجة التطور الاجتماعى والاقتصادى التى تبلغها الدولة . فكلما ارتفعت الدولة وتطورت كلما زادت نفقاتها ومن ثم اتجهت نحو فرض المزيد من الضرائب والرسوم : "اعلم أن الدولة تكون فى أولها بدوية كما قلنا ، فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده ، فيكون خرجها وإنفاقها قليلا ، فيكون فى الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها ، بل يفضل منها كثير من حاجاتهم . ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة فى الترف وعوائدها ، وتجرى على نهج الدولة السابقة قبلها ، فيكثر لذلك خراج أهل الدولة ، ويكثر خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته فى خاصته وكثرة عطائه ، ولا تفى بذلك الجباية . فتحتاج الدولة إلى الزيادة فى الجباية . . فتزيد فى مقدار الوظائف والوزائع . . ويدرك الدولة الهرم . . فتقل الجباية وتكثر العوائد . . فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجبايـــة يضربها على البياعات ،

ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان فى الأسواق ، وعلى أعيان السلع فى أموال المدينة . وهو على هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء مع زيادة الجيوش والحامية . وربما يزيد ذلك فى أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآمال ، ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة ، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل" (٢٦) .

ب) الإنفاق العام :

رأينا فيما سبق كيف أن الإنفاق العام يزيد بتطور حظ الدولة من الحضارة والعمران . والملفت للانتباه فى مجال الإنفاق العام هو أن ابن خلدون قد تناول بالتحليل مسألتين هامتين لم تستأثرا باهتمام علماء الاقتصاد إلا فى الآونة الأخيرة : الأثر الاقتصادى للطلب العام وأثر الإزاحة المترتب على الإنفاق العام .

١ - الأثر الاقتصادى للطلب العام : يقول ابن خلدون "الدولة والسلطان هى السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران ، فإذا احتجن (حجب) السلطان الأموال أو الجبايات ، أو فقدت فلم يصرفها فى مصارفها ، قل حينئذ ما بأيدى الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم وذويهم ، وقلت نفقاتهم جملة ، وهم معظم السواد ، ونفقاتهم

أكثر مادة للأسواق ، وتضعف الأرباح فى المتاجر فيقل الخراج لذلك ، لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق (رواج) الأسعار وطلب الناس للفوائد والأرباح . ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج . فان الدولة كما قلناه هى السوق الأعظم ، أم الأسواق كلها ، وأصلها ومادتها فى الدخل والخرج ، فان كسدت وقلت مصاريفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه . وأيضا فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان ، منهم إليه ، ومنه إليهم ، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية ، سنة الله فى عباده" (٢٧) .

يرى ابن خلدون إذن أن إنفاق الحكومة للمال العام فى شراء السلع والخدمات وتقديم الأموال (الإعانات) لبعض المواطنين ضرورى لرواج الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادى ، وهى ذات الأفكار التى تمثل المحور الرئيسى للنظرية الكينزية التى أحدثت ثورة فى الفكر الاقتصادى قبيل الحرب العالمية الثانية .

٢ - أثـــر الاتجـــارة : يلاحظ ابن خلدون أن دخول الدولة مشترية فى الأسواق يؤدى إلى مضايقة الفلاحين والتجار ، وسبب ذلك أن "الرعايا متكافئون ، فى اليسار متقاربون ، ومزاحمة بعضهم تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقرب ، وإذا رافقهم السلطان فى ذلك ، وماله أعظم كثيرا منهم ، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته ، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد " (٢٨) .

إن هذا التحليل الذى يقدمه ابن خلدون لأثر مزاحمة الدولة المنتجين والتجار فى أسواقهم يعتبر تحليلا رائعا بكل المقاييس . فمنذ سنوات قليلة فقط فطن بعض الاقتصاديين لأهمية هذه المسألة خاصة فى السوق المالية ، فظهرت نظرية جديدة تعرف باسم نظرية الإزاحة أو المزاحمة crowding out . وجوهر هذه النظرية أن الدولة إذا زاحمت المستثمرين من القطاع الخاص فى سوق الاقتراض سوف تحرمهم من فرصة الحصول على تمويل لاستثماراتهم لأن وضعها متميز عن أوضاعهم ، الأمر الذى يقعدهم عن المشاركة فى العملية الإنتاجية ويخفض مستوى الاستثمار والإنتاج فى الدولة ككل .

وهذه النظرية فى إطارها الرئيسى لا تخرج كما رأينا عن أفكار ابن خلدون الذى لم يغفل عن أن يضيف لتحليله المادى بعدا نفسيا حيث إن مزاحمة الدولة تدخل على النفوس **غم ونكد** ، ومن ثم تفقد المشاركين فى العملية الإنتاجية الحافز للاستمرار فى ذلك . ومن الجلى أن ابن خلدون كان ضد مشاركة الدولة المباشرة فى النشاط الاقتصادى وذلك بسبب الآثار المدمرة المترتبة على هذه المشاركة فى الدول التى عاصرها ودرس وحلل أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية .

ج) النشاط الاقتصادى العام : يرفض ابن خلدون تدخل الدولة المباشر فى الإنتاج والتجارة لما يترتب عليه من أضرار اقتصادية . وهو يرى أن حاجة الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة تدفعها

نحو هذا التدخل ولكن النتيجة حينئذ تكون بعكس القصد : "أعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها ، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية ، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا وتارة بالزيادة فى ألقاب (معدلات ، أسعار) المكوس إن كان قد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك (امتصاص) عظامهم ، لما يرون أنهم قد حصلوا على شىء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان (المحاسبون) ، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية (باسم الجباية) ، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم ، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال . فيأخذون فى اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد . غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة " (٢٩) .

وأهم وجوه الضرر تتلخص فى القضاء على ظروف المنافسة السائدة فى السوق واتخاذ الدولة وضعا احتكاريا لقوتها الاقتصادية واعتمادها على نفوذها وسلطانها فى البيع والشراء واستنزافها رؤوس الأموال السائلة لدى المنتجين والتجار مما يقعدهم عن السعى للكسب والمعاش ، وينتهى كل ذلك إلى تقليص الجباية وانخفاض موارد الدولة ، وهى نتيجة مناقضة للهدف المبتغى من وراء تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

فمن أعظم صور الظلم وإفساد العمران والدولة "التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه فى الشراء والبيع " (٣٠) . فإذا تكرر ذلك فانه يدخل على الرعايا "العنت والمضايقة وفساد الأرباح وما يقبض آمالهم من السعى فى ذلك جملة ويؤدى إلى فساد الجباية ، فان معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار ، لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش " (٣١) .

٣ - السكان وتقسيم العمل والنمو الاقتصادى:

يؤدى نمو السكان إلى ظهور تقسيم للعمل الاجتماعى يزيد من مقدار الإنتاج . " فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال " (٣٢). فتطور السكان وتطور العمران يفرضان على المجتمع التخصص وتقسيم العمل .

والسبب فى ذلك " أنه إذا عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعا فى

عمرانهم على ذلك والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافا . فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل أحد بتحصيل حصته منه . وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح ، وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعلمهم ذلك مقدار من القوت ، فانه حينئذ قوت لأضعافهم مرات . فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم " (٣٣).

وإذا كنا قد رأينا أفلاطون وأرسطو يتمسكان بالتقسيم الجامد بين الطبقات والوظائف الاجتماعية ويبنيانه على أساس فطرى ، فإننا نجد ابن خلدون صاحب فكر تقدمى فى هذا الصدد حيث يقيم تقسيم العمل والتخصص على أساس التعلم والاكتساب الحر للحرفة أو المهنة . فأى إنسان على الفطرة لديه الاستعداد لاكتساب ملكة أو حرفة معينة ، وإذا ما أجاد تلك الملكة أو الحرفة فقل أن يجيد بعدها ملكة أو حرفة أخرى . " ومثل ذلك الخياط إذا أجاد ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت فى نفسه فلا يجيد من بعدها ملكة التجارة أو البناء ، إلا أن تكون الأولى لم تستحكم بعد ولم ترسخ صبغتها . فقل أن تجد صاحب صناعة يحكمها ثم يحكم من بعدها أخرى ويكون فيهما معا على رتبة واحدة من الإجادة . حتى أهل العلم الذين ملكتهم فكرية فهم بهذه المثابة . . والسبب ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة " (٣٤) .

ويرى ابن خلدون أن الصنائع فى النوع الإنسانى كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة فى العمران ، ولكنه يميز بينها صنائع ضرورية للعمران وأخرى شريفة بالموضوع ، " فأما الضرورى فالفلاحة والبناء والخياطة والنجارة والحياكة ، وأما الشريفة بالموضوع فكالتوليد والكتابة والوراقة والغناء والطب " (٣٥) . ويقترب هذا التقسيم مما درجت عليه الاقتصادات المعاصرة من التمييز بين القطاعات السلعية وقطاع الخدمات .

ويميز ابن خلدون أيضا بين الوجوه الطبيعية للمعاش (النشاط الاقتصادى) والوجوه غير الطبيعية . فالمعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعى فى تحصيله . ويكون تحصيل الرزق وكسبه " إما بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه على قانون متعارف ويسمى مغرما وجباية، وهى ما يطلق عليه أهل الأدب الإمارة " . وهى فى رأى ابن خلدون ليست بمذهب طبيعى للمعاش . وإما بالصيد والفلاحة والصناعة والتجارة ، وهى فى رأى ابن خلدون وجوه طبيعية للمعاش . أما الفلاحة (ويندرج فيها الصيد) فهى " متقدمة عليها كلها بالذات إذ هى بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر وعلم . . فهى أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة . وأما الصنائع فهى ثانيتها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ، ولهذا لا توجد غالبا إلا فى أهل الحضر الذى هو متأخر عن البدو وثان عنه . . وأما التجارة وإن كانت طبيعية فى الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هى تحميلات فى الحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة "(٣٦) .

ويرتبط النمو الاقتصادى فى بلد من البلاد بتطور العمران فيها وزيادة عدد سكانها : " اعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب . ألا ترى أن الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية . وكذلك الأمصار التى يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية " (٣٧).

ويقدم ابن خلدون للمرة الأولى فى تاريخ الفكر الاقتصادى نظرية ديناميكية للنمو الاقتصادى فيرى أنه " إذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ، ودعتهم أحوال الرفه والغني إلى الترف وحاجاته من التأنق . . فتنفق (تروج) أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ، ويحصل اليسار لمنتحلى ذلك من قبل أعمالهم ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ، ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستنبطت الصنائع لتحصيلها ، فزادت قيمتها ، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول . وكذا في الزيادة الثانية والثالثة ، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التى تختص بالمعاش " (٣٨) .

فالعمران يؤدي إلى زيادة الدخل التى تؤدى بدورها لزيادة الإنفاق الذى يمثل طلبا على السلع الترفيه يؤدي إلى رواجها ومن ثم زيادة حجم إنتاجها ، الأمر الذى ينجم عنه زيادة الكسب (الدخل) الذى

يحققه القائمون على هذا الإنتاج ، ثم يتحول هـذا الدخل مـرة ثانيـة إلـى إنفاق ، وتتكرر الدورة نفسها من جديد . فنظرية ابن خلدون الديناميكية للتطور الاقتصادى لا تتوقف عند وصف الأوضاع الاقتصادية فى لحظة زمنية ثابتة (تحليل استاتيكى) ولكنها تتبنى على تحليل لتطور الأوضـاع الاقتصادية على مساحة زمنية واسعة من خـلال تتبـع الآثـار المقصـودة وغير المقصودة المترتبة على الحدث الأول . وهى نظرية لـم تسـتخدم على نطاق واسع فى علم الاقتصـاد المعـاصر إلا قـرب منتصـف القـرن الحالى .

ومما يظهر سعة إطلاع ابـن خلـدون علـى المسـائل الاقتصاديـة وسبقه إلى فهمها واكتشاف قوانينها تأكيده على تساوى الدخل القومى مع الإنفاق القومى : " وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ فى جميع الأمصـار ، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس . ومتى عظم الدخل والخـرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر (البلد ، الدولة) " (٣٩) .

١٤ - القيمـــة والأثمـــان والنقـــود :

يرى ابن خلدون أن السلع والمنتجات هى نتـاج العمل الإنسـانى وقيمتها تستمد مـن أهميـة مـا بـذل فيهـا مـن عمـل . فـابن خلـدون رائـد لنظرية العمل فى القيمـــة . يقول ابن خلدون : " اعلم أن الكسب إنما

يكون بالسعى فى الاقتصاد والقصد إلى التحصيل . فلابد فى الرزق من سعى وعمل . . فلابد فى الأعمال الإنسانية فى كل مكسوب ومتمول (مال مختزن ، رأس مال) ، لأنه إذا كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر ، وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنسانى كما تراه ، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع " (٤٠). فالعمل فى الصنائع (الصناعات) المختلفة ظاهر للعيان لأهميته مما يضفى عليه قيمة كبيرة ، فكلما كان "العمل فيها أكثر فقيمته أكثر" . وان كان العمل من غير الصنائع فلابد فى قيمة ذلك المفاد والقنية (السلعة الاستهلاكية والسلعة المعمرة) من دخول قيمة العمل الذى حصلت به ، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها (اقتنائها) . وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة فى الكثير منها فتجعل لها حصة من القيمة عظمت أو صغرت . وقد تخفى ملاحظة العمل كما فى أسعار الأقوات بين الناس ، فان اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ فى أسعار الحبوب كما قدمناه ، لكنه خفى فى الأقطار التى علاج الفلح فيها ومئونته يسيرة ، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح " . ويخلص ابن خلدون مما سبق إلى أن " المفادات والمكتسبات (السلع والمنتجات) كلها أو أكثرها إنما هى قيم الأعمال الإنسانية " (٤١) .

وللأسف فان كتب تاريخ الفكر الاقتصادى الغربية تغفل عن الدور الرائد لابن خلدون فى وضع أسس نظرية العمل فى القيمة وتعتبر الإنجليزى سير وليم بتى (١٦٢٣- ١٦٨٧) مؤسس هذه النظرية .

غير أن الواقع أن عبد الرحمن بن خلدون لم يكتف فقط بالقول بأن العمل أساس القيمة ولكنه ميز أيضا بين العمل الظاهر الذى يخلق القيمة مباشرة والعمل الخفى (المخزون أو المتراكم) الذى يشكل أساس القيم للأعمال الإنتاجية المستقبلية . فالسلع الاستهلاكية تنطوى على عمل ظاهر يمنحها قيمتها الحالية لأن منفعتها فورية ، على حين أن السلع الرأسمالية الثابتة كالمبانى والتجهيزات والالآت (المقتنيات بصفة عامة) لا تشبع حاجة فورية ولكنها ضرورية لقيام العمليات الانتاجية اللاحقة ، فقيمتها أكيدة وان كانت غير ظاهرة فى الحال .

ويربط ابن خلدون قيمة العمل بالمنفعة مباشرة أو غير مباشرة : " قد سلف لنا أن الكسب الذى يستفيده إنما هو قيم أعمالهم . ولو قدر أحد عطل عن العمل (لو كان أحد عاطلا عن العمل) جملة اكان فاقد الكسب بالكلية . وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته ، وعلى نسبة ذلك نمو كسبه أو نقصانه " (٤٢) .

فالحاجة إلى الأعمال والسلع تحدد قيمتها " فالكسب كما قدمناه قيمة الأعمال وأنها متفاوتة بحسب الحاجة إليها ، فإذا كانت الأعمال ضرورية فى العمران عامة البلوى به ، كانت قيمتها أعظم وكانت الحاجة إليها أشد " (٤٣) . فالواقع أن "الصنائع إنما تستجار (تنمو وتتطور) إذا احتيج إليها وكثر طلبها ، وإذا ضعف أحوال المصر وأخذ

فى الهرم بانتقاص عمرانه وقلة ساكنه تناقص فيه الترف ، ورجعوا إلى الاقتصار على الضرورى من أحوالهم ، فتقل الصنائع التى كانت من توابع الترف ، لأن صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه ، فيفر إلى غيرها أو يموت " (٤٤) . فعلى قدر الطلب (أو الحاجة) تكون قيمة السلعة أو الخدمة ، ومن ثم يتحدد ثمنها .

ولكن الثمن كما يتأثر بظروف الطلب يتأثر أيضا بظروف العرض . فمن ناحية تتوقف أثمان السلع على مدى ندرتها أو وفرتها " فنقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا وأكفل بحوالة الأسواق . لأن السلعة تكون حينئذ قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر (تعريض النفس للهلاك) فى طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها ، وإذا قلت وعزت غلت أثمانها . وإما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل (مسلوك) بالأمن ، فانه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص أثمانها " (٤٥) . وتتوقف أثمان السلع من ناحية ثانية على أهمية نفقة إنتاجها " فقد يدخل أيضا فى قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان فى الأسواق وأبواب المصر (الجمارك) وللجباة فى منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم ، ولذلك كانت الأسعار فى الأمصار أغلى من الأسعار فى البادية . وقد تدخل أيضا فى قيمة الأقوات قيمة علاجها فى الفلح ، ويحافظ على ذلك فى أسعارها ، كما وقع بالأندلس

لهذا العهد . وذلك أنهم لما ألجـأهم النصـارى إلـى سيف البحـر وبـلاده المتوعـرة الخبيثـة الزراعـة النكدة (العسيرة) النبـات ، وملكـوا عليهـم الأرض الزاكية (الخصبة) والبلد الطيب ، فاحتاجوا إلى عـلاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره (مخصبات ، أسمدة) لها مؤونة ، وصارت فـى فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها فى سعرهم ، واختص قطر الأندلس بـالغلاء . . لأجل ذلك ، .. ولما كانت بلاد البربر (الجزائر والمغـرب) بـالعكس من ذلك فى ذكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملـة فـى الفلح مـع كثرتـه عمومـا ، فصـار ذلـك سـببا لرخص الأقوات ببلدهـم " (٤٧) .

وتتوقف قيم وأثمان الأعمال والسلع من ناحيـة ثالثـة علـى حـال صاحبها من الجاه ، أى السلطة والنفوذ . فإننا فى الواقع " نجد صـاحب المال والحظوة فى جميع أصناف المعـاش أكـثر يسـارا وثـروة مـن فـاقد الجاه . . والسبب فى ذلك صاحب الجاه مخـدوم " بالأعمـال يتقـرب بهـا إليه فى سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه . . وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صـاحب مـال فـلا يكـون يسـاره إلا بمقدار مالـه وعلـى نسـبة سـعيه " . فالجاه "يفيد المال لما يحصل لصاحبه من تقرب إليه بأعمالهم وأموالهـم فى دفع المضار وجلب المنـافع . . وتصـير تلـك الأعمـال فـى كسـبه ، وقيمتها أموال وثروة له " . وعلى العكـس فان " أكثر التجار وأهل

الفلاحة فى الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم ، فانهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة فى الأكثر ولا تسرع إليهم ثروة . . " (٤٨) .

ولا يغفل ابن خلدون تحليل ظاهرة التضخم بالقدر الذى كانت عليه فى عصره ، فيرى أنه " إذا استبحر (اتسع) المصر (البلد) وكثر ساكنه رخصت أسعار الضرورى من القوت وما فى معناه ، وغلت أسعار الكمالى من الأدم (جمع ادام وهو ما يستمرأ به الخبز) والفواكه وما يتبعها . وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس " (٤٩) .

وتفسير ذلك هو إنتاج السلع الضرورية يزيد بزيادة العمران حتى تعم وترخص أسعارها . أما السلع الكمالية (الأدم والفواكه وما إليها) فإنها لا تنتشر بنفس القدر "ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ، ولا الكثير منهم . ثم إن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعى على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا . . ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف فى الغلاء ، لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم ، فيقع فيها الغلاء كما تراه " (٥٠) .

ويلخص ابن خلدون وجهة نظره فـى تفسير أسباب غلاء الصنائع والأعمال فى البلاد الموفورة العمران بأن ذلك يرجع لأمور ثلاثة : " الأول كثرة الحاجة لمكان الترف فى المصر بكثرة عمرانه ، والثانى اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش فى المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم والى استعمال الصناع فى مهنهم ، فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها ، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك " (٥١) .

ولا تفوت ابن خلدون الإشارة إلى ظاهرة الريع ، فقيمة العقارات ترتفع مع تطور العمران ومن ثم تزيد ثروات ودخول ملاكها دون سعى وكد من جانبهم : " إن العقار فى آخر الدولة وأول الأخرى عند فناء الحامية وخرق السياج وتداعى المصر إلى الخراب تقل الغبطة به لقلة المنفعة فيها بتلاشى الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة . . فإذا استجد (استعاد) المصر شبابه باستفحال الدولة الثانية ، وانتظمت له أحوال رائعة حسنة تحصل معها الغبطة فى العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ ، فتعظم قيمتها ، ويكون لها خطر لم يكن فى الأول . وهذا معنى الحوالة فيها ، ويصبح مالكها من أغنى أهل المصر وليس ذلك بسعيه واكتسابه ، إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك " (٥٢) .

ويتعرض ابن خلدون للنقـود كمقيـاس ومخـزن للقيمـة فيقـول أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكـل متمـول (رأس مال) وهما الذخيرة والقنيـة (مـا يجمـع ويقتنـى) لأهـل العـالم فـى الغالب ، وان اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسـواق التـى همـا عنهـا بمعـزل ، فهمـا أصل المكاسب والقنية والذخيرة " (٥٣) .

ويتناول ابن خلدون سك النقود ، فيعرف السكة بأنها الختم علـى الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات " وذلك بعد تقدير عيار المعدن الذى تحتويه وحـدة النقد ووزنـة بحسب الأحوال . وسك النقود " وظيفـة ضروريـة للملـك إذ بهـا يتميـز الخالص من المغشوش بين الناس فى النقود عند المعاملات " . ولما جاء الإسلام أغفل ذلـك حتـى أمـر عبـد الملـك بـن مـروان الحجـاج بضـرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك سنة أربع وسبعين هجرية " (٥٤) .

٥ - التجـــارة و الصـــناعـــة :

يعرف ابن خلدون التجارة بأنها " محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش . وذلك القدر النامى يسمى ربحا . فالمحاول لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه ، وإما بأن ينقله إلى بلد آخر تنفق (تروج) فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذى اشتراها فيه ، فيعظم ربحه " (٥٥) .

وعلى الرغم من أن ابن خلدون يعتبر التجارة كما أسلفنا وجها طبيعيا للمعاش إلا أنه يرى أن " خلق التجارة نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة عن المروءة : فالتاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح ولابد فى ذلك من المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج . . وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان ردا وقبولا ، فأجدر بذلك الخلق أن يكون غاية المذلة لما هو معروف . . ولذلك تجد أهل الرياسة يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة لأجل ما يكسب من هذا الخلق . وقد يوجد منهم من يسلم من هذا الخلق ويتحاماه لشرف نفسه وكرم خلاله ، إلا أنه فى النادر بين الوجود " (٥٦) .

وبالنسبة للاحتكار يكتفى ابن خلدون بإدانته : " احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وأنه يعود على فائدته (المقصود صاحبه) بالتلف والخسران" (٥٧) . وهذا يطابق ما أشرنا إليه سلفا من إدانة تدخل الدولة فى الاقتصاد لوضعها الاحتكارى وأضرارها بأوضاع المنافسة بين الأكفاء .

وتستمد التجارة الدولية أساسها من تقسيم دولى للعمل ذلك أنه "من البين أن أعمال أهل المصر يستدعى بعضها بعضا لما فى طبيعة العمران من التعاون . وما يستدعى من الأعمال يختص ببعض أهل المصر ، فيقومون عليه ويستبصرون فى صناعته ويختصون بوظيفته ، ويجعلون معاشهم فيه ورزقهم منه ، لعموم البلوى به فى المصر والحاجة إليه . وما لا يستدعى فى المصر يكون غفلا إذ لا فائدة لمنتحله فى الاحتراف به . . وبقدر ما تزيد عوائد الحضارة وتستدعى أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع ، فتوجد بذلك المصر دون غيره " . (٥٨)

فالتخصص الدولى ينبنى على أساس درجة العمران التى يمر بها كل بلد . ولا تروج الصناعات إلا فى البلد الذى يوجد فيه طلب داخلى على هذه الصناعات . وهى فكرة تعرف حديثا فى أدب التجارة الدولية تحت اسم نظرية الطلب الممثل representative demand للاقتصادى السويدى ستافان ليندر S. LINDER . (٥٩)

أما الصناعة فهى فى رأى ابن خلدون " ملكة فى أمر عملى فكرى " (٦٠) ، " فوجود الصنائع دون الفكر ممتنع لأنها ثمرته وتابعة له " (٦١) . ويربط ابن خلدون تطور الصناعات بتطور المجتمع "إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذى يختص بالضروريات ، والمركب هو الذى يكون للكماليات . والمتقدم منها فى التعليم هو البسيط لبساطته أولا ولأنه مختص بالضرورى الذى تتوفر الدواعى على نقله ، فيكون سابقا فى التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل . لا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل فى أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية . فلا بد له إذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الأمصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها إلا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل . . وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ ، واستجادة (استحداث) ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعى الترف والثروة " (٦٢) .

ويكشف لنا ابن خلدون عن أن رسوخ الصناعة فى بلد من البلاد يجعل من الصعب نزعها منه ولو تراجع عمرانه ، الأمر الذى يفسر النهضة الصناعية فى ألمانيا واليابان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية رغم جسامة ما حاق بهما من تدمير أثناء تلك الحرب . فالواقع أننا

"تجد فى الأمصار التى كانت استبحرت فى الحضارة لما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ليست فى غيرها من الأمصار المستحدثة العمران ، ولو بلغت مبالغها فى الوفور والكثرة . وما ذاك إلا لأن أحوال تلك القديمة العمران مستحكمة راسخة بطول الأحقاب وتداول الأحوال وتكررها ، وهذه لم تبلغ الغاية بعد " (٦٣) .

الهـــوامـــش

(١) أبى الفضل جعفر الدمشقى : **كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة** ، القاهرة ، مطبعة المؤيد ، ١٣١٨ هـ ، ص ٤ - ٥ . ونص الكتاب موجود كملحق لكتاب السيد محمد عاشور : **دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى** ، القاهرة ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، ١٩٧٣ م .

(٢) المرجـــع السـابق ، ص ٥

(٣) المرجـــع السـابق ، ص ٦

(٤) المرجـــع السـابق ، ص ٥٤ - ٥٥

(٥) المرجـــع السـابق ، ص ٣٧ - ٤٠

(٦) المرجـــع السـابق ، ص ٤٥

(٧) انظر عرضا لأفكار المقريزى الاقتصادية فى كل من : السيد أحمد عاشور : **رواد الاقتصاد العرب** ، القاهرة ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، ١٩٧٤، ص ٢٢٨- ٢٥١ . وأيضا د . محمد دويدار : **تاريخ الفكر الاقتصادى** ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ ، ص ٣٨-٤٢

(٨) **مقدمة ابن خلدون** ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٣٩

(٩) المرجع السابق ، ص ٤٠

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩

(١١) المرجع السابق ، ص ١١١ ، ١١٢
(١٢) المرجع السابق ، ص ١٣٧
(١٣) المرجع السابق ، ص ١٥٤
(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٧٢
(١٥) المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ١٣٢
(١٦) المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٣
(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٦٢
(١٨) المرجع السابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٥
(١٩) المرجع السابق ، ص ٣٣٤ -٣٣٥
(٢٠) المرجع السابق ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦
(٢١) المرجع السابق ، ص ٣٣٥
(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣
(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٨
(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٤٩
(٢٥) المرجع السابق ، ص ٢٤٩
(٢٦) المرجع السابق ، ص ٢٥٠
(٢٧) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ . وانظر أيضا ص ٣٦٢
(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٥١
(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٥١
(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٥٨
(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٥١

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٥
(٣٣) المرجع السابق ، ص ٣٢٥
(٣٤) المرجع السابق ، ص ٣٦٤
(٣٥) المرجع السابق ، ص ٣٦٤
(٣٦) المرجع السابق ، ص ٣٤٥ -٣٤٦
(٣٧) المرجع السابق ، ص ٣٤٥
(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٥
(٣٩) المرجع السابق ، ص ٣٢٦
(٤٠) المرجع السابق ، ص ٣٤٤
(٤١) المرجع السابق ، ص ٣٤٤
(٤٢) المرجع السابق ، ص ٣٥١
(٤٣) المرجع السابق ، ص ٣٥٤
(٤٤) المرجع السابق ، ص ٣٦٣
(٤٥) المرجع السابق ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧
(٤٦) المرجع السابق ، ص ٣٢٨
(٤٧) المرجع السابق ، ص ٣٢٨
(٤٨) المرجع السابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢
(٤٩) المرجع السابق ، ص ٣٢٧
(٥٠) المرجع السابق ، ص ٣٢٧
(٥١) المرجع السابق ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨
(٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٣١

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٣٤٤

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٠١ -٢٠٢ ، ٢٣٢ - ٢٣٤

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٣٥٥

(٥٦) المرجع السابق ، ص ٣٥٦ -٣٥٩

(٥٧) المرجع السابق ، ص ٣٥٧

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٣٣٩

(٥٩) انظر د. أحمد جمال الدين موسى : **دراسات فى العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المنصورة ، المكتبة العالمية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨ -٣٢

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٣٥٩

(٦١) المرجع السابق ، ص ٣٧٢

(٦٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٣٦١

الفصل الخامس

المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

لا توجد مدرسة تقليدية بالمعنى الضيق ، ولكن هذا التعبير يطلق على كتابات مجموعة من الاقتصاديين البارزين الذين يختلفون فى أشياء كثيرة ولكنهم يتفقون حول ضرورة إطلاق حرية قوى العرض والطلب لتحقيق النمو الاقتصادى . هؤلاء الاقتصاديون البارزون هم آدم سميث ، دافيد ريكاردو ، توماس روبرت مالتس ، جان باتست ساى وجون ستيوارت ميل . وسوف نعرض هنا لأفكار آدم سميث بقدر من التفصيل ثم نشير الى قانون السكان لمالتس لصلته الوثيقة بمجال دراسة علم الاجتماع .

المبحث الأول

آ د م سميــث

يعد آدم سميث Adam SMITH فى رأى غالبية الاقتصـاديين رائـد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) . وسوف نتنـاول أفكـاره الاقتصاديـة مـن خلال التعرض للموضوعات الآتية : حياته ومؤلفاته ، الدور الاقتصادى للدولـة ، تقسـيم العمـل ، القيمـة والأثمـان ، توزيـع الدخـل ، النمـو الاقتصادى ، التجارة الخارجية ، المالية العامة .

١) حياته و مؤلفاته :

ولـد آدم سـميث فـى مدينـة كركـالدى Kirkaldy باسـكتلندا فـى عـام ١٧٢٣ . وكان تلميـذا نابهـا فدخل جامعـة جلاسـجو Glasgow فـى سـن الرابعـة عشـرة حيـث تلقـى دروسـا فلسـفية علـى يـد أهـم الفلاسـفة الاسكتلنديين فى تلك الفتـــرة فرنسيس هيتشسون F.HUTCHESON .

وترى المدرسة الفلسفية الاسكتلندية أن دوافع الإنسان تكون محكومة بنازعين فطريين أساسيين :

- غرائز الأنانية التى تدفع الإنسان للبحث عن المنفعة الشخصية وحدها .

- وغرائز الإيثار التى تزود الإنسان باتجاه أخلاقى يمكنه من العيش فى مجتمع ويشجع تعاونه مع الآخرين .

ورغم أن آدم سميث حصل على منحة فى سن السابعة عشرة للالتحاق بجامعة أكسفورد Oxford ، فانه لم يتحمل البقاء فيها طويلا لرفضه للروح السائدة فيها والتى كانت خاضعة لسيطرة الكنيسة وغير متقبلة للأفكار الفلسفية والعلمية الجديدة .

وفى سن الثامنة والعشرين حصل سميث على كرسى علم المنطق فى جامعة جلاسجو ثم حصل بعدها بعامين على كرسى الفلسفة الأخلاقية الذى كان يحتله من قبل أستاذه هيتشسون .

وقد نشر آدم سميث فى عام ١٧٥٩ أول كتبه بعنوان **نظرية المشاعر الأخلاقية** (١) الذى ضمن له شهرة واسعة ، والذى يؤكد فيه على أن البشر مدفوعين فى أعمالهم ليس فقط بدافع المحصلة الشخصية ولكن أيضا بحرصهم على تقدير الآخرين لأفعالهم . فتصرفات الإنسان

ليست دائما أنانيـة ولكنهـا أحيانـا أخلاقيـة تعكس حـرص الإنسـان علـى حسـن روابطـه مـع الجماعـة التـى يحيـى فيهـا . ويفـرق سـميث بيـن المجـالين الاقتصــادى والأخلاقــى . فالأنانيــة تسـيطر علــى المجــال الاقتصادى بينما تسيطر المشاعر الأخلاقية بما فيها من إيثـار وتضحيـة واحترام للتقاليد على المجال الاجتماعى .

وقد ترك آدم سميث جامعة جلاسجو ليصبح مشرفا على تثقيف أحد النبلاء الشبان مما أتاح له رحلة طويلة إلى فرنسـا حيـث تقـابل مـع كيسـناى وتـيرجو ومحـررى الموسـوعة الفرنسـية . ولـدى عودتـه إلــى اسكتلندا فى عام ١٧٦٦ عمل مديرا لجمارك اسكتلندا وشرع فى صياغة كتابه المشهور **بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم** (٢) الـذى صـدر فى عام ١٧٧٦ .

ومع صدور **ثروة الأمم** تواصلت مظاهر التكريم للمؤلف حيـث انتخب مديرا لجامعة جلاسجو وعبرت شـهرته الحـدود البريطانيـة لتعـم في الدول الأوروبية خاصة بعد ترجمـة مؤلفـه إلـى لغـات عديـدة . وقـد توفى سميث فى عام ١٧٩٠ .

٢ - اليـد الخفيـة والدور الاقتصادى للدولـة :

يعتقد سميث أن بحث الأفراد عما يحقق مصالحهم الذاتية يؤدى آليا عن طريق **اليد الخفية** invisible hand إلى تحقيق المصلحة الكلية للمجتمع . فكل فرد يسعى لتعظيم مكاسبه وزيادة ثروته مما يؤدى إلى تعظيم الدخل الإجمالى وزيادة الثروة القومية . فمصلحة الجماعة ليست سوى مجموع مصالح أفرادها .

ويشرح سميث ذلك بقوله " يحتاج الإنسان باستمرار لأقرانه ، ولكن من غير المجدى أن ينتظر مجرد الإحسان من جانبهم . ربما الأقرب للنجاح أن يخاطب مصلحتهم الشخصية وأن يقنعهم أن ما يطلبه منهم إنما يحقق منفعة لهم . . انه ليس من كرم الجزار أو تاجر الخمور أو الخباز يجب أن نتوقع عشاءنا ولكن نتوقعه من رعايتهم لمصالحهم الذاتية ، أننا لا نخاطب إنسانيتهم ولكننا نخاطب أنانيتهم وحبهم لأنفسهم ، ونحن لا نتحدث إليهم أبدا عن حاجاتنا ولكننا نحادثهم عن المزايا التى تعود عليهم من التعامل معنا . فليس سوى المتسول يستطيع أن يحل مشاكله بالاعتماد على إحسان الآخرين ، ولكن حتى فى هذه الحالة فان ذلك مقيد بالكثير من الحدود " (٣) .

غير أن دافع المصلحة الذاتية لن يحقق الصالح العام إلا فى ظل نظام قائم على المنافسة ، لأنه وحده الذى يحد من جشع واستغلال بعض الأفراد وينسق الإنتاج مع الحاجات بما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق المصلحة الكلية للمجتمع . فالشخص الذى يترك نفسه لسيطرة شهوة الربح سوف يجد منافسين جدد يسلبونه مهنته ، والشخص الذى يبيع منتجاته بسعر مبالغ فيه أو يرفض أن يدفع لعماله أجور تماثل ما يدفعه الآخرون لسوف يجد نفسه بدون زبائن فى الحالة الأولى وبدون عمال فى الحالة الثانية . فالدوافع الأنانية للبشر تؤدى عن طريق تفاعلها (فى ظل المنافسة) إلى أبعد النتائج عن التوقع وهى تحقيق **التناسق الاجتماعى** " (٤) .

وتحقق اليد الخفية عن طريق المنافسة التوازن بين ما ينتجه المجتمع وما يحتاجه أفراده من سلع وخدمات . فالسوق يقوم - عن طريق تفاعل الأثمان - بالمساواة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة . ويمكن لبيان ذلك أن نستعين بالمثال الذى يقدمه روبرت هيلبرونر فى معرض حديثه عن فكرة اليد الخفية عند آدم سميث :

" لنفترض أن لدينا مائة من صانعى القفازات . إن مصلحة كل منهم الذاتية تجعله يرغب فى رفع الثمن فوق نفقة الإنتاج وبذلك يحقق الربح الزائد . ولكنه لا يستطيع ذلك لأنه إذا رفع ثمنه فسوف يتقدم منافسوه وينتزعون السوق منه بأن يبيعوا بأقل من الثمن الذى يطلبه .

ولا يمكن فرض سعر مرتفع بغير مبرر إلا إذا اتحد جميع صناع القفازات وكونوا جبهة متماسكة صلبة ، وفى هذه الحالة سوف يتحطم التآلف المتآمر بظهور صانع نشيط فى ميدان آخر – وليكن صناعة الأحذية – يقرر أن ينقل رأسماله إلى صناعة القفازات حيث يستطيع أن يسرق السوق عن طريق تخفيض أثمانه .

ولكن قوانين السوق لا تفرض على المنتجات سعرا تنافسيا فحسب ، بل وتحرص على أن يراعى المنتجون بالمجتمع مطالب المجتمع بشأن مقادير السلع التى يريدها . لنفرض أن المستهلكين يقررون أنهم يريدون قفازات أكثر مما يجرى إنتاجه وأحذية أقل . بناء على هذا سوف يتهافت الجمهور على المخزون من القفازات فى السوق وتصاب سوق الأحذية بالركود مما يترتب عليه أن تميل أسعار القفازات إلى الارتفاع كلما زادت مشتريات المستهلكين منها على الموجود منها بالفعل . وتميل أسعار الأحذية إلى الهبوط حين لا يقبل الجمهور على مخازنها . ولكن إذ ترتفع أثمان القفازات ترتفع الأرباح فى هذه الصناعة أيضا ، وإذ تهبط أثمان الأحذية تتناقص الأرباح فى هذه الصناعة . ومرة أخرى تتقدم المصلحة الذاتية لتصحح الميزان إذ يتحرر العمال من صناعة الأحذية . . حين تقلل مصانعها من الإنتاج وينتقلون إلى صناعة القفازات حيث الأعمال فى رواج . والنتيجة واضحة تماما : وهى ارتفاع إنتاج القفازات وهبوط إنتاج الأحذية .

وهذا بالضبط ما أراده المجتمع فى أول الأمر . وإذ يـزداد عدد القفازات لمواجهة الطلب تأخذ الأسعار فى النزول . وإذ يقل عدد الأحذية فسرعان ما يختفى الفائض منها وتأخذ أسعار الأحذية فى الارتفاع من جديد حتى تصل إلى المستوى العادى .

فعن طريق جهاز السوق يكون المجتمع قد غير تخصيص عناصر الإنتاج حتى تتناسب مع رغباته الجديدة . وتم هذا دون أن يصدر أحد أمرا ، أو أن تضع سلطة تخطيطية جداول زمنية مقررة للإنتاج . وهذا الانتقال حققته المصلحة الذاتية والمنافسة حين تعمل كل منهما ضد الأخرى .

وثمة إنجاز أخير . فكما تنظم السوق الأثمان ومقادير السلع طبقا لرأى الحكم النهائى وهو الطلب من جانب الجمهور ، كذلك تنظم دخول الذين يتعاونون فى إنتاج هذه السلع . فإذا كانت الأرباح فى قطاع من الأعمال من الكبر بحيث تتجاوز القدر الواجب فسوف يهجم رجال الأعمال الآخرون على هذا الميدان إلى أن تخفض المنافسة من الفائض . وإذا كانت الأجور فى نوع معين من العمل على خلاف المألوف فسوف يهجم العمال على ذلك العمل الجذاب إلى أن تصبح الأجور فيه لا تزيد عما تؤديه الأعمال المماثلة له من حيث درجة الحذق والتدريب . وبالعكس إذا كانت الأرباح أو الأجور أقل مما ينبغى فى مجال معين من الحرف فسوف يخرج منه راس المال والعمل إلى أن يصبح عرضهما أفضل من الطلب عليهما " (٥) .

وهكذا يوضح آدم سميث أن المنافسة عندما تساوى بين معدلات العائد من الاستثمار وتخفض المكاسب المبالغ فيها ، إنما تقود إلى تخصيص أمثل لموردى رأس المال والعمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

وكنتيجة لاعتقاد سميث فى الكفاءة التامة للسوق فانه لا يسمح للدولة إلا بدور محدود فى الحياة الاجتماعية . ويلخص هذا الدور بطريقة محددة على النحو التالى :

" الواجب الأول للدولة هو الدفاع المدنى ، أى حماية المجتمع من عنف وعدوان الأمم الأخرى التى تزداد رغبة فى التوسع الخارجى مع تقدم المجتمعات فى الحضارة . . والواجب الثانى للدولة هو الحماية (الأمن والعدالة) . فيتعين قدر المستطاع تخليص كل عضو فى المجتمع من ظلم واضطهاد أى عضو آخر فى نفس المجتمع . . والواجب الثالث والأخير للدولة هو العناية بالمؤسسات العامة وإقامة المشروعات التى تفيد المجتمع والتى ليس من طبيعتها أن تحقق أرباحا تغطى نفقاتها . . " (٦) .

فآدم سميث فى غير هذه الحالات يرفض تدخل الدولة لاسيما فى الأنشطة الاقتصادية لأن ترك المنافسة وحدها تنظم تلك الأنشطة يكون أكثر فعالية وأكثر عدالة . فتدخل الدولة لصالح نشاط أو قطاع أو

طائفة من المجتمع شيء مفتعل ، وإذا تدخلت لخلق امتياز فإنها بذلك توجهه توجيها غير مشروع لأن وظيفتها الرئيسية هي ألا تكون متحيزة . ولذا يدين آدم سميث تدخلات الحكومة في جهاز السوق مثل فرضها للقيود على الواردات ، أو منحها إعانات للصادرات ، أو المبالغة في النفقات الحكومية على الأغراض غير الإنتاجية ، أو تقييدها للمنافسة بين المشروعات ، أو منحها رعاية خاصة لبعض الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية ، أو تحديدها التحكمي لمستويات الأرباح أو الفوائد أو الأجور .

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في هذا الصدد بعبارته البليغة الآتية : " لا تحاول فعل الخير ولكن دعه ينشأ بوصفه منتجا ثانويا للأثرة والأنانية " ، وهي عبارة تعكس إيمان سميث بحتمية انتصار المعقولية والنظام على التعسف والفوضى . (٨)

٣ - تقسيم العمل :

يرى آدم سميث أن نمو ثروة الأمم ينتج إلى حد بعيد عن تطور تقسيم العمل ، فكلما كانت الأمة غنية ومتقدمة كلنا كانت أكثر اتجاها لدفع أفرادها نحو التخصص في أعمال وحرف محددة مما يزيد من

إنتاجيتهم . ومن ثم يرى سميث أن أكبر قيد يحد من تقسيم العمل والتخصص هو ضعف السوق ونقص الطلب . ويهتم سميث بصفة أساسية بتقسيم العمل على مستوى الوحدة الإنتاجية ، ولذا نجده يقدم فى **ثروة الأمم** مثالا أصبح الآن شائعا عن التأثير الإيجابى لتقسيم العمل على مستوى إنتاجية العامل :

ففى مصانع إنتاج الدبابيس الحديثة (على عهده) يرى الناظر " أن رجلا واحدا يسحب السلك ، والآخر يمده ، والثالث يقطعه .. ، ورابع يجعله مدببا ، وخامس يسحقه عند طرفه حتى يستقبل رأس الدبوس . وعمل الرأس تتطلب عمليتين أو ثلاثا متميزة ، بل إن وضعها فى الورق حرفة قائمة بذاتها . . لقد رأيت مصنعا من هذا القبيل يعمل فيه عشرة أشخاص وحيث كان بعضهم نتيجة لذلك يؤدى عمليتين أو ثلاث عمليات متميزة . وبالرغم من أنهم كانوا فقراء جدا وبالتالى غير مزودين بالآلات الضرورية فقد كان فى إمكانهم لو بذلوا الجهد أن يصنعوا فيما بينهم اثنى عشر رطلا من الدبابيس فى اليوم . وفى الرطل أكثر من أربعة آلاف دبوس من الحجم المتوسط . وعلى ذلك كان فى إمكان هؤلاء الرجال العشرة أن يصنعوا فيما بينهم ما يزيد على ثمانية وأربعين ألف دبوس فى اليوم . . ولكن لو أن كلا منهم اشتغل بمفرده ومستقلا عن غيره . . لما استطاع أي منهم بالتأكيد أن يصنع عشرين دبوسا ، وربما لم يصنع إلا دبوسا واحدا فى اليوم " (٩) .

ويعزو سميث الكسب الناتج عن تقسيم العمل إلى ثلاثة أسباب رئيسية هى (١٠) :

- ازدياد مهارة العامل حين يقتصر على أداء مهمة معينة واحدة .
- الوفر فى الوقت الذى يضيع بسبب استمرار تغيير الحرفة .
- عدد المخترعات والتحسينات التى توحى بنفسها للناس الذين يكرسون أنفسهم لنوع واحد من العمل .

ويفرق آدم سميث بين نوعين من العمل : العمل المنتج والعمل غير المنتج . ويظهر النوع الأول فى الأنشطة التى تنتج عن تراكم رأس المال ، بينما يظهر النوع الثانى فى الأنشطة التى تستهدف إشباع الحاجات العائلية غير المادية . وتحديدا يقترح سميث تعريفين للعمل المنتج :

- أولا : تعريف العمل وفقا لما يتضمنه من قيمة ، فالعمل المنتج يضيف قيمة صافية إلى المنتج .
- ثانيا : تعريف العمل وفقا لقابلية المنتج للاستخدام كرصيد احتياطى . فالعمل المنتج يتحقق فى نطاق سلعة أو منتج معين يكون قابلا للبيع ، على حين تختفى خدمات العمل غير المنتج فى نفس لحظة حدوثها .

وهكذا يعتبر سميث عمالا منتجين هؤلاء الذين يساهمون فى إنتاج الأشياء المادية وتوزيعها على المستهلكين ، أما سائر الأشخاص الآخرين الذين يعيشون على نتاج عملهم فيقدمون فى رأيه عملا غير منتج . ومن بين أفراد هذه الطائفة الأخيرة نجد الخدم والموظفين وأصحاب المهن الحرة ومنتجى الخدمات والعسكريين ورجال الكنيسة والأدباء والفنانين على اختلاف أنواعهم .

ويبنى سميث على ما سبق أن قيمة الناتج القومى تساوى الأرباح والريع العقارى ومجموع أجور العاملين المنتجين وحدهم . غير أن المستفيدين من الدخول السابقة يدفعون ضرائب للدولة تستخدمها فى دفع أجور الموظفين والعسكريين كما يدفعون تحويلات (فى شكل أجور أو مقابل خدمات) لباقى العاملين غير المنتجين كالخدم وأصحاب المهن الحرة ورجال الدين .

وقد وجه الاقتصاديون اللاحقون نقدا شديدا للتفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج التى اقترحها آدم سميث وأخذ بها من بعده بعض التقليديين وكارل ماركس . فهذه التفرقة تعكس حكما قيميا ينبنى على التقدير الشخصى لكل فرد ولذلك يكون بطبيعته تحكميا وغير موضوعى ، فضلا عن أن هذا التقسيم لا يتسق مع الأفكار العامة لسميث التى توجب ترك السوق وحدها تحدد الأعمال المنتجة التى يكتب

لها البقاء من غيرها . ولذا نجد أن الاقتصاديين المعاصرين هجروا هذا التقسيم وان رأى البعض فيهم وجاهته في حالات معينة . فعلى سبيل المثال في ظل ظروف بلد يفتقر إلى رأس المال يشكل استخدام الادخار في عمل غير منتج كطلب السلع الكمالية أو الإنفاق العسكرى أو التوظيف الزائد في قطاع الخدمات عائقا ضد التنمية الاقتصادية بنفس خطورة نقص الادخار ذاته . (١١)

٤ - القيمة و الأثمان :

يفرق آدم سميث - وقد سبقه إلى ذلك كما أوضحنا سلفا أرسطو - بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل . فيقول " يجب أن نلاحظ أن كلمة قيمة value لها معنيان مختلفان : فهى تعنى أحيانا منفعة شيء ما ، وتعنى أحيانا أخرى المكنة التي تمنحها حيازة هذا الشيء لاستبداله ببضائع أخرى . ويمكن أن نطلق على الأولى قيمة الاستعمال وعلى الثانية قيمة التبادل . ويلاحظ أحيانا أن من بين الأشياء التي لها قيمة استعمال كبيرة ما لا يكون لها قيمة التبادل ، ومن بين الأشياء التي لها قيمة تبادل كبيرة ما لا يكون لها أدنى قيمة استعمال . فليس هناك ما هو أكثر نفعا من الهواء ولكن لا يكاد يفيد عند مبادلته لشراء شيء آخر ، وعلى النقيض فانه بحيازة الماسة التي

ليس لها تقريبا أية قيمة فى الاستعمال يمكننا مبادلتها بكمية كبيرة من البضائع الأخرى . (١٢)

وفى بحثه عن مصدر القيمة يهتم سميث بتحليل قيمة التبادل وحدها . وهو بصورة عامة يعتقد - على منوال وليم بتى ومن قبله ابن خلدون - أن العمل هو مصدر القيمة خاصة فى المجتمعات البدائية . ففى مثل هذه المجتمعات "السابقة على تراكم رؤوس الأموال وتملك الأراضى ، تكون المعطاة الوحيدة القادرة على تقديم قاعدة للتبادل هى فيما يبدو كمية العمل الضرورية للحصول على سلع التبادل المختلفة . فعلى سبيل المثال عند شعب من المشتغلين بالصيد ، فانه إذا كان صيد قندس (حيوان قارض) يكلف ضعف المجهود اللازم لصيد أيل (وعل ، غزال) ، فانه من المنطقى أن يتم تبادل قندس واحد فى مقابل أيلين . انه من الطبيعى إذن أن يساوى ناتج يومى عمل أو ساعتى عمل ضعف ما ينتج عادة فى يوم عمل واحد أو فى ساعة عمل واحدة " (١٣) .

ففى المجتمعات البسيطة تتوقف القيمة على العمل وحده ، أما فى المجتمعات الأكثر حظا من الحضارة فان القيمة تتوقف على مجموع العناصر التى تدخل فى نفقة الإنتاج . يقول سميث "فى كل مجتمع يتلخص ثمن كل سلعة فى واحدة أو أكثر من أجزاء ثلاثة (الأجر - الريع - الربح) . وفى المجتمعات المتحضرة تدخل هذه الأجزاء

جميعا فى تكوين أثمان معظم البضائع . . ففى ثمن القمح على سبيل المثال نجد جزءا مقابل ريع المالك ، وجزءا مقابل الأجور . . والجزء الثالث يقابل أرباح المزارع . . وفى ثمن الدقيق يجب أن نضيف إلى ثمن القمح أرباح الطحان وأجور عماله ، وفى ثمن الخبز نضيف أرباح الخباز وأجور عماله ، وكذلك نضيف دائما نفقة النقل " (١٤) .

فالثمن الطبيعى natural أو العادى normal يتوقف على مجموع النفقات ، وهو يختلف عن ثمن السوق أو الثمن الجارى current . فالثمن الأخير يحدده العرض والطلب ، وقد يقع فى مستوى أعلى أو أدنى من مستوى الثمن الطبيعى ، وان اعتقد آدم سميث أن الاختلاف بين الثمنين لا يكون إلا مؤقتا . " فالثمن الطبيعى هو النقطة المركزية التى تنجذب إليها باستمرار الأثمان " ما لم يكن هناك احتكار (١٥) .

٥ - توزيع الدخول :

يرى سميث أن هناك ثلاث طوائف من الدخول : أجور العاملين ، أرباح أصحاب رؤوس الأموال والريع الذى يحصل عليه الملاك العقاريون . والواقع أن سميث لا ينظر لعناصر الدخل كتيارات أو تدفقات - كما رأينا عند كيسناى والفيزيوقراطيين - ولكن كأثمان .

فالأجر ثمن لعنصر العمل والريع ثمن لاستغلال الأرض والربح ثمن لاستخدام رأس المال .

أ) **الأجـــور** : يتحدد مستوى الأجور فى رأى سميث بما يكفى العاملين لتأمين بقائهم . فالأجر لا يمكن أن يهبط لما دون المستوى الذى يكفل الإبقاء على العامل حيا وفى ظروف معيشية تبقى عليه كمورد للعمل ، وهو ما يمكن أن نسميه الحد الأدنى للمعيشة أو مستوى الكفاف. ولا يعتقد سميث أن الأجور الفعلية يمكن أن ترتفع كثيرا عن هذا الحد ، لأنه إذا زادت الثروة القومية وارتفعت بالتالى مستويات الأجور فان ذلك سوف **"يدفع الآباء للاعتناء أكثر بأبنائهم وتربيتهم لعدد أكبر عن ذى قبل " ، مما يعنى زيادة فى عرض العمال تقود فى نهاية الأمر** لانخفاض الأجور من جديد . فالاقتصادى الاسكتلندى يعتقد أن هناك قانونا طبيعيا مضمونه " أن الطلب على الناس يحدد بالضرورة حجم الإنتاج منهم (مثلما الحال بالنسبة للطلب على أى سلع أخرى !) ، فهذا الطلب يسرع بالإنتاج عندما يبطأ ويوقفه عندما يزيد معدله بأسرع من اللازم " (١٦) . فآدم سميث يشبه الإنسان هنا بالأشياء والبضائع ، ويرى أن ارتفاع مستوى الأجور بما يتجاوز الحد الأدنى للمعيشة يشجع زيادة النسل ، **بينما يؤدى هبوط الأجور لأدنى من حد الكفاف إلى تخفيض النسل .**

ب) **الأربـــاح** : يشمل مفهوم الأرباح عند آدم سميث دخول كل هؤلاء الذين يعملون على زيادة قيمة رأس المال كرجال الأعمال والحرفيين والوسطاء ولكن أيضا المقرضين . فالفائدة في رأيه ليست سوى شكل خاص من أشكال الربح لأنها لا تكافأ النقود وإنما تكافأ رأس المال ، ويتجه سعرها من ثم إلى الانخفاض عندما يرتفع مستوى الانتعاش الاقتصادى فى البلاد وتزدهر المشروعات وتشتد المنافسة .

ويعرف سميث الربح بأنه ذلك الجزء من القيمة الذى يستبقيه الرأسمالى لنفسه بعد أداء الأجور لعماله . فالواقع " أن القيمة التى يضيفها العمال للمنتجات تنقسم إلى قسمين ، يذهب أولهما إلى العمال فى شكل أجور ، بينما يذهب الثانى إلى رب العمل فى صورة أرباح . ." (١٧) . فالربح في رأى سميث اقتطاع من العائد الذى يحققه عنصر العمل ، أو هو بمعنى آخر خصم من القيمة التى ينتجها العامل يستولى عليه الرأسمالى ، وقد ركز التحليل الماركسى فيما بعد على هذا الاقتطاع أو الخصم تحت اسم **فائض القيمة** وبنى عليه نظرية استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة .

ويعتقد سميث أنه توجد علاقة عكسية بين الأرباح والأجور . فالزيادة فى رأس المال تؤدى بسبب المنافسة بين أصحابه إلى تخفيض الأرباح من ناحية ، وزيادة الإنتاج ومن ثم التوسع فى تشغيل العمال وارتفاع مستوى الأجور من ناحية أخرى .

ج) الريع : يعرف سميث الريع بأنه الفارق بين ثمن المحصول من ناحية ومجموع الأجور والأرباح التى تدفع عادة للحصول على هذا المحصول آخذين فى الاعتبار كميات العمل ورأس المال المستخدمة . ويدفع هذا الفارق إلى المالك العقارى الذى يمنح أرضه إلى المزارع الذى يقدم أعلى الأسعار . وحيث إن كمية الأراضى الزراعية المتاحة محدودة وأعداد المزارعين الراغبين فى الفلاحة كثيرة ، فان المالك العقارى يتمتع بمركز احتكارى يمكنه من أن يستحوذ لنفسه على هذا الفارق أو الريع . (١٨)

وهذه الفكرة تختلف بطبيعة الحال عن رأى الفيزيوقراطيين الذين يعتبرون – كما أشرنا سلفا – أن ريع الأرض هبة من الطبيعة . فالريع عند سميث كرأس المال اقتطاع من القيمة التى يخلقها العمل . ومرجعه للوضع الاحتكارى الذى يتمتع به الملاك العقاريون ، وبصرف النظر عما إذا كانوا قد تحملوا فعلا هم أو أسلافهم نفقات فى عمليات إصلاح التربة أو شق قنوات الرى أو الصرف أم لم يتحملوا تلك النفقات .

وكلما تقدمت الزراعة وتكاثر السكان كلما ارتفع مقدار الريع ونصيبه فى الدخل القومى . فزيادة السكان ترفع من مستوى الطلب على الإنتاج الزراعى ومن ثم ترتفع أثمان المنتجات الزراعية ، ويزيد تكالب

المزارعين علـى استئجار الأراضـى ، فيغـالى المـلاك فـى الريـع الـذى يطلبونه . فمقدار الريع يتحدد أساسا بمستوى الأثمـان وذلـك بخـلاف الأجور والأرباح التى تحدد هى مستوى الأثمان .

ويخلـص آدم سـميث مـن نظريتـه فـى التوزيـع إلـى أن مصــالح الملاك العقاريين -- رغم أنهم يحصدون ثمار ما لم يبذروه - مرتبطـة بالمصلحة العامة للمجتمع ، حيث يزيد مقدار الريع بزيادة ثروة الأمـة . وذلك على عكس مصالح التجار ورجال الصناعة التى تكون متعارضـة مع مصلحة المجتمع . فزيادة الثروة القوميـة يـؤدى كمـا أشـرنا إلـى انخفاض معدل الربح مما يجعـل مـن مصلحـة الفئتيـن السـالفتين توسـيع نطاق السوق وتقييد المنافسة .

٦ - التجـارة الخـارجيـة :

يـرى سـميث أن التجـارة الخارجيـة تحقـق مزايـا عديـدة للــدول المشاركة فيها ، فهى تسمح بـالحصول علـى المـواد النـادرة محليـا مـن الخارج كما تسمح بفتـح أسـواق جديـدة للمنتجـات المحليـة ورأس المـال المحلى . وفى هذا الصـدد يقـول سـميث " عندمـا يتجـاوز إنتـاج أحـد القطاعات الصناعية الطلب المحلى فانه من الضرورى إرسال الفائــض

للخارج لمبادلته بشىء آخر يكون مطلوبا فى الداخل . فبدون هذا التصدير سيتوقف جزء من العمل المنتج داخل البلاد ، وبالتالى ستقل بالضرورة قيمة الناتج السنوى . . كذلك فانه عندما تصل كتلة رؤوس الأموال فى بلد إلى الحد الذى لا يمكن معه استخدامها كلها فى زيادة حجم الإنتاج الموجه للاستهلاك فى هذا البلد وزيادة قيمة العمل المنتج فيه ، فانه من الطبيعى أن تتجه هذه الكتلة إلى التجارة مع الخارج والنقل البحرى " (١٩) .

وتعرف نظرية آدم سميث فى التجارة الخارجية بنظرية النفقات المطلقة ، حيث تصدر كل دولة الموارد والسلع التى تنتجها بكفاءة أقل من الدول التى تتمتع فى إنتاجها بميزة مطلقة ، سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو المهارة فى العمل أو لمناسبة التربة والمناخ لنوع المنتجات . فالتجارة الدولية تهيئ الفرصة للدول المشاركة فيها للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولى بدلا من الاقتصار على النطاق المحلى وحده . (٢٠)

ولا جدال فى أن أفكار آدم سميث فى هذا المجال تتعارض تماما مع أفكار التجاريين (الماركنتليين) التى عرضنا لها آنفا والذين يوجه إليهم سميث نقدا مريرا . ويتضح هذا التعارض من تأكيد سميث على النقاط الآتية (٢١) :

- ليس صحيحا أن الدول لا تكسب فى العلاقات الاقتصادية الدولية إلا ما تخسره دول أخرى . فالتبادل يفيد - فى رأى سميث - جميع أطراف التجارة الدولية مثلما هو الحال فى التجارة المحلية .
- ليس صحيحا أن تجميع الذهب والفضة يحقق التقدم . فالمعادن الثمينة - مثلها فى ذلك مثل السلع الأخرى - يمكن أن تفقد قيمتها . فإذا تراكمت كمية من المعادن النفيسة بما يتجاوز الحاجات النقدية لإحدى الدول فإنها تفقد جزءا من قيمتها ، لأنها سوف تؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية ، الأمر الذى يحد من الصادرات ويقود بالتالى إلى عجز الميزان التجارى . ولمواجهة هذا العجز لا مفر من إعادة تصدير المعادن الزائدة . وعلى العكس فان البلد الذى لديه قليل من النقود تسود فيه أسعار معتدلة للغاية ، مما يشجع نمو صادراته ومن ثم دخول المعادن النفيسة إليه .

وينتهى سميث من هذا إلى أنه من غير المجدى الوقوف فى وجه القانون الطبيعى الذى يجعل المعادن النفيسة تتجه آليا نحو البلاد التى تتميز بالمستوى العام للأسعار الأقل ارتفاعا وتهرب من البلاد التى يكون فيها مستوى الأسعار أكثر ارتفاعا. ولا فائدة ترجى كذلك من تدخلات الدولة المصطنعة كحظر تصدير الذهب أو تقييد دخول الواردات الأجنبية إداريا .

- ليس صحيحا أن القيود الجمركية تحسن أوضاع الاقتصاد الوطنى . فالواقع أنها تؤدى إلى تخصيص سيئ للموارد ، فبسببها يستثمر جزء من الموارد الوطنية فى أنشطة ذات إنتاجية منخفضة وغير قابلة للاستمرار إلا فى ظل الحماية الجمركية . وعلى العكس فانه فى ظل حرية التبادل تذهب تلك الموارد بالضرورة إلى الأنشطة ذات العائد المرتفع والإنتاجية العالية .

غير أن سميث لم يكن ليبراليا مطلقا وإنما كان وطنيا غيورا . ولذلك نجده يسمح بوضع القيود على الواردات الأجنبية بهدف حماية الصناعة الوطنية ، وذلك فى حالتين رئيسيتين (٢٢) :

- الصناعات الخاصة الضرورية للدفاع عن البلاد . ففى رأى سميث " الدفاع أكثر أهمية من الازدهار الاقتصادى " ، ولهذا أيد سميث قوانين الملاحة التى تتضمن تمييزا لصالح الصناعة البريطانية .
- المعاملة بالمثل عندما تتعرض صادرات الدولة للضرائب الجمركية فى البلاد الأخرى . ولن يؤدى ذلك - فى رأى سميث إلى إنشاء احتكار داخل السوق المحلية للصناعة الوطنية ، وإنما فقط يعيد إقامة وضع المنافسة الأصلى بين الصناعة الوطنية والصناعة الأجنبية .

٧ - النمو الاقتصادى :

يرى آدم سميث أن ثراء الأمم يرجع لتراكم رأس المال الذى يتوقف بدوره على ميل الشعوب - خاصة الطبقات الغنية - للادخار . وفى هذا الصدد يكتب سميث " تنمو رؤوس الأموال بالادخار وتنقص بالإسراف والتبذير والسلوك السيئ . فكل ما يدخره الفرد من دخله يضيفه إلى رأسماله وحينئذ يستخدم بنفسه عددا إضافيا من الأشخاص المنتجين أو قد يقرض رأسماله مقابل فائدة ، أى جزء من الأرباح . ومثلما يزيد رأس مال الفرد بزيادة الأموال التى يدخرها من دخله السنوى أو مكاسبه السنوية ، فان رأس مال المجتمع - الذى ليس شيئا آخر سوى مجموع الأفراد الذين يشكلونه - لا يمكن أن يزيد إلا بإتباع نفس الطريق " (٢٣) .

ورأس المال لا يسمح فقط بزيادة إنتاجية العمل ولكنه يسمح أيضا بزيادة عدد العاملين المنتجين وبالتالى يقود إلى زيادة الإنتاج الوطنى : " السبب المباشر لزيادة رأس المال هو الادخار وليس العمل . . فالادخار عن طريق زيادة الأموال المخصصة للعناية بالعاملين المنتجين إنما يزيد من عدد هؤلاء الذين يضيف عملهم لقيمة الأشياء التى ينتجونها ، فتحدث إذن زيادة فى القيمة التبادلية للناتج السنوى للأرض والعمل داخل البلاد ، الأمر الذى يضيف زيادة فى القدرة الصناعية ، وبالتالى يرفع قيمة الناتج السنوى " (٢٤) .

والادخار وحده لا يحقق النمو وإنما يتعين أن يدعمه تنظيم جيد للعمل وتقدم فنى مناسب كى يزيد الإنتاج ويتحقق ناتج صافى (فائض) . ويعتقد سميث أن الادخار ليس سوى نوع من الاستهلاك ، كما أنه لا يفرق بين الادخار والاستثمار . ولذلك يقول " إن ما يدخر سنويا يستهلك بانتظام كما الحال بالنسبة لما ينفق سنويا وفى الوقت نفسه تقريبا ولكنه يستهلك بواسطة طبقة أخرى من الناس " (٢٥) . فالادخار يستهلك أو يستثمر فى الحال فى إنتاج الآلات أو المشروعات الزراعية والعمرانية . فبدون الادخار لا يوجد تراكم لرأس المال ومن ثم لا يستطيع أرباب الأعمال استخدام العمال لتشغيل أحدث الآلات أو إقامة تقسيم للعمل أكثر إنتاجية . (٢٦)

٨ - المالية العامة :

خصص آدم سميث الكتاب الخامس من ثروة الشعوب لمعالجة موضوعات المالية العامة حيث حلل التطور التاريخى للدخول والنفقات العامة والقروض العامة والضرائب . وبالنسبة لهذا الموضوع الأخير فان لآدم سميث إسهامات هامة بعضها لازال حتى الآن محل اعتبار لدى جانب من الاقتصاديين نذكر منها ما يلى :

أ) المبادئ الأساسية للضريبـــــة : ينادى آدم سميث بوجوب احترام النظام الضريبى للقواعد الأربعة الآتية (٢٧) :

١- المساواة :

ويقصد بها سميث وجوب مساهمة رعايا الدولة فى تحمل الأعباء العامة كل بحسب أهمية دخله ، أى أن تكون هناك نسبة ثابتة بين حجم الدخل ومقار الضريبة . فيقول سميث " ينبغى أن يسهم رعايا كل دولة فى إعالة الحكومة بقدر الإمكان بنسبة قدرات كل منهم ، أى بنسبة الإيراد الذى يحصل عليه كل منهم فى ظل حماية الدولة " .

٢ - اليقيـن :

والمقصود بهذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة بوضوح وبدون غموض ، وأن تكون غير تحكمية سواء من حيث مقدارها أو من حيث طريقة وموعد الوفاء بها .

٣ - الملاءمـــة :

يتعين أن يكون تنظيم تحصيل الضريبة ملائما لظروف الممول الشخصية وذلك من حيث وقت تحصيل أو طريقته أو إجراءاته .

٤ - الاقتصاد أو الوفر :

والمقصود هنا ضرورة العمل على تحقيق الوفر فى نفقات جباية الضرائب والحد من نفقة الإدارة الضريبية.

ب) نقل العبء الضريبى :

يعتقد آدم سميث - مثل الفيزيوقراطيين - أن عبء كل الضرائب ينتقل فى النهاية إلى الملاك العقاريين لأنهم يحوزون " **سلعة**" ثابتة وجامدة . ولهذا يصف سميث نظرية كيسناى فى هذا الصدد بأنها حاذقة ، ولكنه وان لم يصل للمناداة بالاقتصار على فرض ضريبة واحدة على الريع العقارى فانه يفضل تركيز النظام الضريبى على هذا المورد . ويبرر سميث ذلك بأن " ريوع الأراضى الزراعية تعد من بين تلك الأنواع من الإيراد التى تستطيع خيرا من غيرها أن تتحمل فرض ضريبة خاصة عليها " وأن ذلك " لن يحول دون تشجيع أى نوع من الصناعة " ، كما أن المالك العقارى يتمتع بإيراده " فى حالات كثيرة دون عناية أو اهتمام من جانبه " . (٢٨)

ج) القـــروض العامـــــة :

يرى آدم سميث – ومن تلاه من التقليديين – وجوب تغطية النفقات العامة بالإيرادات الضريبية وعائد أملاك الدولة وحدهما . أما تمويل النفقات العامة بالقروض فانه يحول استخدام العمل المنتج إلى استخدامات غير منتجه ويضر بالتالى بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع .

د) الاستثمارات العامـــــة :

ينادى سميث بضرورة الاهتمام المفيدة للمجتمع ، ولكن يتعين أن تمول تلك الاستثمارات ذاتيا أو محليا ولا يسمح بالالتجاء إلى الميزانية العامة لتمويلها إلا فى أحوال نادرة . ففى رأى سميث يتعين أن يتم تغطية نفقات المشروعات العامة كالطرق والكبارى والجسور والقنوات أساسا بواسطة الرسوم التى تحصل من المستفيدين من هذه المشروعات ، فإذا تبقى جزء من النفقات بدون تغطية تم الالتجاء إلى الموارد المحلية إذا كان عائد هذه الاستثمارات يفيد السكان المحليين ، وإلا سمح – استثناء – بالالتجاء فى حالة عموم الفائدة على المستوى الوطنى للموارد الضريبية .

يتعين أن نشير في النهاية إلى أن معظم ما تناوله آدم سميث في " **ثروة الأمم** " قد سبق أن تناوله اقتصاديون آخرون . ولكن تميز كتاب سميث بأنه أول كتاب اقتصادى يقدم صورة متكاملة إلى حد بعيد للمسائل الداخلة فى علم الاقتصاد .

ولقد كان سميث متفائلا فافترض أن الحرية والمنافسة كفيلتان بتحقيق التقدم الاقتصادى من خلال عمل اليد الخفية ، ولذا جاءت تعبيراته مرنة وتحليلاته غير دقيقة . وقد أثبت الواقع العملى عدم صحة الكثير من نظريات سميث وان لازالت أفكاره الرئيسية تشكل الجذور النظرية للفكر الاقتصادى الليبرالى المعاصر .

المبحث الثانى

توماس مالتس

ولد توماس روبرت مالتس T.R. MALTHUS فى عام ١٧٧٦ فى مكان قريب من لندن ، ثم أصبح قسا فى قرية صغيرة فاكتشف البؤس الذى يعانيه الفقراء الإنجليز ، خاصة بسبب رداءة المحاصيل خلال السنوات ١٧٩٤ – ١٨٠٠ وتأثير الثورة الصناعية وحروب إنجلترا مع فرنسا . وكتب خلال تلك الفترة كتيبا بعنوان **الأزمة** The Crisis يؤيد فيه تطوير نظام المعونة الاجتماعية للفقراء ، ولكنه رفض فيما بعد هذا النظام ونقد رأى المفكر الإنجليزى جودوين GODWIN (١٧٥٦ – ١٨٣٦) الذى ألف كتابا بعنوان **بحث فى العدالة السياسية** Inquiry concerning political justice (١٧٩٣) يرى فيه أن تزايد أعداد السكان مع التقدم الصناعى وتحسين المؤسسات الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى تحقيق الازدهار والعدالة فى المجتمع . فأصدر مالتس فى عام ١٧٩٨ الطبعة الأولى من كتابه **مقال فى مبدأ السكان كما يؤثر فى**

التحسين المستقبلى للمجتمع Essay on principle of population as it affects the future improvement of society الذى أحدث صدمة واسعة للرأى العام فيما أبرزه من مخاطر زيادة السكان والدعوة للحد منها . وكان ذلك بداية لتيار فكرى فى المسألة السكانية (الديموجرافية) عرف باسم تيار المالتسية Malthusianism .

ويحتل مالتس فى المدرسة التقليدية مكانا خاصا . فلقد اهتم آدم سميث بأسباب ثروة الشعوب ، واهتم دافيد ريكاردو بتوزيع هذه الثروة ، أما بحث مالتس فكان أساسا فى أسباب فقر الشعوب وعلى الأخص أسباب البؤس الذى أخذت تعانى منه الطبقات العاملة فى ظل النظام الرأسمالى الذى أعقب الثورة الصناعية .

وقد عرف مالتس ريكاردو وكانت بينهما صداقة قوية ومراسلات هامة . وعلى الرغم من أن ريكاردو قد استمد من مالتس أفكاره الرئيسية فى نظريتى السكان والريع إلا أنه انتهى - كما رأينا - إلى أن السبب الرئيسى لهبوط معدل النمو الاقتصادى هو انخفاض معدل الأرباح ، وهى فكرة عارضها مالتس . فقد أظهر فى كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسى** Principles of political Economy الذى أصدره فى عام ١٨٢٠ أن زيادة الادخار الذى يؤدى إلى نقص الطلب الفعلى هو السبب الرئيسى لانخفاض الإنتاج وتدهور معدل النمو الاقتصادى .

وهذه الفكرة أيضا تناقض قانون ساى الذى يقرر أن العرض يخلق الطالب الخاص به ، ولكنها شكلت فيما بعد حجر الأساس فى النظرية الكينزية فى الثلاثينات من هذا القرن .

وقد كان مالتس أول من شغل كرسى الاقتصاد السياسى فى إنجلترا إلى أن توفى فى عام ١٨٣٤ بعد حياة حافلة بالمساهمات الفكرية الهامة والآراء المتقلبة نوعا ما والمواقف الحادة .

وسنقتصر فى تناولنا لفكر مالتس الاقتصادى على قانون السكان الذى يعد أبرز ما ينسب إليه .

يرى مالتس أن هناك تفاوتا واضحا فى معدل زيادة السكان بالمقارنة لمعدل نمو مواد الإعاشة الضرورية للجنس البشرى . ولذا يكتب " أنا أقول أن القوة التضاعفية للسكان أكبر بمراحل من قدرة الأرض على إنتاج مواد إعاشة الإنسان . والسبب الذى أبرر به ذلك هو الاتجاه المستمر الموجود لدي كافة الكائنات الحية لزيادة نوعها دون النظر لكمية الغذاء المتوافرة لها . ونحن نستطيع التأكيد بأنه عندما لا توقف أية عقبات نمو السكان فانهم يتضاعفون مرة كل ٢٥ عاما . ويتزايد السكان من فترة أخرى وفقا لمتوالية هندسية . . على حين أن مواد الإعاشة لا تتزايد فى أحسن الظروف إلا وفق متوالية حسابية . . ، فإذا أحصينا الآن ألف مليون ساكن على الأرض ، فإن الجنس

البشرى سيتزايد على هذا النحو : ١ - ٢ - ٤ - ٨ - ١٦ - ٣٢ - ٦٤ - ١٢٨ - ٢٥٦ ، فى حين أن مواد الإعاشة ستتزايد على النحو الآتى : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ . وبالتالى فانه بعد قرنين سوف تكون العلاقة بين السكان وسبل الإعاشة هى ٢٥٦ إلى ٩ ، وبعد ثلاثة قرون تصبح هذه العلاقة ٤٠٩٦ إلى ١٣ " (٥٥) .

فقوة الغريزة الوراثية تدفع الجنس البشرى للتزايد بمعدلات تفوق بمراحل قدرة الطبيعة على توفير الغذاء خاصة مع وجود قانون تناقص الغلة . ولكن هناك عقبات حقيقية تعترض زيادة السكان أهمها الحروب والأوبئة والمجاعات . فالواقع أن هذه العقبات هى الوسائل الطبيعية لإقامة التوازن بين السكان والمعاش المتاح لهم ، وهو ما يعبر عنه مالتس بمحدودية مأدبة الطبيعة : " الإنسان الذى يولد فى عالم سبق تملك كل ما فيه ، إذا لم يحصل من والديه على القوت الذى من حقه طلبه منهم ، وإذا لم يكن المجتمع بحاجة لعمله ، لا يكون له أدنى حق فى المطالبة بنصيب من الغذاء مهما كان صغيرا . انه فى الحقيقة زائد على مأدبة الطبيعة ، فلا يوجد مكان خال له فى هذه المأدبة ، وتطالبه الطبيعة بأن يرحل ، وهى لن تتأخر طويلا فى أن تضع بنفسها هذا الأمر موضع التنفيذ " (٥٦) .

ووسائل الطبيعة فى مواجهة زيادة النسل هى كما ذكرنا المجاعات والأوبئة والحروب التى هى نتيجة طبيعية للزحام البشرى وعجز

الطبيعة عن الوفاء باحتياجات الإنسان . ولذلك يدعو مالتس الفقراء لأن يتولوا بأنفسهم الحد من زيادة النسل عن طريق تفضيل العزوبية على الزواج وتأخير سن الزواج للراغبين فيه وامتناع الأزواج اختياريا عن الإنجاب . ويسمى مالتس هذه الأساليب وسائل " **الكبح الأخلاقى** " moral restraint . ولقد ظهر فى أوروبا فى فترة لاحقة تيار فكرى يسمى المالتسية الجديدة neo malthusianism يأخذ بأفكار مالتس فى السكان ، ولكنه يدعو إلى وسائل للكبح أكثر جذرية وراديكالية كتعقيم جانب من السكان خاصة من الذين ينتمون للطبقات الفقيرة ، واستخدام الوسائل غير الطبيعية (دوائية وميكانيكية) للحد من النسل ، وإباحة الإجهاض .

والحقيقة أن مالتس قد قدم قانون السكان دون أى دليل إحصائى سوى ما لاحظه من تضاعف عدد السكان فى الولايات المتحدة الأمريكية مرة كل ٢٥ عاما . ولا شك فى أن هذا يتضمن خلطا بين الزيادة السكانية المترتبة على ارتفاع معدلات الإنجاب والزيادة السكانية المترتبة على هجرة السكان من بلاد أخرى .

غير أن بعض الدراسات السكانية (الديموجرافية) تشير إلى أن أوروبا - خاصة ايرلندا وإنجلترا - قد شهدت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر زيادة كبيرة فى أعداد السكان . ولكن هذا الاتجاه

قد تغير فى نهاية نفس القرن لتشهد بعض البلاد الأوروبية كفرنسا أزمة نقص سكان ، ثم عاد معدل النمو السكانى ليستقر حاليا عند حدود ثبات عدد السكان تقريبا أو الزيادة الطفيفة فى معظم البلاد الأوروبية .

والملاحظ حاليا أن الزيادة السكانية الكبيرة فى دول العالم الثالث فى الفترة الأخيرة نتيجة التحسن فى الأحوال الصحية وانخفاض معدل وفيات الأطفال أعطت الفرصة لظهور تيار المالتسية الجديدة مرة أخرى ليثير الرعب فى الدول الغربية من الآثار المترتبة على النمو السكانى فى العالم الثالث .

ولقد كان أيضا من أسباب عدم صحة قانون السكان واقعيا أن مالتس افترض أن الانتاج الزراعى لن يزيد الا بمعدلات طفيفة بسبب قانون تناقص الغلة ، ولكن الأخذ بالفنون والتقنيات الانتاجية الحديثة فى المجال الزراعى أحدثت نموا هائلا فى حجم هذا الانتاج خاصة فى الدول الغربية ، بحيث ان عائد التوسع الرأسى قد فاق بمراحل عائد التوسع الأفقى الذى طبق عليه مالتس قانون تناقص الغلة .

الباب الثانى

التحليل الاقتصادى الوحدى

(الجزئى)

الفصل الأول

الطلب والعرض والثمن

أولا - تعريف الطلب :

الطلب هو الكمية التي يرغب المشترى الجاد في الحصول عليها من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية محددة . ويتضح من هذا التعريف وجوب توافر ثلاثة أركان فى الطلب المعتد به اقتصاديا هى :

- جذية المشترى ، بمعنى أن طلبه ليس مجرد رغبة عارضة فى الشراء أو مجرد أمنية ولكنها رغبة حقيقية مقرونة بالاستعداد للدفع ، ولذا يجب أن يكون المشترى ملىء ، أى مدعم بقوة شرائية .

- تحديد المدة التى يتعلق بها الطلب . فحجم طلب المشترى من الخبز أو اللحم يختلف بالنسبة لفترة أسبوع عنه بالنسبة لفترة شهر أو عام .

- تحديد الثمن الذى يتحدد حجم الطلب فى ظله . فعدد الأفراد الذين يطلبون طرازا معينا من السيارات سيتفاوت جذريا فيما لو كان ثمن هذا الطراز ٢٠ ألف جنيه مقارنة بحالة ارتفاع الثمن إلى ٥٠ ألف جنيه .

ثانيا - تعريف العرض :

تعريف العرض قريب الشبه بتعريف الطلب . فالعرض هو الكمية التى يرغب البائع فى بيعها من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية عند سعر معين . وهنا أيضا يلزم توافر الأركان السابقة ذاتها أى جدية البائع فى التزامه بالبيع وتحديد مدة العرض وتعيين الثمن الذى يرغب العارض فى بيع سلعته فى ظله . ويلاحظ أن عرض بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه إنما يعنى فى الوقت نفسه طلب على النقود قيمته ١٠٠٠ جنيه. وهكذا يبدو الارتباط واضحا بين العرض والطلب .

ثالثا - جدول الطلب :

إذا أمكننا التعرف على رد فعل المشترين والبائعين تجاه مستويات الأثمان المختلفة فانه يمكننا تكوين جدول للطلب وآخر للعرض . فجدول الطلب يوضح الكميات المختلفة من السلعة التى يرغب الناس فى شرائها عند كل مستوى من مستويات الثمن . فإذا نظرنا على سبيل المثال لسوق أجهزة الحاسبات وحاولنا أن نتقصى عدد الأجهزة التى يطلب المصريون شراءها فى ظل ثمن معين ، فانه يمكننا افتراضا تكوين جدول الطلب الآتى :

جدول رقم ١

جدول الطلب

ثمن جهاز الحاسب بآلاف الجنيهات	الكمية المطلوبة من أجهزة الحاسبات بالآلاف
٥	٢
٤	٤
٣	٦
٢	٨
١	١٠

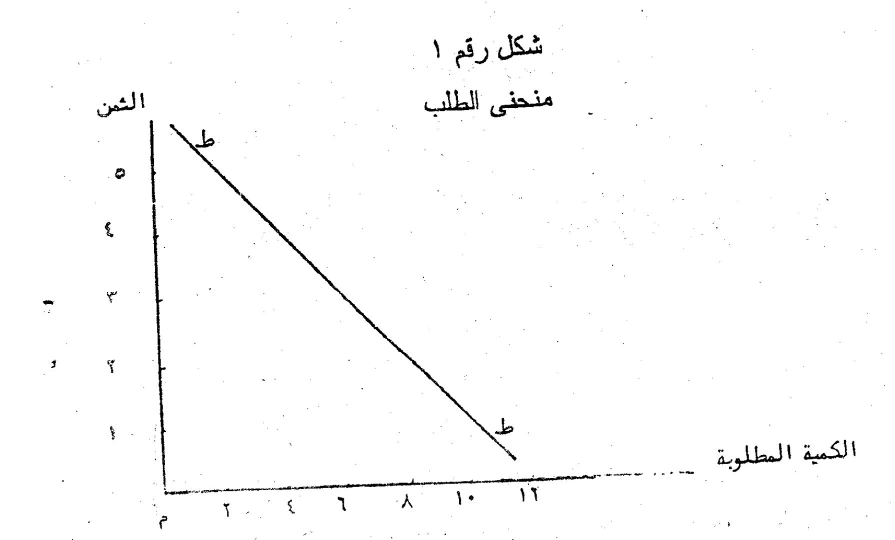
يبين من الجدول أن الكمية المطلوبة من سلعة الحاسبات تزيد كلما انخفض ثمن هذه السلعة ، وبالعكس تقل الكمية المطلوبة كلما ارتفع الثمن . إذن فالعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمنها علاقة عكسية .

رابعا - منحنى الطلب :

يمكن توضيح العلاقات بين الثمن والكميات المطلوبة الموجودة فى الجدول رقم ١ من خلال الرسم البيانى التالى :

شكل رقم ١

منحنى الطلب



ونلاحظ هنا أن منحنى الطلب مثل جدول الطلب يربط بين الأثمان والكميات المطلوبة ومن ثم يسهل لنا التعرف على حجم الطلب المحتمل من سلعة الحاسبات فى ظل ثمن معين بافتراض ثبات كافة العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب . فإذا كان الثمن السائد فى السوق لجهاز الحاسب هو ٣٠٠٠جنيه فان الكمية المتوقعة للطلب خلال شهر تكون فى حدود ٦٠٠٠جهاز . فإذا افترضنا أن الثمن ارتفع إلى ٤٠٠٠جنيه فان حجم الطلب المتوقع سوف يهبط إلى ٤٠٠٠جهاز فقط . أما إذا افترضنا انخفاض الثمن إلى ٢٠٠٠ جنيه فان الكمية المطلوبة ستزيد إلى ٨٠٠٠ جهاز شهريا وهكذا .

ولكن لماذا ينحدر منحنى الطلب دائما من أعلى جهة اليسار إلى أسفل فى جهة اليمين ؟ الواقع أن الناس تشترى أقل عندما يرتفع الثمن وذلك لسببين : أولهما هو عدم كفاية ما يحققونه من دخل لشراء السلع المرتفعة الثمن ، وثانيهما هو أن السلع الأخرى المنافسة تبدو أكثر جاذبية عندما يرتفع ثمن سلعة ما . وعلى العكس إذا انخفض ثمن السلعة فان الناس يستطيعون شراء كمية أكبر منها فضلا عن أنها تبدو أكثر جاذبية مقارنة بالسلع الأخرى التى ظلت أثمانها بدون تغيير . وهكذا فان هناك سببين يفسران العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن هذه السلعة هما أثر الدخل (كلما انخفض ثمن السلعة كلما أمكن شراء المزيد منها ، والعكس فى

حالة ارتفاع الثمن) و أثر الإحلال (كلما انخفض ثمن السلعة كلما بدت أكثر جاذبية للمستهلك مقارنة بالسلع الأخرى المنافسة لها ، والعكس فى حالة ارتفاع الثمن) .

خامسا - جدول العرض :

إذا أبقينا على المثال السابق الخاص بسلعة الحاسبات فإننا يمكن أن نفترض جدولاً لعرض هذه السلعة على النحو الآتى :

جدول رقم ٢

جدول العرض

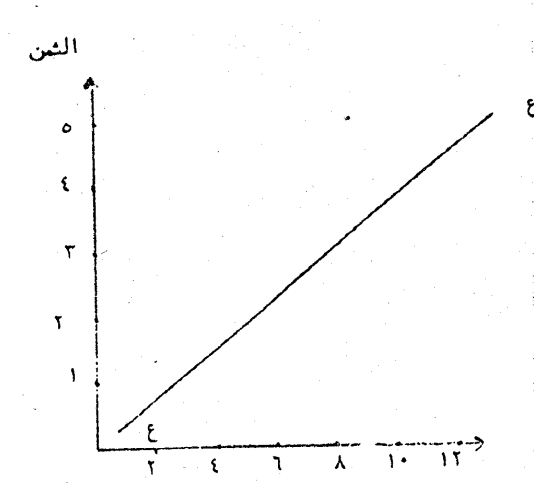
ثمن جهاز الحاسب بآلاف الجنيهات	الكمية المطلوبة من أجهزة الحاسب بالآلاف
٥	١٠
٤	٨
٣	٦
٢	٤
١	٢

ويلاحظ فى هذا الجدول أن الكمية المعروضة تقل مع انخفاض ثمن الوحدة وترتفع مع زيادة هذا الثمـن ، وهـو مـا يبـدو واضحـا مـن مطالعة منحنى العرض .

سادسا - منحنى العرض :

شكل رقم ٢

منحنى العرض



يتضح من الشكل السابق أن منحنى العرض يتجه من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين ، وبالتالى يوضح العلاقة الطردية بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المعروضة ، بمعنى أن زيادة الثمن تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة وأن انخفاض الثمن يقود إلى تقليل الكمية المعروضة بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فشركة إنتاج الحاسبات الطامعة لتحقيق المزيد من الأرباح ستبادر إلى زيادة الإنتاج ومن ثم العرض إذا ارتفعت الأثمان لأن ذلك يزيد من أرباحها .

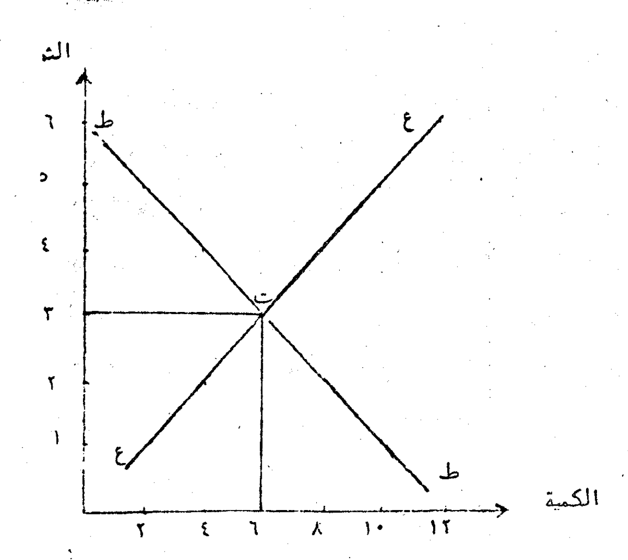
سابعا - ثمن التوازن :

تتحدد الأثمان فى السوق بتفاعل قوى الطلب والعرض معا ويسود الثمن الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة . فالبائعون يرغبون فى مبادلة منتجاتهم بالنقود ، والمشترون يرغبون فى مبادلة نقودهم بالسلع والخدمات . فإذا استقر السوق عند ثمن معين فان كمية محددة من السلع سوف تعرض للبيع وكمية محددة من السلع سوف يطلبها المشترون . فإذا كانت هاتان الكميتان متساويتان فان تبادلهما سيتحقق بين البائعين والمشترين .

ويظهر الشكل رقم ٣ على سبيل المثال أن منحنى الطلب يتقاطع مع منحنى العرض فى النقطة ت حيث تتم مبادلة كمية مقدارها ٦٠٠٠جهاز حاسب مقابل ٣٠٠٠جنيه لكل جهاز . فالبائعون والمشترون يتفقون على بيع وشراء هذه للكمية من الحاسبات عند هذا الثمن . وتسمى النقطة ت نقطة التوازن equilibrium point .

شكل رقم ٣

ثمن التوازن



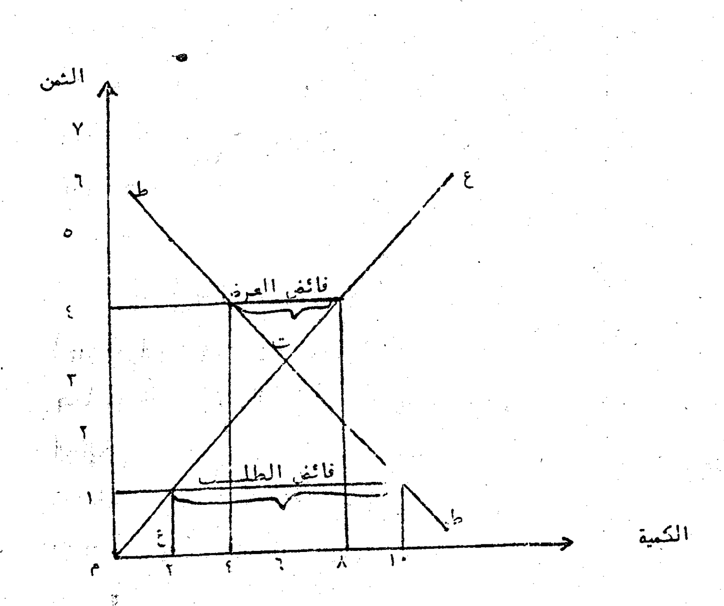
وهكذا فإن الثمن يتحدد ويستقر عندما تكون الكمية التى يرغب المستهلكون فى شرائها مساوية للكمية التى يرغب المنتجون فى عرضها . ويسمى الثمن فى هذه الحالة ثمن التوازن equilibrium price وتسمى الكمية المطلوبة والمعروضة عند هذا الثمن كمية التوازن equilibrium quantity . وكما أشرنا فى موضع آخر فان التوازن يعد مفهوما جوهريا فى أغلب النظريات الاقتصادية . والمقصود به هنا هو تساوى العرض مع الطلب وجدية وتقابل رغبات التبادل بين البائعين والمشترين . فعند ثمن التوازن يستطيع أى شخص أن يشترى أو يبيع ما يريد من سلعة ما أو خدمة ما فى حدود الدخل الذى يمتلكه .

وإذا استقر الثمن عند مستوى أعلى من مستوى التوازن (أعلى من ٣٠٠٠ جنيه) فان ذلك سوف يؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة وهى الحالة التى تسمى "فائض العرض" excess supply . فكما يتضح من الشكل رقم ٤ إذا استقر ثمن جهاز الحاسب عند ٤٠٠٠ جنيه فان شركة الحاسبات سوف ترغب فى بيع ٨٠٠٠ جهاز شهريا على حين أن طلب المشترين لن يتجاوز ٤٠٠٠ جهاز فقط . فهناك فى هذه الحالة فائض فى العرض يصل إلى ٤٠٠٠جهاز . ولكن هذا وضع مؤقت إذ سرعان ما تقوم قوى العرض والطلب بإحداث تغييرات فى الثمن تؤدى إلى استبعاد هذا

الفائض وإعادة السوق إلى حالة التوازن . فوجود كمية فائضة من الحاسبات لدى الموزعين سوف تدفعهم للامتناع عن قبول أجهزة جديدة من الشركة المصنعة التى سوف تضطر فى نهاية الأمر خاصة فى ظل المنافسة من المنتجين الآخرين إما لخفض أثمان أجهزتها وإما لخفض حجم إنتاجها ، وهو ما يقود فى الحالتين إلى إعادة تحقيق التوازن تدريجيا بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة .

شكل رقم ٤

فائض العرض وفائض الطلب



وإذا استقر الثمن عند مستوى أقل من مستوى ثمن التوازن (أقل من ٣٠٠٠جنيه) ، فان ذلك سوف يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة ، وهى الحالة التى تسمى "فائض الطلب" excess demand . فكما يظهر من الشكل رقم ٤ إذا استقر ثمن جهاز الحاسب عند ١٠٠٠ جنيه فان الطلب سوف يرتفع إلى ١٠٠٠٠ جهاز شهريا وهو ما يتجاوز بكثير حجم العرض عند هذا الثمن والذى لن يتجاوز ٢٠٠٠ جهاز . ففائض الطلب فى هذه الحالة يصل إلى ٨٠٠٠ جهاز مما يدفع المشترين للتسابق للحصول على الأجهزة المطروحة في السوق . ويؤدى تنافس المشترين لدفع المنتجين والبائعين لرفع الثمن إلى مستويات أعلى لتحقيق أقصى ربح ممكن وذلك حتى بلوغ ثمن التوازن الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

ولا شك في أن السرعة التى يتم بها التغير فى الأثمان وصولا لثمن التوازن تختلف من سوق لآخر . ففى بعض الأسواق تكون حساسية البائعين والمشترين عالية للغاية كما الحال فى سوق الأوراق المالية . وفى أسواق أخرى يكون رد الفعل أقل حساسية بكثير كما الحال فى سوق العمل الذى قد يظل لسنوات طويلة فى وضع عدم التوازن disequilibrium . فتكاد معظم دول العالم خاصة فى الجنوب تشهد الآن فائضا فى العمالة حيث لا تكفى الوظائف المعروضة لاستيعاب كافة طلبات العمل ، ومن ثم يظل العديد من الأفراد فى حالة

بطالة إجبارية . كذلك فانه توجد حالات يتمكن فيها بعض المنتجين أو البائعين أو المشترين من التحكم فى السوق ، ومن ثم تحديد مستوى الأثمان وفقا لمصلحتهم . وهنا لن يؤدى وجود فائض سواء فى العرض أو الطلب لإحداث تغييرات آلية فى الأثمان باتجاه ثمن التوازن . وسوف نتناول هذه الحالات بالتفصيل عندما نتعرض لحالتى المنافسة غير التامة والاحتكار .

ثامنا - التغير فى الطلب :

توجد أربعة عوامل رئيسية تقود إلى تغيير الطلب بالنسبة لسلعة معينة هى التغير فى ثمن السلعة والتغير فى أذواق وتفضيلات المستهلكين والتغير فى دخل المستهلكين والتغير فى أثمان السلع الأخرى .

ويطلق على العلاقة التى تجمع ما بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها **"دالة طلب المستهلك"** ويعبر عنها بالصبغة الآتية :

ط ا = د (ث ا ، ذ ، د ، ث ب ا ....ث ب ن)

أى أن طلب المستهلك على السلعة أ يكون دالة فى (أو متوقفا على) ثمن هذه السلعة (ث ا) وذوق المستهلك وتفضيلاته (ذ) ودخل هذا المستهلك المخصص للإنفاق (د) وأثمان السلع الأخرى (ث ب ا ...ث ب ن) .

وإذا رغبنا فى تحليل دالة طلب المستهلك فإننا لا نستطيع الإحاطة فى آن واحد بكافة التغييرات التى تحدث لمجمل العوامل ، ولذا نكتفى بتتبع التغير الذى يصيب واحد فقط من هذه العوامل مع افتراض ثبات العوامل الأخرى . وقد سبق أن عرضنا للتغير فى ثمن السلعة حيث أوضحنا أن انخفاض الثمن يؤدى إلى زيادة الطلب بينما يؤدى ارتفاع الثمن إلى انخفاض الطلب . وسوف نعرض الآن للآثار التى يرتبها تغير العوامل الأخرى على الطلب .

١ - التغير فى ذوق المستهلك وتفضيلاته :

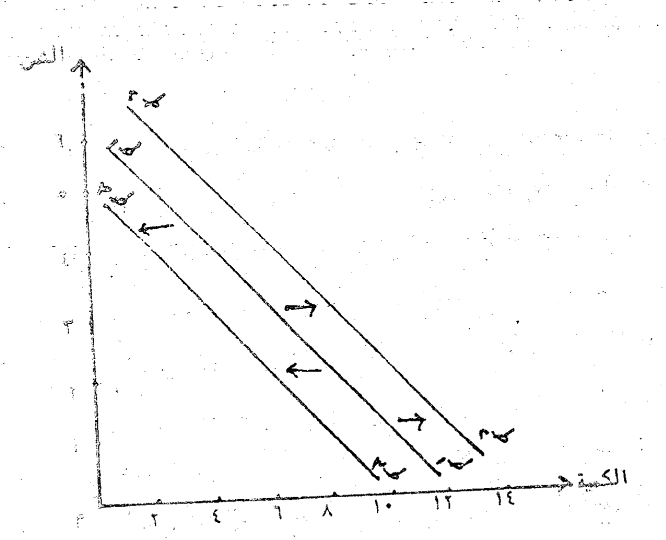
إذا حدث تغير فى الذوق الاستهلاكى للأفراد وأصبحوا يفضلون استخدام أجهزة الحاسبات الآلية فى منازلهم وشركاتهم ومصانعهم وأعمالهم الإدارية والبحثية والترويحية فانه يتوقع حدوث

زيادة فى الطلب على أجهزة الحاسبات . أما إذا أصبح الناس أقل ميلا للتجديد وأكثر تحفظا فى استخدام الحاسبات بسبب ما يشاع عن أضرارها الصحية التى تصيب النظر أو الجسد بالإشعاع فانه من المنتظر حدوث انخفاض فى الطلب على أجهزة الحاسبات .

والقاعدة العامة هى أن التغيرات فى أذواق وتفضيلات المستهلكين لصالح السلعة تؤدى إلى زيادة الطلب عليها عند أى ثمن . ويتم تمثيل هذا بيانيا - كما فى شكل رقم ٥ - بانتقال منحنى الطلب من وضعه الأصلى إلى اليمين حيث يحل المنحنى ط٢ط٢ محل منحنى الطلب القديم ط١ط١ . وبالعكس فان التغيرات فى ذوق وتفضيلات المستهلك لغير صالح السلعة تؤدى إلى نقص الطلب عليها عند أى ثمن . ويتم تمثيل هذا بيانيا - كما يتضح من نفس الشكل - بانتقال منحنى الطلب من وضعه الأصلى ط١ط١ إلى جهة اليسار ليصبح ط٣ط٣ .

شكل رقم ٥

انتقال منحنى الطلب



٢ - **التغير فى دخل المستهلك :**

تؤدى زيادة دخل المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة عند نفس الثمن وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها : وإذا تصورنا أن هناك زيادة عامـــة فى دخول جميع الأفراد الذين يرغبون

فـى شـراء أجهـزة الحاسـب فانـه مـن المتوقـع زيـادة طلبهم علـى هـذه الأجهزة عند كل ثمن ممكن ، ومن ثم يترتب على ذلك انتقال منحنـى الطلب بأكمله إلى الأمام من ناحية اليمين (من ط١ ط١ إلى ط٢ ط٢ فـى الشكل رقم ٥) . فبسبب ارتفـاع مسـتويات دخولهـم يكـون النـــاس راغبين فى شراء المزيد من أجهزة الحاسب عند نفس الثمن الذى كـان محددا من قبل . ويحدث العكس فـى حالـة انخفـاض الدخـول حيـث يقل عدد الراغبين فى شراء الأجهزة عند نفس مستوى الثمن ومـن ثـم ينتقل منحنى الطلب إلى الوضع ط٣ ط٣ فى اليسار. فالعلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة ودخل المستهلك علاقة طردية ، أى أن هذه الكمية تزيد مع الزيادة الدخل وتقل مع انخفاض الدخل .

غير أن مقدار الكمية المطلوبة من السلعة لا يتأثر بـالتغير فـى الدخل وحده ولكنه يتأثر أيضا بمستوى دخل المستهلك قبل الزيـادة . فالطلب على السلع الضرورية (أو السلع الدنيا كمـا يسميها البعض) لا يتغير كثيرا بسبب زيادة دخـول الأغنيـاء ولكـن الـذى يتـأثر بدرجـة أكبر هو طلبهـم علـى السـلع الكماليـة . فزيـادة دخـل الغنـى لـن تدفعـه لاستهلاك خبز أو أرز أو لحم أكثر من مستوى استهلاكه السابق منهـا لأنه قد بلغ من قبل درجة الإشباع ، وإنما سيوجه غالبا الزيادة الجديـدة فى دخله أو جزءا منها لاستهلاك السلع الكمالية مثل السيارات الفـاخرة أو الأثاث الجيد أو التحف الفنيـــة وذلك وفـقـا لمستوى دخلــه وبحسب

درجة الزيادة التى طرأت على هـذا الدخـل . وبـالعكس فانـه إذا نقص دخل الشخص الثرى فانه لن يقلل طلبه على السلع الضروريـة وإنمـا سوف يقلل طلبه على السلع الكمالية وحدها . ويختلف الوضع بالنسبة لمحدودى الدخل حيث سوف تنعكـس آثـار أيـة زيـادة أو انخفـاض فـى دخولهم على مستوى استهلاكهم من السلع الضرورية .

٣ - التغير فى أثمان السلع الأخرى :

نفترض الآن ثبـات كافـة المتغيرات التـى تؤثـر علــى طلـب المستهلك من سلعة معينة ماعدا أثمان السلع الأخرى التـى يهمنـا منهـا على وجه الخصوص السلع البديلة للسلعة الأصلية أ ، والسلع المكملـة لها .

أ) العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وأثمان السلع البديلة :

يؤدى انخفاض أثمان السـلع البديلـة إلـى إحلالهـا محـل السـلعة الأصليـــة إذا ظـل ثمـن هـذه الأخيرة ثابتا ، وبالتالى ينخفض الطلـب

عليها ، وعلى العكس يرتفع الطلب على السلعة الأصلية عند نفس الثمن إذا ارتفعت أثمان السلع البديلة . ومن ذلك يتبين لنا أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثمان السلع البديلة هى علاقة طردية . فانخفاض أثمان السلع البديلة يؤدى إلى انخفاض الطلب على السلعة الأصلية ، بينما يؤدى ارتفاع أثمان السلع البديلة إلى زيادة الطلب على السلعة الأصلية عند نفس الثمن .

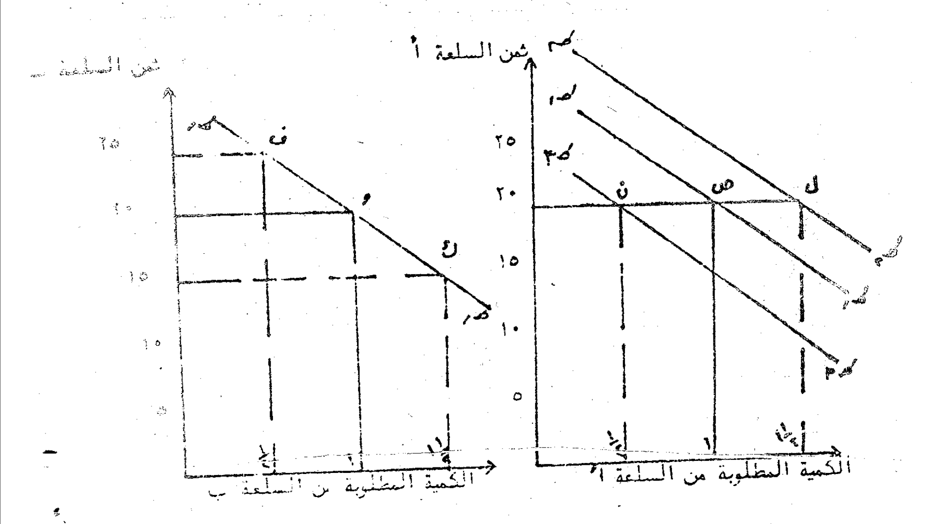
ولتوضيح ذلك بيانيا سوف نفترض أن للسلعة أ بديلا واحدا هو السلعة ب . ولنفترض على سبيل المثال أنهما نوعان من الشاى (شاى هندى وشاى أفريقى) وأن ثمنهما كان فى البداية متساويا (٢٠ جنيه للكيلوجرام) . ولنفترض أيضا ثبات طلب المستهلك عند مقدار كيلوجرام شهريا من كل نوع . وبافتراض ثبات ثمن السلعة الأصلية وذوق المستهلك ودخله وأثمان السلع المكملة فان المتغير الوحيد يكون هو ثمن السلعة البديلة ب الذى يرتفع من ٢٠ جنيه للكيلوجرام إلى ٢٥ جنيه .

ويظهر الشكل رقم ٦ أن ارتفاع ثمن السلعة ب (الشاى الهندى) قد أدى لزيادة طلب المستهلك من السلعة أ (الشاى الأفريقى) التى بقى ثمنها ثابتا . وهكذا انخفض طلب المستهلك على السلعة ب

إلى نصف كيلوجرام بسبب ارتفاع ثمن الكيلو من ٢٠ إلى ٢٥ جنيـه ، بينما ازداد طلبه على السلعة أ إلى كيلوجرام ونصف عند نفس ثمنها السابق (٢٠ جنيه) .

شكل رقم ٦

العلاقة بين التغير فى أثمان السلع البديلة والكمية المطلوبة



فارتفاع ثمن السلعة ب أدى إلى انتقال المستهلك من النقطة و إلى نقطة أعلى منها (ف) على نفس المنحنى الخاص بالسلعة ب . أما بالنسبة للسلعة أ فـان ارتفـاع الطلب عليها عند نفس الثمن بسبب زيادة ثمن السلعـة البديلـة قد أدى إلى انتقال طلب المستهلك من

ص إلى نقطة على يمينها (ل) . ومن الواضح أن ص و ل تقعان عند نفس مستوى الثمن (٢٠ جنيه للكيلوجرام) . ولذلك فانه في كل حالة تزيد فيها الكمية المطلوبة من السلعة بسبب عامل آخر بخلاف ثمن هذه السلعة يحدث انتقال إلى نقطة جديدة يمين النقطة الأولى تقع في منحنى جديد يرسم يمين المنحنى الأصلي (ط٢ط٢ بدلا من ط١ط١) .

ويمكن على نفس الرسم البياني إثبات الحالة العكسية وهي انخفاض ثمن السلعة ب مع بقاء ثمن السلعة أ ثابتا . فإذا انخفض ثمن السلعة ب إلى ١٥ جنيها بدلا من ٢٠ فان المستهلك سيزيد طلبه منها إلى ١,٥ كيلوجرام ، ومن ثم يخفض طلبه على السلعة أ إلى نصف كيلوجرام فقط فتحل النقطة ن على المنحنى ط٣ط٣ محل النقطة ص على المنحنى ط١ط١ .

ب) العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وأثمان السلع المكملة :

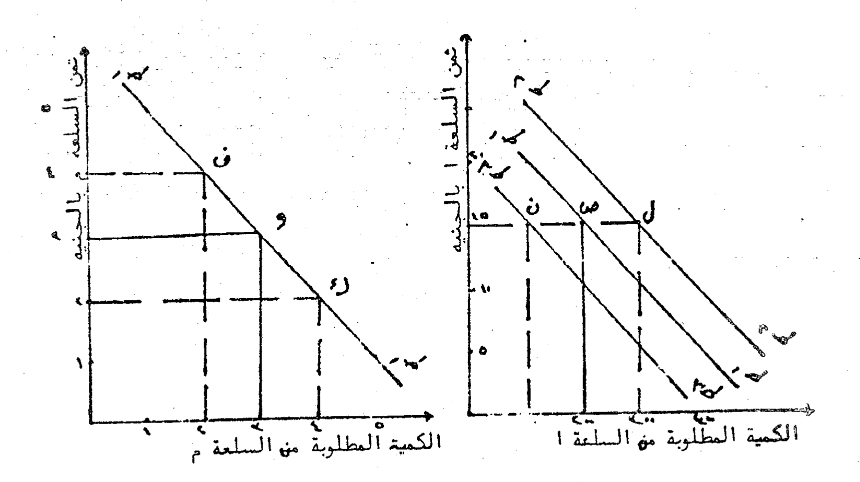
نفترض الآن أن ثمن السلعة أ ثابت وكذلك أيضا ذوق المستهلك ودخله وأثمان السلع البديلة . ولنفترض أن هناك سلعة مكملة واحدة للسلعة أ هي السلعة م ، ومن ثم نبحث في العلاقة

ط أ = د (ث م) . أى أن الكمية المطلوبة من السلعة أ تكون دالة فى ثمن السلعة م ، أو بمعنى آخر تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة أ بالتغير الذى يصيب ثمن السلعة المكملة لها . فإذا كانت السلعة أ هى الشاى والسلعة م هى السكر ، فان هناك قدرا من الارتباط بينهما حيث أن استهلاكنا من الشاى يتأثر بالتغير فى ثمن السكر . فانخفاض هذا الثمن يغرينا بمزيد من استهلاك الشاى وارتفاعه على العكس يدعونا لتقليل استهلاكنا من الشاى . ويصدق هذا بالنسبة لأصحاب الدخول المحدودة على وجه الخصوص .

وهكذا فان انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى إلى تمديد الكمية المطلوبة منها ، ومن ثم زيادة الطلب على السلعة الأخرى المكملة لها مع ثبات ثمنها ، والعكس صحيح . فالتكامل قائم بين السلعتين ، الأمر الذى يعنى أن الكميات المطلوبة منهما إما أن تزداد معا أو تنقص معا . ويمكن تصوير ذلك بيانيا من خلال الشكل التالى :

شكل رقم ٧

العلاقة بين التغير فى أثمان السلع المكملة والكمية المطلوبة



لنفرض أن ثمن الكيلوجرام من السلعة أ (الشاى) كان ١٥ جنيها وأن المستهلك يطلب فى هذا السعر ٢٠٠ جراما فى الأسبوع وفقا لمنحنى الطلب الخاص به . ولنفرض أن ثمن الكيلوجرام كان ٣ جنيهات وأن المستهلك يطلب عند هذا السعر من السلعة م (السكر) ٣ كيلوجرامات أسبوعيا . ولنفترض أن هذه المقادير مكملة لبعضها لإشباع حاجة المستهلك لمشروب الشاى . فإذا انخفض ثمن كيلو

السكر إلى جنيهان فانه من المتوقع ارتفاع طلب المستهلك من السكر إلى ٤ كيلوجرام مما يؤدى فى الوقت ذاته إلى ارتفاع الكمية التى يطلبها من الشاى إلى ٣٠٠ جرام أسبوعيا بدلا من ٢٠٠ جرام . وهكذا ينتقل طلب المستهلك فى الشكل رقم ٧ من النقطة ص إلى نقطة على يمينها (ل) بالنسبة للسلعة أ (الشاى) ، بينما ينتقل طلب المستهلك من السلعة م (السكر) من النقطة و إلى نقطة أسفل منها هى ك التى تقع على نفس المنحنى . وتفسير هذا الاختلاف كما أشرنا هو أن الثمن قد تغير فى حالة السلعة م بينما ظل ثابتا بالنسبة للسلعة أ . وبالمثل فان ارتفاع ثمن الكيلو جرام من السلعة م إلى ٤ جنيهات يؤدى إلى انكماش الكمية المطلوبة منها إلى ٢ كيلوجرام فقط كما يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ إلى ١٠٠ جرام فقط بل من ٢٠٠ جرام أسبوعيا .

ومؤدى الشرح السابق أن العلاقة بين ثمن السلعة وأثمان السلع المكملة هى علاقة عكسية ، فكلما ارتفع ثمن السلعة المكملة كلما قل الطلب على السلعة أ والعكس بالعكس . وبيانيا يؤدى انخفاض ثمن السلعة المكملة إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة أ إلى الأمام تجاه اليمين بينما يؤدى ارتفاع هذا الثمن إلى انتقال منحنى الطلب إلى الخلف باتجاه اليسار .

ويتبين من تحليل كافة المتغيرات المؤثرة على الطلب أن التغير فى ثمن السلعة وحده – مع ثبات كافة العوامل الأخرى – هو الذى يتسبب فى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى ، أما تغير أى عامل من العوامل الأخرى فانه يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى الأمام أو إلى الخلف (من ط$_{1}$ط$_{1}$ إلى ط$_{2}$ط$_{2}$ أو إلى ط$_{3}$ ط$_{3}$) .

بعض الاستثناءات من القواعد السابقة :

من أبرز الاستثناءات من التحليل السابق للمتغيرات المؤثرة على الطلب حالتى السلع الدنيا والسلع التفاخرية :

أ) حالة السلع الدنيا :

وتسمى سلع جيفن Giffen نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى الذى أثبت وجود هذه الحالة فى نهاية القرن التاسع عشر . فالسلعة الدنيا أو الأساسية مثل الخبز أو البطاطس أو الأقمشة الشعبية تحتل مساحة كبيرة من إنفاق أصحاب الدخول المنخفضة لأنهم يعتمدون عليها فى إشباع احتياجاتهم الأولية . وقد لوحظ أن انخفاض أثمان هذه السلع يحدث وفرا فى ميزانيــة هذه الطائفة من أصحاب الدخول مما يشجعهم

على التقليل من استهلاكها واستبدالها بالسلع الأفضل أو الأعلى درجة التى لم يكونوا يتعاملون معها من قبل .

وهكذا يؤدى انخفاض ثمن السلعة الدنيا إلى انكماش الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح حيث إن ارتفاع ثمنها يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منها لأن المستهلك الفقير يجبر عندئذ على إنقاص استهلاكه من السلع الغالية الثمن وزيادة طلبه من السلع الدنيا حتى يتمكن من إشباع حاجاته الأساسية (انظر الشكل رقم ٨ لنرى كيف تزيد الكمية المطلوبة مع ارتفاع الثمن وتنكمش بانخفاضه) .

شكل رقم ٨

حالة الطلب على السلع الدنيا والسلع الفاخرة

ثمن الوحدة من السلعة الدنيا (الفاخرة)

م

الكمية من السلعة الدنيا (الفاخرة)

وأيضا على عكس القاعدة العامة لا تؤدى زيادة دخل الفئات الفقيرة إلى ارتفاع طلبهم على السلع الدنيا وإنما إلى تقليل طلبهم عليها واستبدالها بالسلع المرتفعة الثمن . فارتفاع الدخل النقدى للمستهلك - مع ثبات أثمان السلع - يؤدى إلى نقص طلبه من السلع الدنيا والعكس صحيح .

ب) حالة السلع الفاخرة :

تشبع هذه السلع ومثالها التحف والجواهر والفراء والسيارات الفارهة والقصور لدى الأغنياء غرائز حب الاقتناء والتفاخر والمباهاة. ومن الملاحظ أن ارتفاع أثمان هذه السلع يزيد من " قيمتها" لدى هذه الطائفة من المواطنين مما يزيد من طلبهم عليها بينما أن انخفاض أثمانها يجعل " قيمتها" تهبط فى نظرهم فيقل طلبهم عليها . فالعلاقة هنا على عكس القاعدة العامة طردية بين ارتفاع أو انخفاض الثمن والكمية المطلوبة وهو ما يمكن تصويره أيضا من خلال الشكل السابق . غير أن ارتفاع دخول الأغنياء يزيد من طلبهم على السلع الفاخرة وهو ما يتفق مع القاعدة العامة للعلاقة الطردية بين الدخل والطلب .

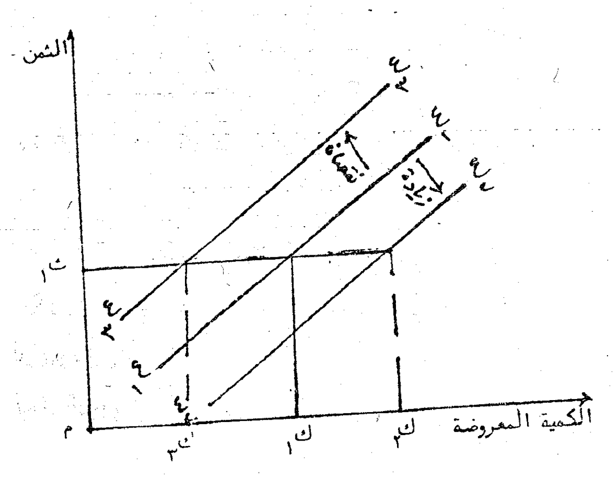
تاسعا - التغير فى العرض :

أشرنا من قبل إلى أن ارتفاع الثمن يؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة وأن انخفاض الثمن يقود إلى انكماش الكمية المعروضة وذلك بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة . وقد أوضحنا بيانيا أن التغير فى الثمن يؤدى إلى الانتقال على نفس المنحنى من كمية معينة عند ثمن ما إلى كمية أخرى عند ثمن مختلف (انظر الشكل رقم ٢). ولكن توجد عوامل أخرى بخلاف الثمن تؤدى إلى تغير الكمية المعروضة مما يؤدى إلى انتقال منحنى العرض بكامله إلى جهة اليمين فى حالة زيادة العرض أو إلى جهة اليسار فى حالة نقص العرض .

فكما يظهر الشكل رقم ٩ يحل المنحنى ع٢ ع٢ محل المنحنى ع١ ع١ فى حالة الزيادة ، بينما يحل المنحنى ع٣ ع٣ محل المنحنى ع١ ع١ فى حالة النقصان .

شكل رقم ٩

انتقال منحنى العرض



فإذا انخفضت أثمان مكونات إنتاج الحاسبات أو نفقات الإنتاج أو تحسنت التكنولوجيا المستخدمة فان ذلك كله قد يدفع شركة إنتاج الحاسبات لعرض كمية أكبر منها عند كل مستوى من مستويات الأثمان السابق تحديدها . فعند مستوى الثمن ث١ سوف ترتفع الكمية المعروضة من ك١ إلى ك٢ . وعلى العكس تنخفض الكمية المعروضة عند مستوى الثمن ث١ من ك١ إلى ك٣ إذا ارتفعت نفقات الإنتاج أو زادت الضرائب المفروضة على إنتاج الحاسبات أو غير ذلك من العوامل التى نشير الآن باختصار إلى أبرزها :

١ - التغير فى أثمان عوامل الإنتاج :

إذا ارتفعت أثمان عوامل الإنتاج مثل رأس المال أو اليد العاملة أو المواد الأولية المستخدمة فى الإنتاج فان نفقات الإنتاج ترتفع ومن ثم تنخفض الكمية المعروضة عند كل ثمن ، والعكس صحيح . فالعلاقة بين التغير فى أثمان عوامل الإنتاج والكمية المعروضة علاقة عكسية . فكلما زادت هذه الأثمان قلت الكمية المعروضة وكلما انخفضت هذه الأثمان زادت الكمية المعروضة وذلك دائما بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٢ - المستوى التقنى للإنتاج :

يؤثر المستوى التقنى (التكنولوجى) للإنتاج فى العرض عن طريق تأثيره فى نفقة الإنتاج حيث يؤدى تقدم هذا المستوى إلى رفع مستوى كفاءة الإنتاج ومن ثم تخفيض نفقته ، وبالتالى يكون من مصلحة المنتخبين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن ، والعكس صحيح . فالعلاقة بين المستوى التقنى والكمية المعروضة علاقة طردية ، بمعنى أن تحسن المستوى التقنى يقود إلى زيادة الكمية المعروضة ، بينما يؤدى تدهور المستوى التقنى للإنتاج إلى تقليل الكمية المعروضة .

٣ - أثمان السلع الأخرى :

يؤدى ارتفاع أثمان السلع الأخرى إلى انخفاض القيمة النسبية لثمن السلعة ومن ثم يصبح إنتاجها أقل إغراء بالنسبة للمنتج ، والعكس صحيح . فإذا كان المزارع بالخيار بين إنتاج القطن وإنتاج القمح وارتفع ثمن المحصول الأخير فانه سوف يتجه لتقليل إنتاجه من القطن مع ثبات ثمنه وزيادة إنتاجه من القمح الذى ارتفع ثمنه . فعرض السلعة ينقص مع ارتفاع أثمان السلع الأخرى ويزيد مع انخفاض أثمان هذه السلع . فالعلاقة بينهما علاقة عكسية .

٤ - مستوى الإعانات والضرائب :

إذا زادت إعانات الدولة للمشروعات الإنتاجية أدى هذا إلى انخفاض فى نفقة الإنتاج بمقدار الإعانة ، وبالتالى يكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة ، والعكس فى حالة انخفاض قيمة الإعانات المقدمة من الدولة . فالعلاقة بين الإعانات والكمية المعروضة علاقة طردية . أما زيادة الضرائب على إنتاج سلعة ما فانه يؤدى لزيادة نفقة إنتاجها ، ومن ثم يكون من مصلحة المنتجين إنقاص الكمية المعروضة عند كل ثمن ، والعكس فى حالة خفض

الضرائب حيث يكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة . فالعلاقة بين فرض الضريبة على إنتاج سلعة ما والكمية المعروضة منها علاقة عكسية .

دالـة العرض :

فى ضوء العوامل السابقة يمكن صياغة **دالة العرض** التى تتناول العلاقة بين الكمية المعروضة والمتغيرات المؤثرة فيها على النحو الآتى :

ع أ = د (ث أ ، ث ر ، ث ب ، ت ، ن ، ض)

أى أن عرض السلعة أ يكون دالة فى ثمن هذه السلعة(ث أ) وأثمان عوامل الإنتاج (ث ر) و أثمان السلع الأخرى (ث ب) والمستوى التقنى للإنتاج (ت) ومستوى الإعانات (ن) وأخيرا مستوى الضرائب (ض) . والواقع أن هذه العوامل ليست على سبيل الحصر لأن هناك العديد من العوامل الأخرى التى تؤثر على عرض السلعة ولكنها تكون غالبا أقل أهمية من العوامل التى أشرنا إليها .

عاشرا - التغير فى العرض والطلب :

رأينا كيف يمكن لظروف الطلب أن تتغير وكذلك بالنسبة لظروف العرض . ولكن قد تتغير ظروف الطلب والعرض معا وفى آن واحد . ويترتب على هذه التغيرات انتقال ثمن التوازن بين العرض والطلب إلى مستوى جديد . فالواقع أن ثمن التوازن يتغير سواء بسبب تغير ظروف الطلب أو بسبب تغير ظروف العرض أو بسبب تغير ظروف الطلب والعرض معا .

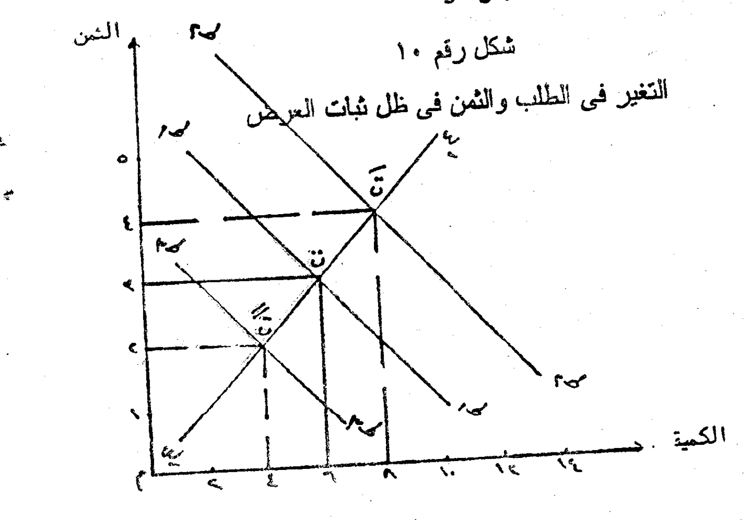
١ - حالة تغير الطلب مع بقاء العرض ثابتا :

إذا حدث تغير فى ظروف الطلب على الحاسبات بالزيادة (بسبب زيادة ميل الناس لشراء الحاسبات أو ارتفاع دخولهم أو بسبب ارتفاع أثمان السلع البديلة ..الخ) فان هذا يؤدى - كما يظهر فى الشكل رقم ١٠ - إلى انتقال منحنى الطلب إلى أعلى من ط١ط١ إلى ط٢ط٢ . وبافتراض ثبات منحنى العرض فان ثمن التوازن يتغير من ت نقطة تقاطع المنحنى ط١ط١ مع المنحنى ع١ع١ إلى نقطة جديدة هى تَ نقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد ط٢ط٢ مع منحنى العرض . أما إذا تغيرت ظروف الطلب بالنقصان (بسبب انخفاض

أعداد المستهلكين أو دخولهم أو تغير أذواقهم أو انخفاض أثمان السلع البديلة ..الخ) فان ذلك يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب إلى أسفل من ط١ط١ إلى ط٣ط٣ ومن ثم تحديد ثمن توازن جديد في نقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد ط٣ط٣ مع منحنى العرض (النقطة ت) . وكما يلاحظ في الشكل رقم ١٠ فان انتقال منحنى الطلب إلى ط٢ط٢ أدى إلى انتقال نقطة توازن الثمن إلى ت مما يعني ارتفاع الكمية المباعة إلى ٨٠٠٠ جهاز حاسب عند الثمن ٤٠٠٠جنيه للجهاز وذلك بدلا من ٦٠٠٠جهاز عند الثمن ٣٠٠٠ . وعلى العكس عند انتقال منحنى الطلب إلى ط٣ط٣ في حالة انخفاض الطلب فان ثمن التوازن الذي يتحقق في ت يعني بيع كمية أقل هي ٤٠٠٠ جهاز مقابل ثمن أقل هو ٢٠٠٠ جنيه للجهاز الواحد .

شكل رقم ١٠

التغير في الطلب والثمن في ظل ثبات العرض

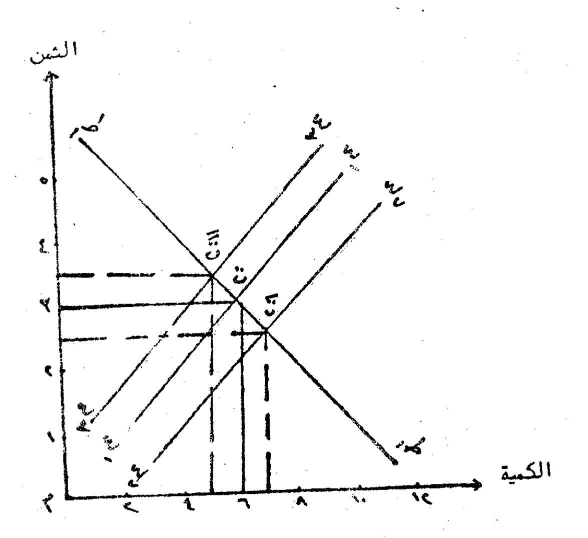


٢ - حالة تغير العرض مع بقاء الطلب ثابتا :

إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة (بسبب انخفاض نفقة عوامل الإنتاج أو ارتفاع المستوى الفنى للإنتاج ..الخ) فان منحنى العرض ع١ ع١ فى الشكل رقم ١١ سوف ينتقل للخارج فى جهة اليمين ليصبح ع٢ ع٢ ، ومن ثم يتحدد ثمن توازن جديد بدلا من ت فى نقطة تقاطع منحنى العرض الجديد ع٢ ع٢ مع منحنى الطلب (النقطة تَ) . أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فان منحنى العرض ينتقل إلى جهة اليسار ليصبح ع٣ ع٣ ، ومن ثم يتحدد ثمن توازن جديد فى النقطة تً لتى يتقاطع فيها المنحنى ع٣ ع٣ مع منحنى الطلب . وكما يلاحظ فى الشكل المذكور فان الكمية المعروضة قد زادت مع انتقال منحنى العرض إلى ع٢ ع٢ لتصل إلى ٧٠٠٠ جهاز بدلا من ٦٠٠٠ فى ظل الوضع السابق ، بينما انخفض الثمن إلى ٢٥٠٠ جنيه للجهاز بدلا من ٣٠٠٠ جنيه . وعلى العكس نجد أنه عندما انتقل منحنى العرض إلى الوضع ع٣ ع٣ فان الكمية المعروضة قد انخفضت إلى ٥٠٠٠ جهاز بينما ارتفع الثمن إلى ٣٥٠٠ جنيه للجهاز الواحد .

شكل رقم ١١

التغير فى العرض والثمن فى ظل ثبات الطلب



٣ - حالة تغير الطلب والعرض معا :

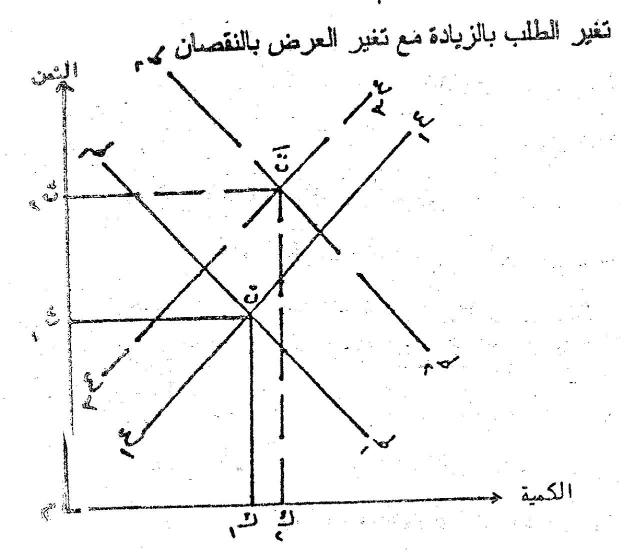
من الناحية الواقعية كثيرا ما يحدث تغيير فى مستويات الطلب والعرض معا فى الوقت نفسه . ولذا فانه يكون من الصعب عمليا معرفة الحال الذى صار إليه كل منحنى من حيث الثبات أو التغير إلى أعلى أو إلى أسفل . ولكن لغرض التبسيط النظرى يمكننا تصور أربعة مواقف مختلفة لتغير الطلب والعرض معا :

أ) زيادة الطلب مع نقصان العرض :

في هذه الحالة يتحرك منحنى الطلب من الوضع ط١ ط١ إلـى الوضع ط٢ط٢ بينما يتحرك منحنى العرض من الوضع ع١ ع١ إلى الوضـع ع٣ ع٣ . وبمقارنـة ثمـن التـوازن الأصلـى ت مـع ثمـن التوازن الجديد ت‾ نجد أن الكمية المباعـة قد زادت مـن ك١ إلـى ك٢ بينما ارتفـع الثمـن مـن ث١ إلـى ث٢ . ويتوقـع حـدوث هـذا التغير إذا زادت دخول المستهلكين أو أعدادهم فى الوقت الذى ارتفعـت فيه نفقات الإنتاج أو فرضت الحكومة ضريبة على الإنتاج . ولاشـك فى أن تحديد المسافة التى تنتقل إليها منحنيات الطلب والعرض الجديدة ومن ثم نقطة التوازن الجديدة يتوقف على درجة تغير ظروف كل مـن الطلب والعرض . فقد تكون درجة التغير واحدة بالنسبة لكليهما وقد تكون أكبر أو أصغر فى أحدهما مقارنة بالآخر . ولهذا قـد تقـع ك٢ على يمين ك١ - كما فى الشكل رقم ١٢ - أو قد تقع على يسـارها بحيث تنخفض الكمية المباعة عن ك١ .

شكل رقم ١٢

تغير الطلب بالزيادة مع تغير العرض بالنقصان



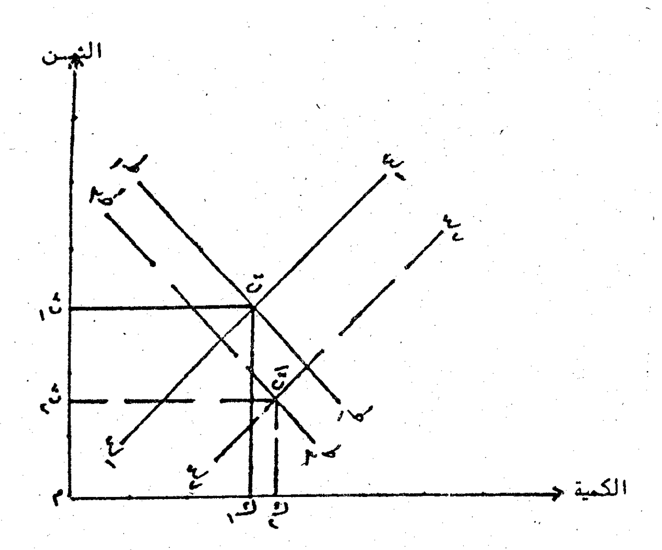
ب) زيادة العرض مع نقصان الطلب :

قد تتغير ظروف الطلب بالنقصان بسبب انخفاض دخل المستهلكين أو تغير تفضيلاتهم وأذواقهم بينما تتغير ظروف العرض بالزيادة بسبب انخفاض نفقات الإنتاج أو خفض الضرائب أو زيادة الإعانات . وفى هذه الحالة ينتقل منحنى الطلب – فى الشكل رقم ١٣ – إلى الوضع ط٢ط٢ بينما ينتقل منحنى العرض إلى الوضع ع٢ع٢ . وبمقارنة ثمن التوازن الأصلى ت مع ثمن التوازن الجديد

ت- نجد أن الكمية المباعة قد زادت من ك١ إلى ك٢ بينما انخفض الثمن من المستوى ث١ إلى المستوى ث٢ . ولكن إذا افترضنا أن درجة التغير فى الطلب بالنقصان كانت أكبر من درجة التغير فى العرض بالزيادة فان ك٢ سوف تقع على يسار ك١ مما يعنى انخفاض الكمية المباعة .

شكل رقم ١٣

تغير العرض بالزيادة مع تغير الطلب بالنقصان

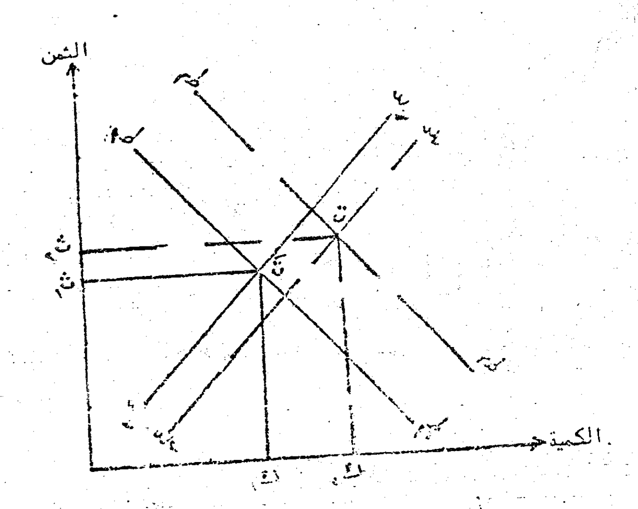


ج) زيادة الطلب والعرض معا :

قد ترتفع دخول المستهلكين وتنخفض نفقات الإنتاج فى الوقت ذاته . وهنا تتغير ظروف الطلب والعرض بالزيادة مما يعنى - كما فى الشكل رقم ١٤ - انتقال منحنى الطلب ط١ ط١ إلى ط٢ ط٢ وانتقال منحنى العرض ع١ ع١ إلى ع٢ ع٢ . ولكن درجة التغير بالزيادة فى الطلب قد تكون مساوية لدرجة التغير بالزيادة فى العرض كما قد تكون أكبر أو أصغر منها ، وفى كل هذه الحالات سوف يختلف مكان ت٢ وبالتالى موقع ك٢ و ث٢ .

شكل رقم ١٤

تغير الطلب والعرض معا بالزيادة

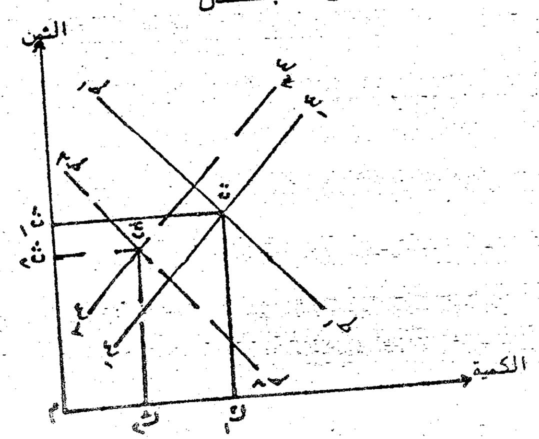


د) نقصان الطلب والعرض معا :

قد تنخفض دخول المستهلكين أو يقل تفضيلهم للسلعة وفى الوقت ذاته ترتفع نفقات الإنتاج أو تزيد الحكومة من الضريبة المفروضة على هذه السلعة . وفى ظل هذا الافتراض سوف تتغير ظروف الطلب والعرض سويا بالنقصان ومن ثم - كما يظهر الشكل رقم ١٥ - ينتقل منحنى الطلب إلى الوضع ط٣ط٣ وينتقل منحنى العرض إلى الوضع ع٣ع٣ . وفى نقطة التقاء المنحنيين تتحدد نقطة توازن الثمن الجديدة ت" . ويجب أن نعى دائما أن مكان ت" يتوقف على ما إذا كان النقصان فى الطلب والعرض متساوى أم أنه أكبر فى حالة الطلب أو فى حالة العرض ، ومن ثم يمكن أن نرسم أشكالا بيانية مختلفة تظهر هذه الفروض المتعددة وسوف نتبين عندئذ أن مستويات ك٢ و ث٢ سوف تتفاوت من حالة لأخرى .

شكل رقم ١٥

تغير الطلب والعرض معا بالنقصان



الفصل الثانى

مـرونــة الطلب و مـرونة العرض

طور الاقتصاديون بعض المفـاهيم لوصـف التغير الذى يصيب الكميات المطلوبة أو المعروضة كرد فعل للتغير فـى الثمـن . فمـن ناحية إذا أدى تعديل بسـيط فـى الثمـن بالزيـادة أو بـالنقص إلـى تغيـير كبير فى حجم الملكية المطلوبة من سلعة ما فإننا نقول حينئذ أن الطلب على هذه السـلعة مـرن . أمـا إذا لـم يـؤد تغيـير كبـير فـى ثمـن هـذه السلعة إلى أى تغيير فى حجم الكمية المطلوبة منها فإننا نقول حينئذ أن الطلب على هذه السلعة عديم المرونة ، وهكذا . ومن ناحية أخرى يعتبر عرض السلعة مرنا إذا كانت استجابته للتغير فى الثمن أكبر مـن هذا التغير ، بينما يعتبر غير مرن إذا كانت اسـتجابته أو رد فعلـه أقـل من هذا التغير . وسـوف نتنـاول بـالتوضيح علـى التوالـى مرونـة الطلب ثم مرونة العرض .

أولا - مرونـــة الطلب :

سوف نتعرض أولا لمفهوم مرونـة الطلـب ثم لحـالات هـذه المرونة ثم لقياسها وأخيرا لمحدداتها .

١ - مفهوم مرونة الطلب :

الأصـل أن الكميـة المطلوبـة مـن أى سلعة تتغير عكسيا مـع ثمنها ، غير أن درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لتغير معيـن فى ثمنها تتفاوت من حالة إلى أخرى . ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينا سلعتان هما السكر والمكرونة . وعند ثمن ٢ جنيه للكيلوجرام من كلتا السلعتين كان حجم طلب إحدى العائلات واحدا علـى السلعتين وهو ٥ كجم أسبوعيا . فـإذا ارتفـع الثمـن إلـى ٣ جنيهـات لكلتـا السلعتين فان طلب هذه العائلة يتغير ليصبح ٤ كجم مـن السكر و٢ كجم فقط من المكرونـة . ويظهر هذا المثال أن استجابة الطلب لتغير معين فى الثمن كان أكبر فى حالة سلعة المكرونة مقارنـة بحالـة سلعة الأرز . ويلخص الجدول رقم ٣ معطيات المثال السابق .

جدول رقم ٣

مثال توضيحى لمرونة الطلب

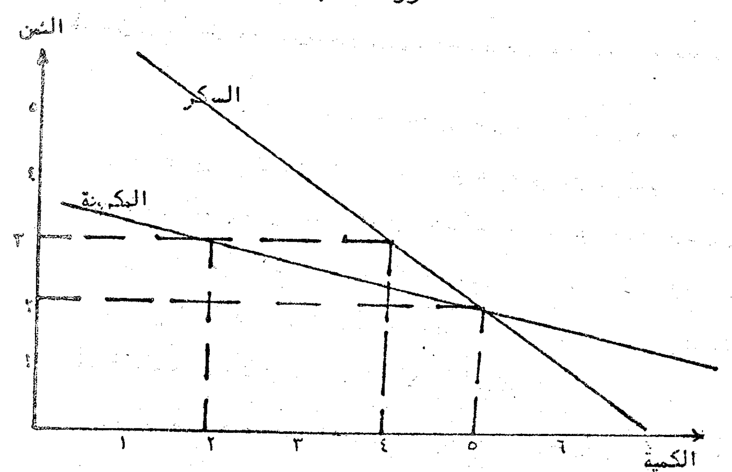
السلعة	الوضع الأول		الوضع الثاني		التغير (Δ)	
	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية
السكر	٢	٥	٣	٤	١+	١-
المكرونة	٢	٥	٣	٢	١+	٣-

ويمكننا إظهار اختلاف درجة مرونة السلعتين أيضا من خلال الرسم البيانى (شكل رقم ١٦) . فمن الواضح أن تغير الكمية المطلوبة تبعا لتغير الثمن كان دائما أكبر فى حالة سلعة المكونة مقارنة بسلعة السكر ، ويصدق ذلك عند كافة المستويات . فإذا ارتفع الثمن من جديد إلى ٥و٣ جنيه فان الكمية المطلوبة من المكرونة سوف تبلغ نصف كجم فقط على حين ستبلغ الكمية المطلوبة من الأرز ٥و٣ كجم . فزيادة الثمن مرة ثانية بمقدار نصف جنيه أدت إلى نقص الطلب على المكرونة بمقدار ٥و١ كجم على حين لم يؤد إلى نقص الطلب على السكر إلا بمقدار نصف كجم فقط . وعلى العكس لو افترضنا انخفاض الثمن إلى جنيه واحد لكل كجم من السلعتين فسوف يزيد

الطلب على السكر بمقدار كيلوجرام ليصل إلى ٦ كجم بينما يرتفع الطلب على المكرونة بمقدار ٣ كجم ليصل إلى ٨ كجم فى الأسبوع ، ومن ثم يبدو جليا أن مرونة الطلب على المكرونة أكبر من مرونة الطلب على السكر .

شكل رقم ١٦

مرونة الطلب



وفى ضوء المثال السابق يمكن تعريف مرونة الطلب بأنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لتغير معين فى ثمنها . وتقاس المرونة بقسمة التغير النسبى فى الكمية على التغير النسبى فى الثمن .

فإذا افترضنا أن Δ تعنى معدل التغير ، وأن $ت_{١}$ هو الثمن قبل التغير و $ث_{٢}$ هو الثمن بعد التغير ، وأن $ل_{١}$ هى الكمية المطلوبة من السلعة قبل تغير الثمن ، وأن $ك_{٢}$ هى الكمية المطلوبة من السلعة بعد تغير الثمن ، فإننا نستطيع كتابة معادلة مرونة الطلب (م) على النحو الآتى :

$$م = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

$$\text{أى } = \frac{ك_{٢} - ك_{١}}{ك_{١}} \div \frac{ث_{١} - ث_{١}}{ث_{١}}$$

أو بشكل آخر :

$$م = \frac{\Delta ك}{ك_{١}} \div \frac{\Delta ث}{ث_{١}} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث_{١}}{ك_{١}}$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على المثال الوارد فى الجدول رقم ٣ لقياس درجة مرونة سلعتى السكر والمكرونة عدديا فسوف نتبين مـــا يلـى :

- بالنسبة للسكر : $\text{م} = \frac{-١}{٥} \div \frac{١}{٢} = -٤\text{و}.$

أو $\text{م} = \frac{-١}{١} \times \frac{٢}{٥} = -٤\text{و}.$

- بالنسبة للمكرونة : $\text{م} = \frac{-٣}{٥} \div \frac{١}{٢} = -٢\text{و}١$

أو $\text{م} = \frac{-٣}{١} \times \frac{٢}{٥} = -٢\text{و}١$

وبذلك نتأكد من أن مرونة سلعة المكرونة (-٢و١) أكبر من مرونة سلعة السكر(- ٤و.) .

وتختلف درجة مرونة كل سلعة بحسب مدى ارتباط المستهلك بها وحاجته إليها . فالسلع الترفية مثل السيارات الفارهة أو السينما والمسرح أو بعض أنواع المأكولات مثل الجاتوهات أو الجمبرى أو الكافيار تعد ذات مرونة عالية . فإذا كان ثمنها منخفضا فان المستهلك سوف يكون سعيدا بشرائها ، أما إذا ارتفعت أثمانها

كثيرا وبقى دخل المستهلك على حاله فإن هذا الأخير سوف يكون مرغما على خفض استهلاكه منها أو التوقف تماما عن ذلك وتوجيه دخله لشراء السلع الأكثر ضرورية . فالطلب على السلع الكمالية والترفية يكون حساسا جدا للتغير فى الثمن ، فهو طلب مرن . وعلى النقيض فان السلع الضرورية مثل الخبز والأدوية والملابس الشعبية تكون إما عديمة المرونة وإما غير مرنة . فإذا كان المستهلك بحاجة لشراء دواء لمعالجة الفشل الكلوى فانه سوف يستمر فى شراء هذا الدواء ولو تضاعف ثمنه مضحيا باستهلاك أشياء أخرى . فالطلب على الدواء فى مثل هذه الحالة يوصف بأنه عديم المرونة .

٢ - حالات مرونة الطلب :

يفرق الاقتصاديون بين خمس حالات للمرونة :

أ) الطلب عديم المرونة perfectly inelastic demand :

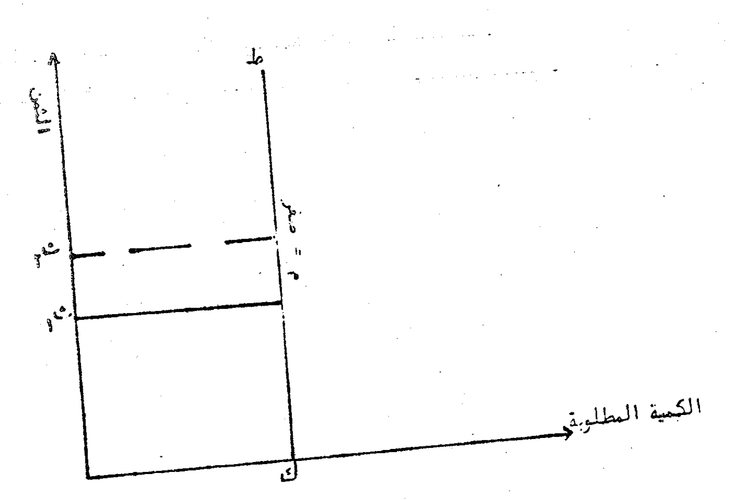
ويتحقق عندما لا تتغير الكمية المطلوبة من السلعة مهما أصاب ثمنها من تغير . ففى هذه الحالة يكون Δ ك = صفر دائما ، وتكون

$$م = \frac{صفر}{\Delta ث} \times \frac{ث ١}{ك ١} = صفر$$

ويمثل الطلب عديم المرونة بيانيا بخط مستقيم موازٍ للمحور الرأسى (محور الثمن) كما يتضح من الشكل رقم ١٧ حيث نجد أن انخفاض الثمن من ث٢ إلى ث١ لم يؤد إلى أى تغير فى الكمية .

شكل رقم ١٧

منحنى الطلب عديم المرونة



ب - الطلب لا نهائى المرونة perfectly elastic demand :

ويتحقق عندما يكون تغير الكمية المطلوبة لانهائى infinite إذا تغير الثمن بأى نسبة كانت . فأى تغيير طفيف فى الثمن يقترب من

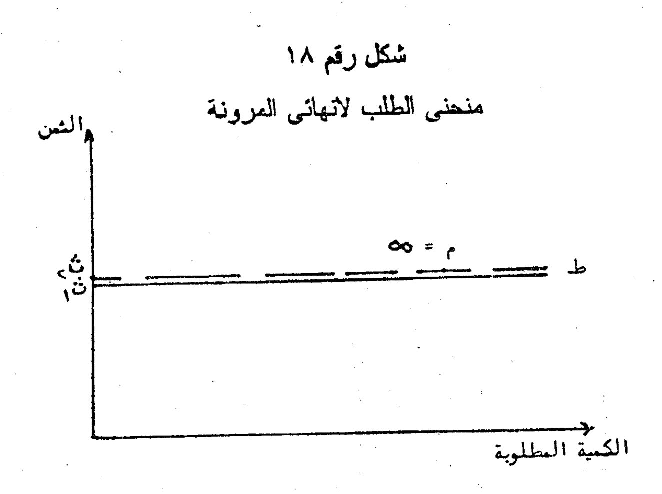
الصفر يؤدى إلى تغييرات كبيرة للغاية فى الكمية تقترب من اللانهاية infinity (∞) .

فهنا $\frac{\Delta ك}{\Delta ث} = \infty$ ، ومن ثم فان م = ∞

ويمثل الطلب لانهائى المرونة بيانيا بخط مستقيم مواز للمحور الأفقى (محور الكمية) عند ثمن معين كما يتضح من الشكل رقم ١٨ . فانخفاض الثمن من ث ٢ إلى ث١ قد أدى إلى زيادة لانهائية فى طلب المستهلكين . ويلاحظ أن هذه الحالة (الطلب لانهائى المرونة) والحالة السابقة (الطلب عديم المرونة) تعبران عن افتراضات غير واقعية نادرة الحدوث فى الحياة العملية .

شكل رقم ١٨

منحنى الطلب لانهائى المرونة



ج) الطلب متكافئ المرونـــة unitary elastic demand : ويتحقق عندما تتعادل نسبة تغير الكمية المطلوبة مع نسبة تغير الثمن . فإذا تغير الثمن بمقدار ٥ ٪ فان الكمية المطلوبة تتغير بمقدار ٥ ٪ . فدرجة مرونة الطلب تساوى الوحدة عند أى ثمن من الأثمان .

أى أن

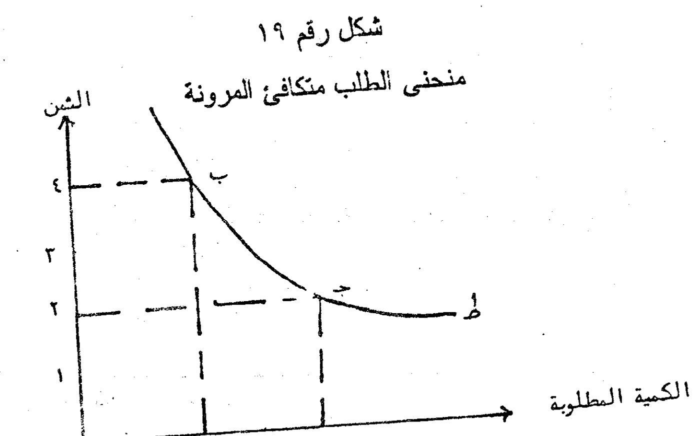
$$\frac{\Delta ك}{ك} = \frac{\Delta ث}{ث}$$

بحيث إن م = ١

ويتخذ منحنى الطلب متكافئ المرونة شكلا محددا حيث ينحدر من أعلى إلى أسفل تدريجيا بطريقة منتظمة . ولذا فان حاصل ضرب الثمن × الكمية المطلوبة لا تتغير ما بين أى نقطة وأخرى على هذا المنحنى .

شكل رقم ١٩

منحنى الطلب متكافئ المرونة



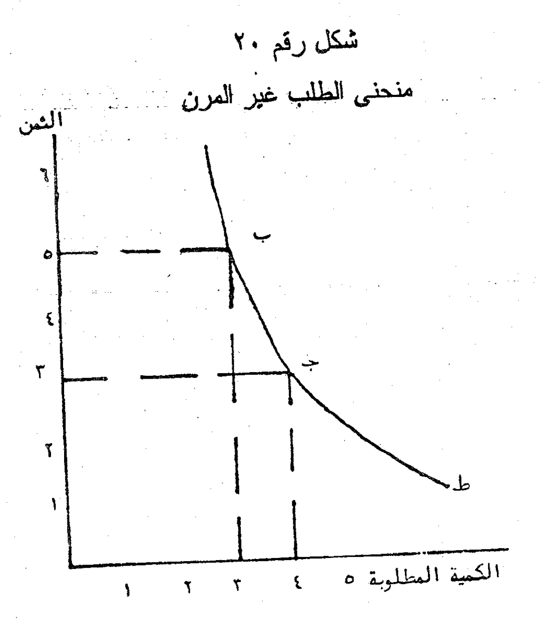
فعند الثمن ٤ كانت الكمية المطلوبة هى ٢ وحدة ، وفى هذه الحالة تكون قيمة مشتريات المستهلك ٨ جنيهات . فإذا انخفض الثمن إلى جنيهان فان الكمية المطلوبة تزيد إلى ٤ وحدات مما يجعل قيمة المشتريات ٨ جنيهات أيضا . وهكذا فان أى نسبة تغير فى الثمن بالزيادة أو النقصان يقابله تغير عكسى بنسبة متساوية فى الكمية المطلوبة من نفس السلعة ، ولذا تظل قيمة المشتريات (حاصل ضرب الثمن فى الكمية) ثابتة . ويلاحظ فى الشكل رقم ١٩ أن قيمة المستطيل الأفقى مساوية لقيمة المستطيل الرأسى مما يؤكد أن المرونة تظل مساوية للواحد الصحيح . ويمكن تطبيق ذلك على مختلف نقاط منحنى الطلب متكافئ المرونة .

د - الطلب غير المرن relatively inelastic demand :

ويتحقق عندما تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن . ففى هذه الحالة : م = < ١ ولكنها > صفر ، أى تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح وان كانت أكبر من صفر . ويمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الشكل رقم ٢٠ .

شكل رقم ٢٠

منحنى الطلب غير المرن



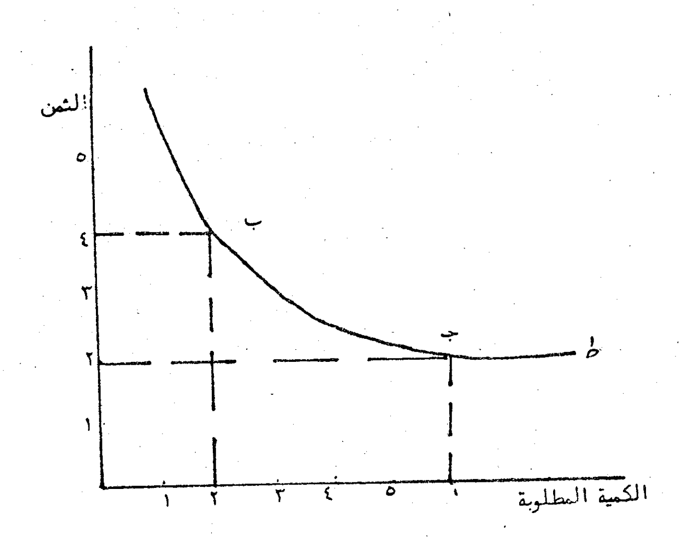
فحين ينخفض الثمن من ٥ جنيهات إلى ٣ جنيهات تزيد الكمية المنتجة من ٣ وحدات إلى ٤ وحدات . وفي هذه الحالة ينخفض الإيراد الكلى للبائعين من ١٥ جنيها (٥ × ٣) فى الحالة الأولى إلى ١٢ جنيها فقط (٣ × ٤) فى الحالة الثانية .

هـ) الطلب المـــرن relatively elastic demand :

ويتحقق عندما تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن . ففي هذه الحالة : م = > ١ ولكنها < ∞ ، أي أن المرونة تكون أكبر من الواحد الصحيح ولكنها أقل من اللانهاية . ويمكننا تمثيل الطلب المرن بيانيا من خلال الشكل رقم ٢١ .

شكل رقم ٢١

منحنى الطلب المرن



فعندما ينخفض الثمن من ٤ جنيهات إلى جنيهان تزيد الكمية المطلوبة من وحدتين إلى ٦ وحدات . وفى هذه الحالة يزيد الإيراد الكلى للبائعين من ٨ جنيهات (٤ × ٢) فى الوضع الأول إلى ١٢ جنيه (٢ × ٦) فى الوضع الثانى . فالطلب هنا مرن أو حساس بشكل كبير للتغير فى الثمن .

٣ - محددات مرونة الطلب :

من أبرز العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب على إحدى السلع مستوى دخل المستهلك والنسبة المخصصة من هذا الدخل للإنفاق على هذه السلعة ، والسلع البديلة والمكملة المرتبطة بالسلعة محل الطلب ، وطبيعة السلعة من حيث كونها ضرورية أم كمالية فى ظروف المستهلك .

أ) دخل المستهلك :

كلما زادت درجة ثراء المستهلك وارتفع دخله كلما قلت مرونة طلبه على العديد من السلع . فزيادة ثمن الفواكه أو اللحوم لن تدفع المستهلك الغنى لتغيير عاداته الشرائية وتقليل استهلاكه من هاتين السلعتين . وعلى النقيض فان المستهلك المحدود الدخل سوف يعيد حساباته فى ضوء الارتفاع الذى طرأ على الأثمان ويتجه لتقليل طلبه على هذه السلع وحصره فى مجموعة السلع الضرورية . وبصورة عامة يلاحظ أنه كلما كانت نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على سلعة ما أو خدمة ما ضعيفة كلما انخفضت درجة المرونة والعكس

صحيح . فإذا كان إنفاق المستهلك على الفاكهة لا يشكل سوى ٥ ٪ من دخله فان حدوث تغيير فى حجم طلبه بسبب زيادة معتدلة فى الأثمان يعد أمرا بعيد الاحتمال . أما إذا كان إنفاق هذا المستهلك على اللحوم يشكل ٥٠ ٪ من دخله فانه سوف يكون أكثر حساسية لأى تغيير يطرأ على أثمان هذه السلعة .

ب) السلع البديلة والسلع المكملة :

كلما توفرت السلع البديلة وزادت إمكانية إحلالها محل السلعة الأصلية كلما ارتفعت مرونة الطلب على هذه السلعة الأخيرة . فإذا ارتفع ثمن هذه السلعة الأصلية انصرف عنها المستهلك وأحل محلها السلع البديلة المتوفرة ، وإذا انخفض ثمنها زاد المستهلك من الكمية التى يطلبها منها وأحلها محل السلع البديلة التى لم تنخفض أثمانها . فمرونة الطلب ذات علاقة طردية مع توافر السلع البديلة وتزايد امكانية الاحلال بينها وبين السلعة الأصلية .

أما بالنسبة للسلع المكملة فيلاحظ انخفاض مرونة الطلب عليها فى حالات كثيرة . فاذا ارتفع ثمن لتر البنزين بمقدار ٥ ٪ فان ذلك لن يكون سببا كافيا لعدم اقدام قائدى السيارات على تموين سياراتهم بهذه السلعة المكملة أو سببا لاحجام المستهلكين عن شراء سيارات جديدة .

وتظهر حالات انخفاض المرونة بوجه خاص حينما تكون الأهمية النسبية للسلعة الأصلية محدودة مقارنة بالسلع المتكاملة معها . ولذا فان الزيادة الطفيفة أو الانخفاض المعتدل الذى يطرأ على ثمن البنزين لا يؤدى وحده إلى تزايد كبير أو تراجع واضح فى الطلب على سلعة السيارات .

ج) السلع الضرورية والسلع الكمالية :

تحديد مدى ضرورية أو كمالية السلعة يتوقف على وضع وظروف كل مستهلك . فما هو كمالى بالنسبة للمستهلك الفقير قد يراه ضروريا المستهلك الغنى . فإذا كان الأخير يعتبر اللحم مادة أساسية فى طعامه يتناولها بشكل يومى فانه لن يغير فى حجم طلبه منها إذا ارتفع ثمنها . أما إذا كان الفقير يشترى بالكاد اللحم مرة واحدة أو مرتين أسبوعيا ، فانه سيكون مضطرا لتقليل الكمية التى يشتريها أو استبدالها بسلعة أخرى إذا ارتفعت أثمانها بشكل يؤثر على إمكانياته الدخلية . فاللحم هنا سلعة ضرورية فى نظر المستهلك الثرى ، ولذا فان طلبه عليها ضعيف المرونة إزاء تغير الثمن . ولكنها سلعة كمالية فى نظر المستهلك محدود الدخل ، ومن ثم فان طلبه عليها يتميز بالمرونة .

ويتعين ملاحظة أن تحديد مفهوم ما هو ضرورى أو كمالى يختلف باختلاف المجتمعات والبيئات والأزمنة . فالغاز الذى يستخدم فى الطهى كان سلعة كمالية فى مصر جميعها منذ نحو أربعين عاما ، ولكنه أصبح ضروريا لسكان المدينة منذ نحو عشرين عاما ولم يصبح كذلك بعد بالنسبة للعديد من سكان الريف . فهو يتحول تدريجيا من سلعة كمالية إلى سلعة ضرورية . والتلفزيون الذى لا يعد وجوده ضروريا لاستمرار الإنسان فى الحياة قد أصبح ينظر إليه من جانب معظم السكان فى العالم على أنه سلعة ضرورية تحتل مرتبة سابقة على الكثير من السلع الغذائية . والحاسبات الآلية التى تحتل اليوم مركزا متقدما فى أولويات الاستهلاك فى أمريكا وأوروبا لازالت تعد فى نظر أغلب السكان فى العالم الثالث سلعة كمالية . وغنى عن القول أنه كلما نظرنا للسلعة على أنها كمالية كلما ارتفعت درجة مرونة طلبنا عليها . وعلى العكس كلما نظرنا للسلعة على أنها ضرورية كلما قلت درجة مرونة طلبنا عليها . فنحن لا نستغنى بسهولة عن سلعة ضرورية مهما زاد ثمنها ولا نزيد كثيرا من استهلاكنا لها مهما انخفض ثمنها . فارتفاع ثمن الدواء لا يؤدى لتقليل طلبنا عليه وانخفاض ثمنه لا يؤدى بالضرورة لزيادة استهلاكنا منه .

ثانيا - مرونة العرض :

لا يختلف مفهوم مرونة العرض كثيرا عن مفهوم مرونة الطلب . فيكون العرض مرنا إذا كانت استجابته عالية للتغير فى الثمن ، ويكون غير مرن إذا كانت استجابته للتغير فى الثمن أقل من نسبة التغير فى هذا الأخير (أقل من الوحدة) ، ومن ثم فان :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

$$\text{أى أن}\quad م_{ع} = \frac{\Delta ك}{ك_{1}} \div \frac{\Delta ث}{ث_{1}} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث_{1}}{ك_{1}}$$

حيث م ع = مرونة العرض ، Δ ك = التغير فى الكمية المعروضة ، Δ ث = التغير فى الثمن ، ك١ = الكمية الأصلية ، ث الثمن الأصلى .

١ - حالات مرونة العرض :

على عكس الطلب فان الكمية المعروضة تتحرك فى نفس اتجاه الثمن لأن ارتفاع الثمن يؤدى إلى أرباح أكثر (بافتراض ثبات النفقات) مما يدعو المشروعات لإنتاج وبيع المزيد من وحدات السلعة . ولكن درجة الاستجابة للتغير فى الثمن - أو بتعبير آخر المرونة - تختلف باختلاف السلع . ويمكننا - كما هو الحال بالنسبة للطلب - التمييز بين خمس حالات للمرونة :

أ) العرض عديم المرونة perfectly inelastic supply :

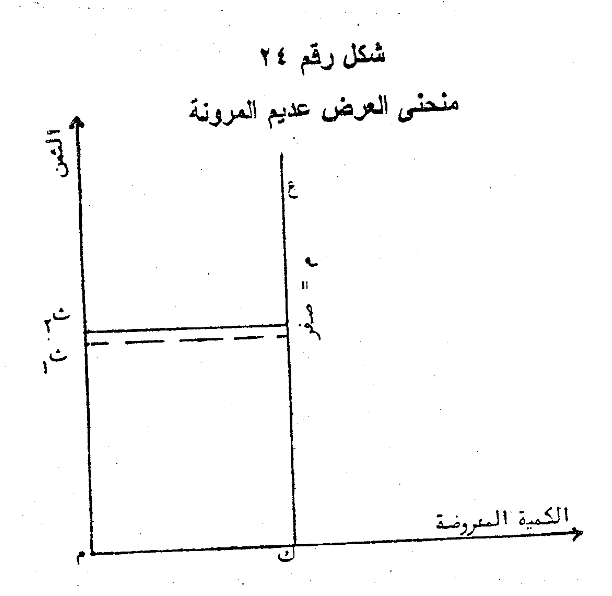
ويتحقق عندما تكون مرونة عرض السلعة مساوية للصفر ، فمهما تغير الثمن تظل الكمية المعروضة على حالها . ويحدث ذلك أحيانا بالنسبة للقطع الأثرية والتحف الفنية النادرة والمتعلقات الشخصية اللصيقة . فعلى سبيل المثال لن يؤدى الارتفاع المثير فى أثمان لوحات رمبرانت أو رينوار أو بيكاسو بالضرورة إلى دفع المتاحف لبيع ما لديها من لوحات لهؤلاء الفنانين . وارتفاع قيمة قناع

توت عنخ آمون إلى مستويات خيالية لن يدعو الحكومة المصرية لعرضه فى المزاد . ففى هذه الحالات يكون Δ ك = صفر دائما .

ويوضح الشكل رقم ٢٤ حالة العرض عديم المرونة حيث يكون منحنى العرض موازيا للمحور الرأسى ، فالتغير فى الثمن من ث١ إلى ث٢ لا يؤدى لأى تغير فى الكمية التى تظل ثابتة على حالها .

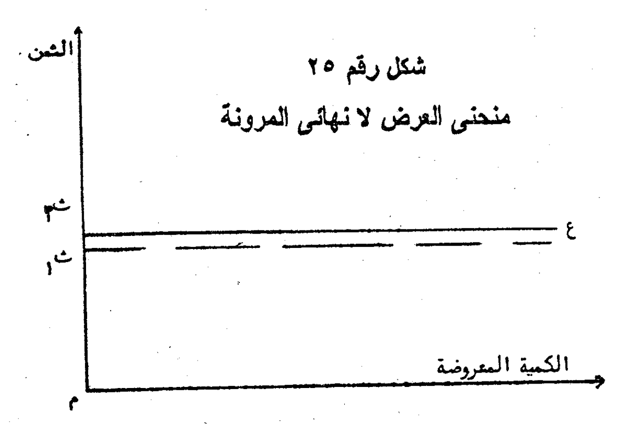
شكل رقم ٢٤

منحنى العرض عديم المرونة



ب) العرض لا نهائى المرونة perfectly elastic supply :

ويتحقق عندما تكون مرونة العرض مساوية لما لا نهاية ، فأى تغيير فى الثمن السائد يقابل باستعداد المنتجين لعرض أية كمية تطلب منهم . ففى هذه الحالة م ع = ∞ . ويوضح الشكل رقم ٢٥ منحنى العرض عديم المرونة حيث يؤدى أى تغيير ولو طفيف فى الثمن – على سبيل المثال من ث١ إلى ث٢ – لقيام البائعين بالاستجابة لكل ما يطلبه المستهلكون من السلعة . ولكن إذا انخفض الثمن ولو بقدر محدود فان البائعين لن يكونوا على استعداد لعرض أية كمية من السلعة .



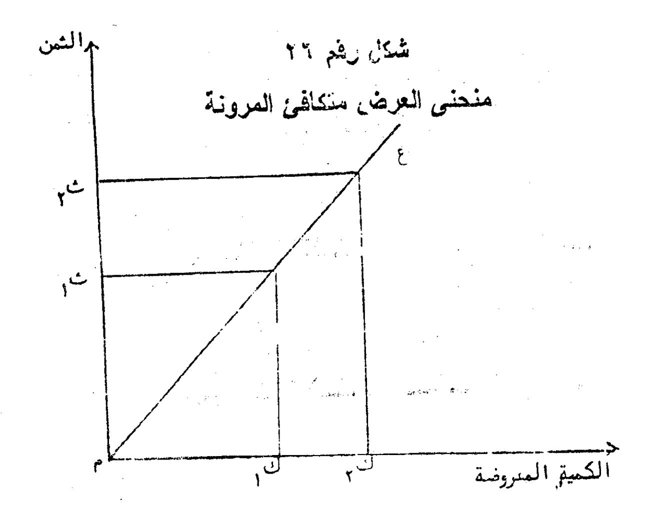
شكل رقم ٢٥
منحنى العرض لا نهائى المرونة

ج) العرض متكافئ المرونة unitary elastic supply :

ويتحقق عندما تتعادل نسبة التغير في الكمية المعروضة مع نسبة التغير فى الثمن . فمرونة عرض السلعة = الواحد الصحيح . فأى تغير نسبى فى الثمن يقود إلى تغير نسبى مماثل له فى الكمية المعروضة . وتصور هذه الحالة بيانيا - كما يظهر فى الشكل رقم ٢٦ - بأى خط مستقيم نابع من نقطة الأصل أو المركز . فزيادة الثمن من ث١ إلى ث٢ تؤدى إلى زيادة بنسبة مماثلة فى العرض من ك١ إلى ك٢ .

شكل رقم ٢٦

منحنى العرض متكافئ المرونة

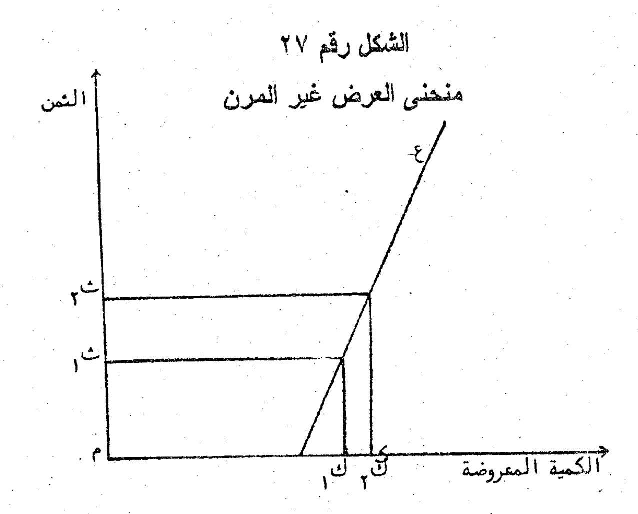


د) العرض غير المـرن relatively inelastic supply :

ويتحقق عندما تتغير الكميـة المعروضـة بنسـبة أقـل مـن نسـبة التغير فى الثمن . فمرونة عرض السلعة تكون فى هذه الحالة أقل من الواحد الصحيـح (م ع = < ١) . فـإذا ارتفـع الثمـن بمقـدار ١٠ ٪ لم يرتفع العرض إلا بمقدار ٥ ٪ فقط . ويمكن تصوير ذلـك بيانيا على النحو الموضح فى الشكل رقم ٢٧ . فنسبة ارتفاع الثمن من ث١ إلى ث٢ أكبر من نسبة زيـادة الكميـة المعروضـة مـن النقطـة ك١ إلى النقطة ك٢ .

الشكل رقم ٢٧

منحنى العرض غير المرن

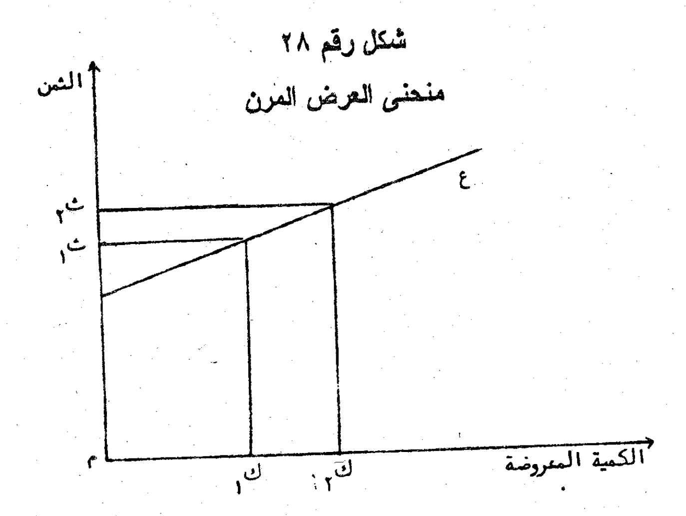


هـ) العـرض المــرن relatively elastic supply :

ويتحقق عندما تتغير الكمية المعروضة بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن . ففى هذه الحالة تكون م ع > ١ . فالتغير النسبى فى الثمن يقود إلى تغير نسبى أكبر فى الكمية المعروضة . فعلى سبيل المثال إذا ارتفع الثمن بمقدار ٥ ٪ زادت الكمية المعروضة بمقدار ١٥ ٪ . ويصور الشكل رقم ٢٨ هذا الوضع حيث إن الزيادة فى الكمية المعروضة من م ك١ إلى م ك٢ كانت أكبر من الزيادة فى الثمن من المستوى ث١ إلى المستوى ث٢ .

شكل رقم ٢٨

منحنى العرض المرن



٢ - محددات مرونـة العرض :

تتأثر مرونة العرض بمجموعة من العوامل أبرزها ما يلى :

أ) حجم المخزون من السلعة :

إذا كـان حجم المخـزون مـن السـلعة كبـيرا أمكـن للمنتجيـن الاستجابة سريعا وفى أقصر مدة للتغير فى الثمـن . فـإذا ارتفـع الثمـن قاموا بطرح كميات كبيرة من المخـزون لتحقيـق أربـاح سـريعة وقبـل تغير الثمـن مـرة أخرى بشـكل سـلبى . فالقـاعدة هـى أن مرونـــة العرض - خاصة فـى المـدى القصـير جـدا - ترتفـع مـع زيـادة حجـم المخزون من السلعة والعكس صحيـح . فـإذا انعـدم المخـزون أو كان قليل الأهمية فانه لن يكون بمقدار منتجى العديد من السلع عـرض كميات إضافية منها فى مدى قصير الأجل للاستفادة من ارتفاع الأثمان .

ب) قابلية السلعة للتخزين :

تزداد درجة مرونة السلعة كلما كانت قابلة للتخزين وتنخفض درجة المرونة كلما قلت قابلية السلعة للتخزين . فإذا انخفضت أثمان الطماطم لن يكون بمقدور غالبية منتجيها سحب المعروض منها من الأسواق وتخزينها انتظارا لارتفاع الثمن من جديد لأن الطماطم سلعة قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها لمدد طويلة . وعلى العكس فإن منتجى معظم السلع المنزلية المعمرة يستطيعون تخزين كميات كبيرة منها إذا انخفضت أثمانها فى السوق على أمل طرحها فى الأسواق من جديد حين يعاود الثمن ارتفاعه .

ج) نوع السلعة :

تتفاوت السلع من حيث حاجتها للوقت لاكتمال إنتاجها . فكلما استغرق إنتاج السلعة وقتا أطول كلما انخفضت مرونة عرضها ، وكلما احتاجت السلعة لوقت أقل فى الإنتاج كلما ارتفعت مرونة عرضها لأنه يكون بمقدور منتجيها الاستجابة بشكل أسرع للتغير فى الثمن . فإذا ارتفع ثمن الأرز فى الأسواق كان بمقدور منتجيه

زيادة حجم المساحات المزروعة ومن ثم عرض الأرز فى فترة قصيرة نسبيا (عام على سبيل المثال) ، ولكن إذا ارتفع ثمن التمر (البلح) فان زيادة الإنتاج لن تكون يسيرة قبل سنوات عديدة لازمة لنمو أشجار النخيل وإثمارها . فدرجة مرونة سلعة الأرز أكبر نسبيا من درجة مرونة سلعة التمر .

د) مرونة عرض عناصر الإنتاج :

تتوقف مرونة عرض السلعة إلى حد كبير على مرونة عرض عناصر الإنتاج . فكلما كانت هذه الأخيرة أعلى كلما كان عرض السلعة أكثر مرونة والعكس بالعكس . فمرونة عنصر الأرض أقل دون شك من مرونة عنصر العمل أو عنصر رأس المال . وتزداد مرونة عرض عناصر الإنتاج مع زيادة قابليتها للانتقال بين فرع إنتاجى وآخر ومع وجود انسياب فى الأسواق (مثل السوق المالية وسوق العمل وسوق العقارات) .

ويتعين أن نضع فى اعتبارنا دائما التفرقة بين الأمد القصير والأمد طويل الأجل . ففى الأمد القصير تكون مرونة عناصر

الإنتاج ومن ثم مرونة العرض أقل بكثير من الأمد الطويـل .ففـى هذا الأخير وحـده يمكن - كما أشرنا من قبل - تغيير كافة عناصر الإنتاج . وهكذا كلما قصرت الفترة الزمنية كلمـا تضـاءلت مرونـة العرض والعكس صحيح.

الفصل الثالث

تحليل سلوك المستهلك

لقد قمنا خلال الفصل السابق بالتعرف على آليات تحديد الثمن من خلال الطلب والعرض . ويلزمنا الآن التعرف على الكيفية التى يتم بها تحديد الطلب والعرض ذاتهما ، وهو ما يتحقق من خلال دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنتج . وبالنسبة لسلوك المستهلك فإن الاقتصاديين قاموا بتحليله من خلال عدة أساليب أبرزها نظرية المنفعة ومنحنيات السواء ، وسنكتفى هنا بعرض الإطار العام لنظرية المنفعة .

أولا - تحليل سلوك المستهلك من خلال نظرية المنفعة :

سوف نتعرض على التوالى للنقاط الآتية : مفهوم المنفعة ، تعظيم المنفعة ، المنفعة الكلية ، المنفعة الحدية ، ظاهرة تناقص المنفعة الحدية ، وأخيرا توازن المستهلك .

١ . ١ - مفهوم المنفعة :

يقوم جوهر النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) على مفهوم طلب المستهلك الذى يتحدد بالمنفعة التى يحصل عليها من وراء استهلاك السلع والخدمات. ويمكن تعريف المنفعة ذاتها بأنها المتعة أو الرضاء الذى يشعر به الفرد عندما يستهلك إحدى السلع أو الخدمات . والواقع أن المنفعة ليست شيئا منظورا ولكنها إحساس ذاتى يشعر به المستهلك عندما يستهلك سلعة أو خدمة ما . فالمنفعة تمثل إشباعا نفسيا داخليا للمستهلك يحصل عليه من استهلاكه للسلعة وذلك بصرف النظر عن أية مفاهيم أخلاقية أو اجتماعية شائعة بخصوص هذه السَلعة . فالسجائر على سبيل المثال ضارة طبيا ومكروهة اجتماعيا ودينيا ومع

ذلك فإنها سلعة يشعر بعض الأفراد بالمتعة والإشباع من وراء استهلاكها . فالسجائر تحقق منفعة لمستهلكيها وان اعتبرت - في رأى الكثيرين - منفعة سلبية أو مضرة . وقد يكون الأصل في السلعة أن تحقق منفعة إيجابية للمستهلك ولكنه يشعر بعد استهلاكه لها بأنها لم تحقق له السعادة أو المتعة التى كان ينشدها كأن يكتشف أحد السائحين أن الرحلة التى أنفق عليها جزءا كبيرا من مدخراته كانت غير ممتعة ومملة ولا تستحق ما بذله من أجلها .

١ .٢ - تعظيم المنفعة :

وفقا للنظرية التقليدية الجديدة فان كل مستهلك رشيد يهدف إلى تعظيم maximization منفعته الذاتية ، أى تحقيق أقصى منفعة ممكنة لنفسه . وهو مدفوع لذلك بسبب مشكلة الندرة الاقتصادية . فاحتياجاته من السلع والخدمات غير محددة على حين أن دخله محدود ولذا يتوجب عليه أن يرشد استهلاكه من السلع والخدمات بما يحقق له أقصى منفعة من إنفاق كل وحدة نقدية من وحدات دخله . وقد سبق أن أشرنا إلى أن آدم سميث يفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل حيث لا تثور مشكلة الندرة إلا بخصوص السلع التى لها قيمة تبادل . أما

الهواء وأشعة الشمس وغيرها من السلع الحيوية التى لها قيمة استعمال فقط فإنها لا تدخل فى حسابات "المستهلك الرشيد" لأنها مجانية ولا ثمن لها .

وهناك الكثير من النقد الذى يوجه للنظرية التقليدية الجديدة فى خصوص نظرية المنفعة . فالواقع أنه فى المجتمع الحديث تلعب الدعاية و الإعلانات دورا كبيرا فى إقناع المستهلكين بشراء سلع معينة لأنها توهمه بإمكانية حصوله على منفعة كبيرة من وراء استهلاكها وغالبا ما يكون ذلك غير حقيقى أو مبالغ فيه . فالمستهلك يشترى السلعة ليس لأنها تحقق منفعة له وإنما لأنه كان ضحية لخداع وسائل الإعلان والدعاية الكاذبة . كذلك أظهرت الدراسات الحديثة فى علم النفس الاقتصادى أن طلب المستهلك على السلعة أو الخدمة لا يكون بالضرورة مدفوعا فقط برغبته فى الحصول على منفعة أو متعة أو إشباع وإنما يمكن أن يكون مدفوعا أيضا بمجرد العادة أو النزوة العابرة أو غير ذلك من عشرات الدوافع النفسية المتباينة . وأخيرا فان اقتصاد السوق الذى أخذ ينتشر فى مختلف أنحاء العالم فى الآونة الأخيرة يميل بطبيعته إلى ترسيخ عقلية الشراء لدى الكثير من المستهلكين . ومن مقتضى هذه العقلية أن

تنطوى عملية الشراء على إنفاق المزيد من النقود دون بحث جدى عن إشباع الحاجات الحقيقية أو الحصول على منافع محتملة من وراء استهلاك الأشياء المشتراة . فسلوك المستهلك المعاصر ليس بالضرورة رشيدا . ولهذه الأسباب وغيرها لا يسلم العديد من الاقتصاديين بأن نموذج طلب المستهلك القائم على مفهوم المنفعة التى تتحقق من وراء استهلاك السلع والخدمات قادر على تفسير السلوك الحقيقى للمستهلكين فى المجتمعات المعاصرة . غير أنه لغرض الشرح سوف نبقى على الافتراض الشائع بأن الدافع الوحيد لطلب المستهلك على السلعة هو الحصول على أقصى منفعة ممكنة منها وذلك سواء كانت هذه المنفعة أخلاقية أم غير أخلاقية ، ضارة أم مفيدة ، شرعية أم غير شرعية ، إيجابية أم سلبية .

ويتم التفرقة فى التحليل الاقتصادى الوحدى بين نوعين من المنفعة : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

١ .٣ - المنفعة الكلية :

تعرف المنفعة الكلية بأنها المنفعة المتحققة لمستهلك سلعة ما من جراء استهلاكه لكمية من هذه السلعة فى مدة زمنية معينة . فإذا

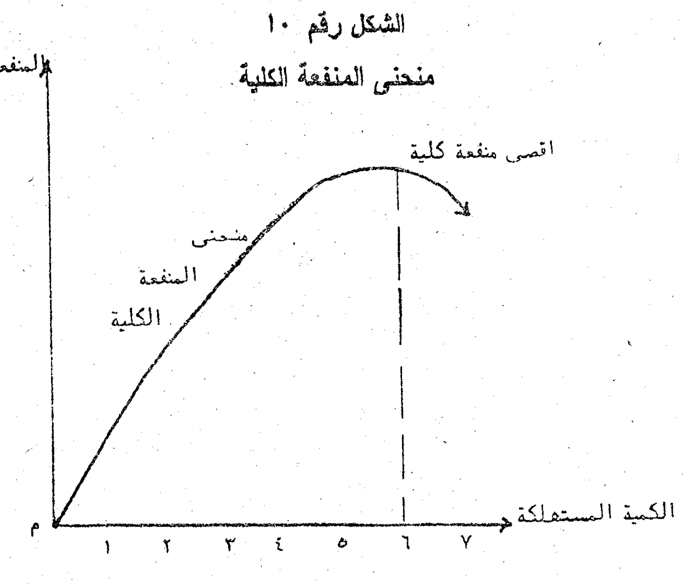
قام المستهلك بتناول ٥ تفاحات خلال يوم فان المنفعة الكلية تساوى ما حصل عليه المستهلك من إشباع نتيجة استهلاك هذه الكمية من التفاح . ولكن رغم تزايد المنفعة الكلية من سلعة ما بزيادة عدد الوحدات المستهلكة منها ، إلا أن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص (فالمنفعة التى يتحصل عليها من استهلاك التفاحة الأولى تفوق المنفعة التى يتحصل عليها من استهلاك التفاحة الثانية ، وهكذا ..) إلى أن يصل المستهلك إلى حد التشبع فلا تضيف الوحدة الإضافية له أية منفعة على الإطلاق (التفاحة السادسة مثلا) ثم إذا تمادى فى الاستهلاك يحقق المستهلك منفعة سالبة (استهلاك التفاحة السابعة) .

ويمكن بتعبير رياضى مبسط أن نعبر عن الفكرة السابقة بأن المنفعة الكلية المتحققة من تناول المستهلك ٥ تفاحات فى اليوم = س ، فى حين أن المنفعة التى يتحصل عليها المستهلك من تناول المنفعة السادسة = صفر ، أما تناول التفاحة السابعة فمنفعته سالبة = ص . وهكذا فان المنفعة الكلية لاستهلاك التفاحات السبع = س + صفر – ص . ويلاحظ هنا أن مجموع المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من تناول التفاحات السبع تكون أقل من مجموع المنفعة التى

يحصل عليها من تناول التفاحات الست . ويمكن تصوير الفكرة السابقة بيانيا على النحو الآتى :

الشكل رقم ١٠

منحنى المنفعة الكلية



٤.١ - المنفعة الحدية :

المنفعة الحدية هى المنفعة التى تضيفها الوحدة الأخيرة من السلعة التى تم استهلاكها . وتوجد علاقة واضحة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية حيث يظهر من التعريف السابق أن المنفعة

الحديـة تساوى مقدار الإضافة للمنفعة الكلية الناتجة عن اسـتهلاك الوحدة الأخيرة . فالمنفعـة الحديـة تساوى المنفعة الكليـة بالنسبة لاستهلاك التفاحة الأولى ، ولكن مع استهلاك التفاحـة الثانيـة يجب أن نبدأ فى التمييز بين المنفعتين الحدية والكلية وهو ما يبدو ظاهرا فى الجدول التالى :

جدول رقم ٤

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

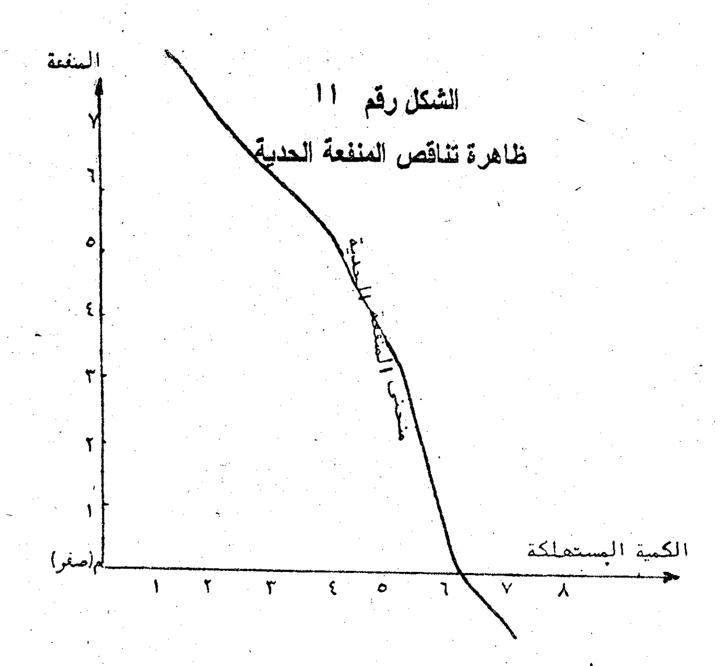
الوحدات المستهلكة من السلعة فى اليوم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
المنفعة الكلية	٨	١٥	٢١	٢٦	٢٩	٢٩	٢٨
المنفعة الحدية	٨	٧	٦	٥	٣	صفر	١-

وتظهر مطالعة الجدول رقم ٤ أن المنفعة الكلية لعدد من الوحدات تساوى مجمل المنافع الحدية لنفس العدد . فالمنفعة الكلية بعد استهلاك التفاحة الرابعة (٢٦) تعادل إجمالى المنافع الحدية للتفاحات الأربع الأولى (٨ +٧ +٦ + ٥ = ٢٦) .

١ . ٥ - ظاهرة تناقص المنفعة الحدية :

لقد لاحظنا فى الجدول السابق أن المنفعة الحدية للسلعة متناقصة ، بمعنى أن منفعة الوحدة الأخيرة دائما أقل من منفعة الوحدة السابقة عليها ، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة أو قانون تناقص المنفعة الحدية . فرغبة الفرد فى طلب السلعة تقل تدريجيا مع زيادة استهلاكه منها لأن درجة تشبعه تزيد بزيادة هذا الاستهلاك .

ويمكن توضيح تناقص المنفعة الحدية للسلعة من خلال الشكل التالى :



الشكل رقم ١١

ظاهرة تناقص المنفعة الحدية

مما تقدم يتضح أن تناقص المنفعة الحدية ما هو إلا انعكاس لتزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص . وهذا أمر منطقى لأن المستهلك لابد وأن يصل إلى نقطة تشبع من السلعة أو حد أقصى من المنفعة الكلية بعد حجم معين من الاستهلاك ، ثم تقل المنفعة الكلية بعد هذا الحد . وكل ذلك بافتراض أن الاستهلاك يتم خلال فترة زمنية محددة .

ويلاحظ من جدول رقم ٤ أنه عندما تساوى المنفعة الحدية صفرا فان المنفعة الكلية تصل إلى أقصى حد لها ، أى إلى نقطة تشبع المستهلك من السلعة . وبعد ذلك يؤدى استهلاك وحدات إضافية لشعور المستهلك بالملل والضيق أو الألم (وفقا لنوع وطبيعة السلع المستهلكة) ، مما يعنى أنه قد دخل فى مجال المنفعة الحدية السالبة ، بحيث تتسبب كل وحدة إضافية من السلعة فى إنقاص المنفعة الكلية التى نالها من استهلاك الوحدات السابقة .

ويستلزم تحقق ظاهرة المنفعة الحدية توافر مجموعة من الفروض أهمها ما يلى:

– أن تكون السلعة أو الخدمة قابلة للانقسام إلى وحدات حتى يمكن تمييز أثر استهلاك كل وحدة على المنفعتين الكلية والسلبية . وهناك كما نعلم سلع بطبيعتها غير قابلة للانقسام مثل السيارة أو الحاسب أو الأجهزة المنزلية .

- أن تكون الوحدات المتتالية من السلعة أو الخدمة متجانسة بحيث يمكن استبدال إحدى الوحدات بالأخرى دون أن يؤثر ذلك على مستوى المنفعة الذى تحققه كل وحدة . فإذا كانت التفاحة الثالثة من نوع أجود من نوع التفاحة الثانية فان منفعتها الحدية قد تكون أكبر رغم أنها تتلوها فى الاستهلاك .

- أن يتم استهلاك السلعة على فترات زمنية متناسبة . فإذا تم استهلاك التفاحات الثلاث الأولى فى فترة الصباح واحدة كل عشر دقائق ثم قام المستهلك بتناول التفاحة الرابعة بعد خمس ساعات فان منفعتها الحدية ستكون غالبا أعلى من المنفعة الحدية للتفاحتين الثانية والثالثة .

- ألا تكون السلعة متميزة بالندرة أو القيمة التاريخية أو الشخصية . فقانون تناقص المنفعة الحدية غير قابل دائما للانطباق فى حالات مثل شراء التحف الفنية النادرة أو اقتناء العملات الأثرية أو جمع طوابع البريد التذكارية .

الفصل الرابع

تحليل سلوك المنتج

يقتضى تحليل سلوك المنتج التعرض لأربع نقاط رئيسية : عناصر الإنتاج ، دالة الإنتاج ، نفقات الإنتاج ، وتوازن المنتج . وسنكتفى هنا بعرض سريع للنقاط الثلاث الأولى .

أولا – عناصر الإنتاج :

يميز الاقتصاديون بين أربعة عناصر هى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم .

١ . ١ - عنصر الأرض أو الطبيعة :

يشمل هذا العنصر كافة الموارد والظروف الطبيعية غير البشرية التي تؤثر في نشاط الإنسان الاقتصادي ويمكن أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجاته الاستهلاكية . ومن هنا يندرج في إطار هذا العنصر الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية التي توجد في باطن الأرض والثروات البحرية والنهرية والمراعي والغابات والشواطئ والشلالات المائية والهواء وأشعة الشمس ، وغير ذلك مما تذخر به الطبيعة التي يحيا فيها الإنسان .

وكان الاقتصاديون في الماضي يقدمون هذا العنصر على أنه ثابت وغير قابل للزيادة أو النضوب . غير أن الإنسان المعاصر اكتشف أن الموارد الطبيعية قابلة للزيادة من خلال تقدم التقنيات الحديثة التي تسمح بمزيد من اكتشاف الثروات الطبيعية واستصلاح الراضي واستنبات بذور جديدة وتحسين السلالات النباتية والحيوانية . ولكن أهم ما اكتشفه الإنسان المعاصر هو أن السلوك الإنساني الاقتصادي غير المسئول قادر على تدمير البيئة المحيطة بالإنسان

وإفناء الثروات التى تذخر بها الطبيعة . فالاستغلال الكثيف لآبار البترول والمناجم يؤدى إلى نضوبها فى فترة قصيرة كما يؤدى التلوث الناجم عن الصناعات الحديثة إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية وانقراض أجناس من الكائنات الحية . وكذلك تقود عمليات التعمير الواسعة المرتبطة بزيادة السكان وتغيير نمط الحياة الاجتماعية إلى تدمير الغابات وتلويث البحار والأنهار والشواطئ وتجريف الأراضى الزراعية وتضييق رقعة المراعى الطبيعية ، وهو ما يؤدى إضافة إلى التلوث الصناعى والذرى إلى إحداث تغييرات بيئية ومناخية تهدد فى المدى الطويل الحياة الإنسانية ذاتها بالانقراض التدريجى .

ويسمى العائد الذى يعطيه عنصر الأرض ريعا . ويتحدد مستوى الريع rent وفقا للنظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية) بعائد أقل الأراضى جودة . وقد شرحنا من قبل تحليل التقليديين وبخاصة ريكاردو لمفهوم الريع وكيفية التفرقة بين مستويات الريوع من خلال فكرة الريع الفرقى أو التفاضلى . ويعمم الاقتصاديون المعاصرون مفهوم الريع ليغطى كافة صور الدخول التى لا تنجم عن مساهمة الإنسان بجهده أو ماله فى العملية الإنتاجية . فناتج الثروة

النفطية يعتبر ريعا ويعتبر أيضا كذلك الدخول التى يحصل عليها الأفراد بسبب مراكزهم الوظيفية أو أوضاعهم الاجتماعية دون بذل أو عطاء ، ومثال ذلك الدخول المتحققة من الرشوة واستغلال النفوذ والفساد الاجتماعى والاقتصادى بكافة صوره و أشكاله .

١ . ٢ - عنصر العمل :

يعرف العمل بأنه المجهود الإنسانى الإرادى الواعى الذى يستهدف إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية . وفى الماضى السحيق كان كل إنسان يستغل قدرته على العمل فى إشباع كافة حاجاته . ولكن الإنسان اكتشف تدريجيا فكرة تقسيم العمل على النحو الذى أوضحناه فى عرضنا لتطور الفكر الاقتصادى منذ أفلاطون و أرسطو وحتى آدم سميث وأتباعه من المدرسة التقليدية .

ويتأثر عرض عنصر العمل فى مجتمع معين بمجموعة من المحددات أهمها العدد الإجمالى للسكان ونسبة القادرين منهم على العمل ومستويات تأهيلهم ومعدلات الأجور في سوق العمل . فالملاحظ

أنه كلما ارتفعت مستويات الأجور كلما زاد الإقبال على العمل خاصة من الفئات التى لا تضطرها ظروفها للبحث عن أية فرصة عمل ، مثل السيدات المتزوجات اللائى يفضلن العمل فى بيوتهن عن العمل بأجور منخفضة . ولا جدال فى أن فرصة الحصول على العمل ومستوى الأجر يتوقفان على مستوى التأهيل الذى يحصل عليه الراغب فى العمل . وتنقسم مستويات التأهيل وكفاءة العمال إلى مراتب متعددة يمكن اختصارها فى ثلاثة : مهارة عالية ، مهارة متوسطة ، ومهارة منخفضة . غير أن العاملين ذوى المهارة العالية لا يضمنون دائما الحصول على فرصة عمل أو الاستمرار فى عملهم لأن ذلك يتوقف على عوامل أخرى مثل معدل البطالة فى المجتمع والتغير فى طرق وفنون الإنتاج وحالة الكساد أو الازدهار التى يمر بها الاقتصاد الوطنى .

وقد رأينا أن مستوى الأجور يتحدد عند الاقتصاديين التقليديين (سميث وريكاردو على وجه الخصوص) عند حد الكفاف . ولكن هذه الفكرة لم تعش طويلا حيث يرى أنصار المدرسة التقليدية الجديدة أن الأجر يتحدد وفقا لمستوى الكفاءة الإنتاجية للعامل ، فيرتفع أجر العامل مع زيادة مستوى تأهيله وخبرته وكفاءة أدائه . غير أن

هنـاك عوامـل أخـرى مؤسسـية تحـد مـن مرونـة العلاقـة بيـن الأجـر والكفاءة الإنتاجية للعامل . فقد تقيد القوانين أو اللوائح أو العقود الجماعيـة للعمـل إمكانيـة تغيير الأجـر صعـودا أو هبوطـا تبعـا لتغير مستوى الكفاءة الإنتاجية للعامل . وتجدر الإشـارة أخيرا لوجـود تفـاوت فـي مستويات الأجـور مـن دولـة إلـى أخـرى بالنسبة لعـاملين يحوزون مستوى الكفاءة الإنتاجية ذاته وذلك بسبب اختـلاف ظـروف سوق العمل والأوضاع الاقتصادية الكلية من دولة إلى أخرى .

١ . ٣ - عنصر رأس المـال :

يتمثل عنصر رأس المال capital فى رصيد المجتمع فـى وقت معين من كافة الموارد التى صنعها الإنسان لتساعده فى إشباع حاجاتـه بطريق مباشر أو غير مباشر . ويقسـم الاقتصـاديون رأس المال تقسيمات عديدة من أهمها ما يلى :

* **رأس المال الثابت** fixed capital **ورأس المـال المتـداول أو المتغير** circulating capital or working capital . فـالنوع الأول لا يستهلك من جراء استعمالـه مـرة واحـدة مثل المبانى والمعدات

والتجهيزات . أما النوع الثانى فيستهلك متى استخدم مرة واحدة مثل المواد الأولية المستخدمة فى الإنتاج والسلع نصف المصنعة . وتكمن أهمية هذا التقسيم بالنسبة للمنتجين فى أنهم يتحملون نفقات رأس المال الثابت فى كافة مستويات الإنتاج بحيث أن انخفاض حجم الإنتاج لا يقابله فى المدى القصير انخفاض فى نفقات رأس المال الثابت ، ومن ثم فانه يمثل عنصر المخاطرة الرئيسى فى المشروع الإنتاجى . أما رأس المال المتداول أو المتغير فيسهل التحكم فيه وتعديل حجمه المستخدم فى الإنتاج تبعا للتغير فى مستوى الطلب على منتجات المشروع ، فتتم زيادته عندما يرتفع هذا الطلب ويسهل خفضه عندما يتدهور مستوى الطلب .

* **رأس المال الإنتاجى** productive capital **ورأس المال الاجتماعى الثابت** social overhead capital . **ويتمثل النوع الأول** فى كافة صور رأس المال التى تستخدم بصورة مباشرة فى إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية . أما النوع الثانى فلا يساهم بصورة مباشرة فى عمليات الإنتاج ومثاله البنية الأساسية (الطرق ، الجسور ، الموانئ ، المطارات ، وسائل الاتصال بكافة صورها ، ..الخ) والبنية الاجتماعية (المستشفيات ، المدارس والجامعات ، المساكن ، مرافق رعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعى ، ..الخ) .

ويتكون رأس المال من خلال عمليتين هامتين هما الادخار والاستثمار . والادخار هو تجنيب جزء من الدخل الذى يحصل عليه الفرد وحجبه عن الاستهلاك . وكان الاعتقاد السائد عند الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيكيين) هو أن الادخار يذهب دائما إلى الاستثمار وبالتالى فهما متساويان . غير أن كينز قد أبرز - كما سنرى بالتفصيل عند دراستنا للتحليل الاقتصادى الكلى - وجود تفاوت بين الادخار والاستثمار . ويشكل الاستثمار عملية الاستخدام الفعلى لرأس المال فى العمليات الإنتاجية . وينقسم الاستثمار إلى نوعين : **استثمار إحلالى** يتضمن إحلال رأس مال جديد محل رأس المال المستهلك ، و**استثمار صافى** يتعلق بإضافة رأس مال جديد مما يزيد من الطاقة الإنتاجية الكلية .

١. ٤ - عنصر التنظيم :

يتمثل عنصر التنظيم entrepreneurship فى عمل المنظم entrepreneur الذى يقوم بتجميع عناصر الإنتاج الأخرى (الأرض ، العمل ، رأس المال) واستخدامها فى عملية إنتاجية معينة

يقرر القيام بها ويتحمل مخاطرها . وقد رأينـا كيـف اهتـم جـان باتيست ساي بدور المنظـم وكيـف مـيز للمـرة الأولـى بينـه وبيـن دور الرأسـمالى (صـاحب رأس المـال) . ويؤكـد العديـد مـن الاقتصاديين الأكثر معاصرة أن المنظم هـو المحـرك الرئيسـى للنشـاط الاقتصادى فى المجتمع الحديث . غير أن طبيعة دور المنظم قد تطورت فى ظل الرأسمالية المعاصرة حيث حدث انفصال يكـاد يكـون تامـا بيـن الملكيـة والإدارة خاصـة فـى الشـركات المسـاهمة الكـبرى . فلا يشترط أن يكون المنظم مالكا أو مساهما فـى رأس المـال ومـن ثـم فان أعباء المخاطر الناجمة عن إدارته للشـركة تقـع علـى المسـاهمين وليس عليه شخصيا . غير أن المنظم بـالمعنى الاقتصـادى ليـس مجرد إدارى أو مدير للمشروع الإنتاجى ولكنه صاحب رؤية وموهبـة ومبادرة يوظفها جميعـا فـى خدمـة المشـروع . ومـن أبـرز مهـام المنظم العمل على إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة واكتشاف طرق إنتاجية وأساليب إدارية جديدة .

١ . ٥ - مزج عناصر الإنتاج :

تستخدم عناصر الإنتاج الأربعة المشار إليها سالفا فى كل عملية إنتاجية . ولكن يبقى التساؤل حول نسب المزج بينها لتحقيق ناتج معين . فقد تستخدم كمية كبيرة من عنصر العمل مع كميات صغيرة من العناصر الأخرى ، أو على العكس تستخدم كمية صغيرة من عنصر العمل فى مقابل كميات كبيرة من كل أو بعض العناصر الأخرى . ولا جدال فى أن المشروع فى سعيه لتخفيض نفقات الإنتاج سوف يستخدم قدر الإمكان العنصر الرخيص نسبيا ويقلل من استخدامه للعناصر المرتفعة الثمن . وفى ضوء هذه الحقيقة عادة ما يلجأ المشروع إلى واحد من الفنون الإنتاجية الآتية :

- **فن إنتاجى كثيف الاستخدام للعمل** intensive labour وذلك فى حالة ما إذا كانت نفقة عنصر العمل أقل من نفقة العناصر الأخرى خاصة رأس المال .

- **فن إنتاجى كثيف الاستخدام لرأس المال** capital intensive وذلك فى حالة ما إذا كانت نفقة عنصر رأس المال أقل من نفقة العناصر الأخرى خاصة العمل .

- **فن إنتاجى كثيف الاستخدام للأرض** land intensive وذلك فى حالة ما إذا كانت نفقة عنصر الأرض أقل من نفقة عنصرى العمل ورأس المال .

وهكذا يتحقق المزج الأمثل أو الأكثر كفاءة لعناصر الإنتاج إذا تم إنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات خلال فترة زمنية معينة بأدنى نفقة ممكنة . ولكن قدرة المشروع على إعادة مزج عناصر الإنتاج تتوقف على توافر فرضان :

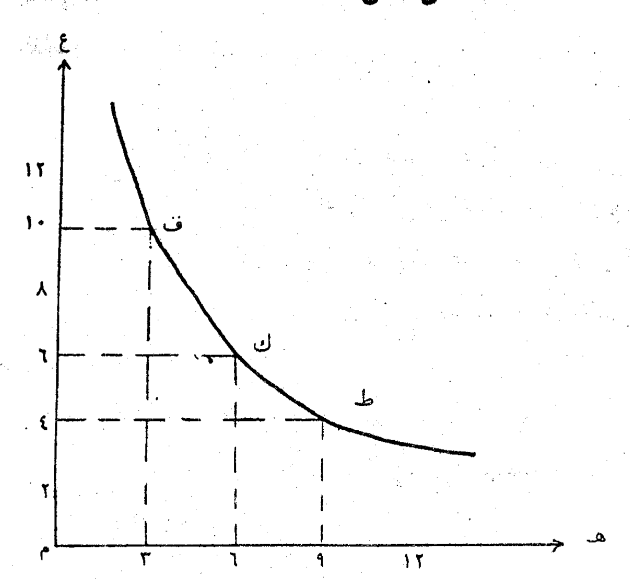
- القدرة على إحلال كمية من عنصر إنتاجى معين محل كمية من عنصر إنتاجى آخر دون أن يتأثر الناتج الكلى . ويقتضى ذلك أن تكون العناصر المستخدمة فى العملية الإنتاجية بديلة ، أى قابلة لأن تحل كل منها محل الأخرى .

- القدرة على الاختيار بين عدد كبير من الطرق الفنية التى تجعل عملية الإحلال وإعادة المزج بين عناصر الإنتاج ممكنة من الناحية الواقعية .

ويمكن إظهار طريقة مزج العناصر من خلال منحنى الناتج المتساوى equal product curve ويطلق عليه أيضا منحنى سواء الإنتاج product indifference curve لتشابهه مع منحنى سواء الطلب الذى تناولناه سالفا .

شكل رقم ١٢

منحنى الناتج المتساوى



وكما يبدو من الشكل رقم ٣٨ فإنه يمكن مزج عنصرى الإنتاج ع و هـ لإنتاج ١٠٠ وحدة من سلعة معينة فى فترة زمنية معينة بأكثر من طريقة :

- فوفقا للطريقة ف يمكن إنتاج الكمية المطلوبة باستخدام ١٠ وحدات من العنصر ع + ٣ وحدات من العنصر هـ .
- ووفقا للطريقة ك يمكن إنتاج الكمية ذاتها باستخدام ٦ وحدات من العنصر ع + ٦ وحدات من العنصر هـ .
- ووفقا للطريقة ط يمكن إنتاج الكمية ذاتها باستخدام ٤ وحدات من العنصر ع + ٩ وحدات من العنصر هـ .

وهكذا فإن الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى الناتج المتساوى يعنى أن هناك عملية إحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة . ولكن تجدر ملاحظة أن درجة الإحلال بين العناصر الإنتاجية ليست كاملة ، وهذا هو سبب تحدب منحنى الناتج المتساوى تجاه نقطة المركز أو الأصل . ويقوم المنتج بالاختيار بين الطرق المختلفة لمزج عناصر الإنتاج وفقا لارتفاع أو لانخفاض نفقة كل عنصر من

هذه العناصر . فإذا كانت نفقة العنصر ع (العمل مثلا) أقل من نفقة العنصر هـ (رأس المال مثلا) فان المنتج سيختار طريقة المزج ف بدلا من الطرق الأخرى حيث يعتمد أساسا على استخدام العنصر الرخيص . أما إذا كانت نفقة العنصر هـ أقل من نفقة العنصر ع فانه سيختار الطريقة ط . وإذا تساوت نفقة العنصرين فانه يمكن للمنتج أن يختار الطريقة ك أو إحدى الطريقتين الأخريين .

ثانيا - دالة الإنتاج :

يمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا بالمعادلة البسيطة الآتية :

ج = د (ض ، ع ، س ، ظ)

أى أن حجم الإنتاج (ج) يتوقف على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة : الأرض (ض) والعمل (ع) ورأس المال (س) والتنظيم (ظ) .

غير أن القياس الكمى للأهمية النسبية لمساهمة كل عنصر من هذه العناصر فى العملية الإنتاجية يثير مشكلة من الناحية العملية . فالواقع أن هذه العناصر غير متجانسة تماما . فإذا كان يسهل قياس مساهمة عنصر العمل أو عنصر رأس المال أو حتى عنصر الأرض قياسا كميا فان ذلك يصعب فى حالة عنصر التنظيم . فما هو المعيار المناسب لتقدير مقدار كفاءة المنظم ومدى مساهمته فى تحسين زيادة حجم الإنتاج الكلى ؟

وللتغلب على هذه الصعوبة ولتيسير الشرح نفترض ما يلى :

- أن عناصر العمل والأرض ورأس المال متجانسة ، وبالتالى يمكن قياس كمياتها المستخدمة فى الإنتاج كميا (عدديا) .

- أن عنصر التنظيم الذى يصعب قياسه كميا لتفاوت مهارات وقدرات المنظمين كيفيا لا يتغير فى الفترة القصيرة ، وبالتالى لا ندخله صراحة فى معادلة دالة الإنتاج فى هذه الفترة . فهو يعامل معاملة العناصر الثابتة التى لا تتغير فى الأمد القصير ، ولكنه يحسب ضمن دالة الإنتاج فى الفترة طويلة الأجل .

- أن مستوى المعرفة التقنية (التكنولوجية) يظل ثابتا خلال الفترة الزمنية لعملية الإنتاج . والهدف من هذا الافتراض هو أن نرجع التغيرات فى كمية الناتج الكلى إلى التغيرات فى كميات عناصر الإنتاج وحدها دون أية عوامل أخرى خارجية .

مما سبق تتضح أهمية التمييز بين دالة الإنتاج فى المدى القصير ودالة الإنتاج فى المدى الطويل ، ولذا سوف نتناولهما على التوالى :

٢ . ١ - دالة الإنتاج فى المدى القصير :

تتميز ظروف الإنتاج فى الفترة قصيرة الأجل بأنه لا يمكن تغيير عناصر الإنتاج الثابتة بالزيادة أو النقصان وإنما يمكن فقط تغيير كافة عناصر الإنتاج المتغيرة . ولغرض الشرح سنفترض أن مصنع إنتاج الحاسبات الذى أشرنا إليه من قبل يستخدم عنصرين إنتاجيين هما العمل ورأس المال ، وأن العنصر الأول متغير بينما يكون العنصر الثانى ثابتا فى المدى القصير . ومن ثم فان تغيير

الكمية المستخدمة من عنصر العمل مع بقاء الكمية المستخدمة من عنصر راس المال ثابتة يؤدى إلى تغيير نسب مزج عناصر الإنتاج المستخدمة . وينجم عن هذا التغيير ظاهرة اقتصادية تسمى " **قانون النسب المتغيرة** " Law of variable proportions أو " **قانون تناقص الغلة** " Law of diminishing returns . وللتعرف على هذه الظاهرة يتعين التفرقة بين ثلاثة مقاييس للناتج :

- **الناتج الكلى** total product الذى يتمثل فى إجمالى الكمية المنتجة من السلعة (الحاسبات) خلال فترة العملية الإنتاجية (ج) .

- **الناتج المتوسط** average product الذى يتمثل فى الناتج الكلى مقسوما على الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج . فعلى سبيل المثال : الناتج المتوسط لعنصر العمل ع = ج / ع .

- **الناتج الحدى** marginal product الذى يتمثل فى مقدار التغيير فى الناتج الكلى المترتب على استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى المتغير (عنصر العمل فى مثالنا) . ويمكن التعبير أيضا عن الناتج الحدى بأنه ناتج الوحدة

الأخيرة المستخدمة من العنصر الإنتاجى المتغير . فإذا كانت ج١ هى الناتج الكلى ثم تغيرت بعد إضافة وحدة من العنصر المتغير إلى ج٢ فان الناتج الحدى = ج٢ – ج١ .

ومضمون قانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص العائد أو الغلة أنه بزيادة العنصر الإنتاجى المتغير مع ثبات باقى العناصر فان الناتج الكلى يتزايد أولا بمعدل متزايد ثم يستمر فى التزايد بمعدل متناقص ، ولكن بعد حد معين يأخذ فى التناقص . وبالنسبة للناتج الحدى فان إضافة وحدات جديدة من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة تؤدى فى مرحلة أولى إلى زيادة الناتج الحدى الذى يبدأ بعد فترة فى التناقص إلى أن يصل إلى صفر ثم يصبح سالبا فى مرحلة لاحقة .

ولتوضيح الفكرة السابقة فإننا قد عرضنا فى الجدول رقم ٨ لتطور الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط فى مصنع إنتاج الحاسبات على اثر التغير فى عنصر العمل مع ثبات عنصر رأس المال (أو بقية العناصر الأخرى) خلال فترة العملية الإنتاجية التى نفترض أنها تستمر لمدة شهر .

جدول رقم ٨

مثال توضيحي لقانون تناقص الغلة

العنصر مليون جنيه	العنصر المتغير (ع) عامل	الناتج الكلى وحدة حاسب	الناتج المتوسط ج/ع	الناتج الحدى Δ ج/ Δ ع	المرحلة
١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	الأولى
١٠٠	١	٥	٥	٥	
١٠٠	٢	١٢	٦	٧	
١٠٠	٣	٢٠	٦,٧	٨	
١٠٠	٤	٣٠	٧,٥	١٠	
١٠٠	٥	٤٢	٨,٤	١٢	
١٠٠	٦	٥٠	٨,٣	٨	الثانية
١٠٠	٧	٥٥	٧,٩	٥	
١٠٠	٨	٥٥	٦,٩	صفر	
١٠٠	٩	٥٣	٥,٩	-٢	الثالثة
١٠٠	١٠	٥٠	٥	-٣	
١٠٠	١١	٤٦	٤,٢	-٦	

وعند مطالعة الجدول السابق يمكننا ملاحظة ما يلى :

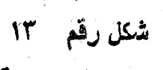
- الناتج الكلى يساوى مجموع النواتج الحدية عند أى مستوى من التغير يصيب عنصر العمل أو العنصر المتغير .

- الناتج الحدى يساوى الإضافة إلى الناتج الكلى بعد تشغيل عامل جديد ، أى استخدام وحدة إضافية من العنصر المتغير . فهو محصلة قسمة التغير فى الناتج الكلى على التغير فى عنصر العمل .

- الناتج المتوسط هو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الكلى على عدد العمال .

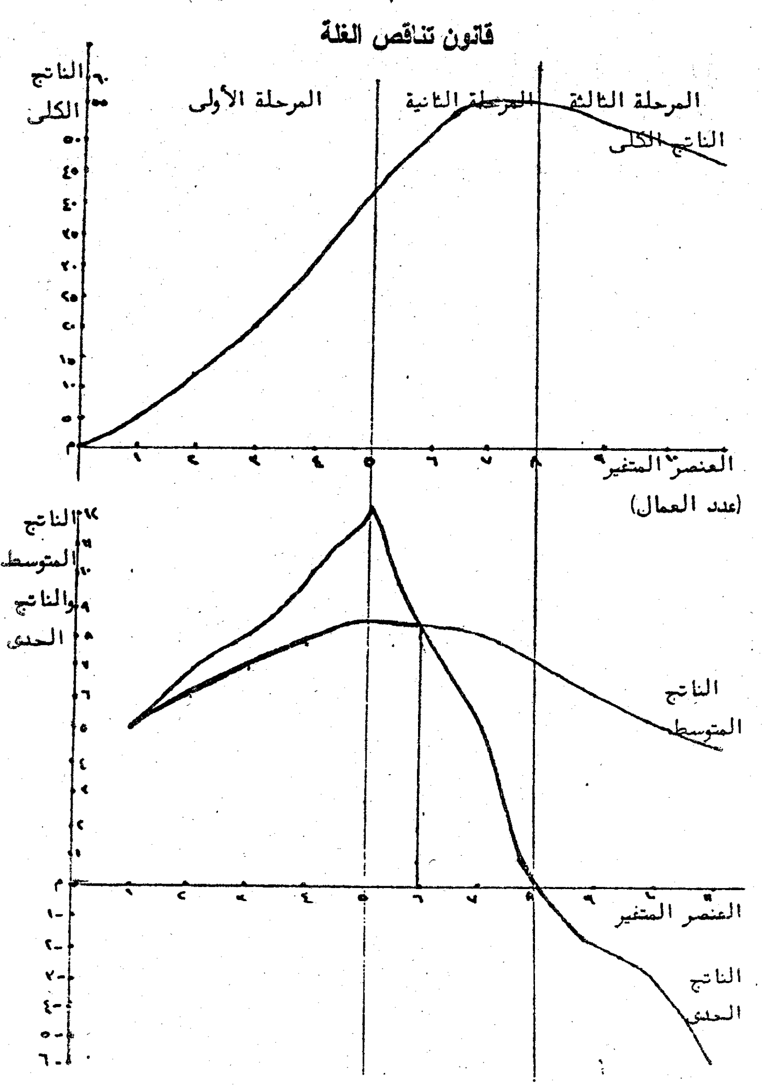
ومن الجدول السابق يمكننا أن نلاحظ أيضا أن المرحلة الأولى تتميز بارتفاع الناتج الكلى بمعدل متزايد وكذلك يتزايد كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط . بينما نجد أنه فى المرحلة الثانية يرتفع الناتج الكلى بمعدل متناقص فى حين يتناقص كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط . وفى المرحلة الثالثة يتناقص أيضا الناتج الكلى والناتج المتوسط ، أما الناتج الحدى فيتناقص بمعدل سالب .

ويصور الشكل رقم ٣٩ التطور الذى يصيب الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى فى المراحل الثلاث المشار إليها فى الجدول رقم ٨ ، الأمر الذى يظهر بوضوح مضمون قانون تناقص الغلة .



شكل رقم ١٣

قانون تناقص الغلة



وتجدر الإشارة إلى أن دافيد ريكاردو كان من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا الصيغة المعاصرة لقانون تناقص الغلة ولكنه كان - كما أسلفنا - يقصر استخدامه على تفسير التغير فى الناتج الزراعى من خلال مفهوم الريع الفرقى أو التفاضلى . وقد وسع الاقتصاديون المعاصرون فى استخدام قانون تناقص الغلة لينطبق على الناتج بكافة صوره الزراعية والصناعية والإدارية .

٢ . ٢ - دالة الإنتاج فى المدى الطويل :

أشرنا من قبل إلى أن المشرع لا يستطيع إجراء تغييرات فى عناصر الإنتاج الثابتة مثل المبانى والمنشآت والمعدات فى الفترة قصيرة الأجل ، ولكنه يستطيع تغيير الكميات المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج المتغيرة منها والثابتة فى الفترة طويلة الأجل ، وفى هذه الحالة يقال أن حجم المشروع قد تغير . ولتيسير شرح سلوك المنتج فى هذه الفترة سوف نفترض ثبات نسب المزج بين عناصر الإنتاج ، بمعنى أن كل عنصر منها سوف تتم زيادته بالنسبة نفسها التى تزاد بها العناصر الأخرى . فإذا زيد رأس المال بنسبة

١٠٪ فانـه سـوف يتـم زيـادة عنصـر العمـل بنسـبة ١٠٪ أيضـا .
وسنرمز لمقدار التغير فى عناصر الإنتاج بالرمز ت بينما نرمز
لمقدار تغير الناتج الكلى بالرمز ج . ومن ثم يمكننا صياغة
معادلة دالة الإنتاج فى المدى الطويل على النحو الآتى :

جـ ج = د (ت ض ، ت ع ، ت س ، ت ظ)

فـإذا كـانت جـ = ١٠٪ فـان هـذا يعنـى أن النـاتج قـد ارتفـع
بمقدار ١٠٪ فى الفترة طويلة الأجل ، وإذا كانت ج = ١٠٠٪ فـان
هذا يعنى أن الناتج قد تضاعف فى الفترة طويلة الأجـل . وكذلك فانـه
إذا كـانت ت = ١٠٪ فـان هـذا يعنـى أن كميـة عنـاصر الإنتـاج
المستخدمة (أو حجم المشروع) قد زادت بمقدار ١٠٪ فـى الفترة
طويلة الأجل ، وهكذا .

والواقع أن العلاقة بين جـ (زيادة الناتج فى المدى الطويـل) و
ت (زيـادة حجـم المشـروع فـى المـدى الطويـل) لا تخـرج عـن أحـد
احتمالات ثلاثة :

أ - أن جـ = ت أى أن الناتج الكلى قد تغير بنفس النسبة التـى
تغيرت بها عناصر الإنتاج . ويطلق على هذه الحالـة ثبـات غلـة
الحجم constant returns to scale .

ب - أن جـ > ت أى أن الناتج الكلى قد تغير بنسبة أكبر من نسبة تغير عناصر الإنتاج ، أو بتعبير آخر فان تغير حجم المشروع (أو زيادة استخدام عناصر الإنتاج) قد أدى إلى تزايد أكبر فى الغلة أو العائد . ويطلق على هذه الحالة تزايد غلة الحجم increasing returns to scale .

ج - أن جـ < ت أى أن الناتج الكلى قد تغير بنسبة أقل من نسبة تغير عناصر الإنتاج ، أو بتعبير آخر فان تغير حجم المشروع لم يؤد إلى تغير بنفس النسبة وإنما إلى تغير بنسبة أقل . فعلى سبيل المثال رغم حدوث زيادة مقدارها ٥٠٪ فى ت فان جـ لم ترتفع إلا بمقدار ٢٠٪ فقط . ويطلق على هذه الحالة تناقص غلة الحجم decreasing returns to scale .

وقد لاحظ الاقتصاديون أن زيادة حجم المشروع تسمح عادة بتحقيق زيادة أكبر فى ناتج المشروع ، فيحقق المشروع ما يطلق عليه حينئذ الوفورات الداخلية للحجم internal economies of scale . ولكن استمرار المشروع فى توسعة حجمه أو نطاقه يؤدى فى مرحلة تالية إلى إلى تناقص غلة الحجم وهو ما يطلق عليه بتعبير آخر الفواقد الداخلية للحجم internal diseconomies of scale .

ومن أهم العوامل التى تؤدى إلى تحقق وفورات داخلية للحجم ما يلى :

- **العوامل الفنية :** تؤدى زيادة حجم المشروع إلى تقسيم أكثر كفاءة للعمل مما يزيد من إنتاجية العاملين ، كما تؤدى هذه الزيادة إلى التوسع فى استخدام الآلات والتقنيات الأكبر والحدث والى الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع . ويقود ذلك إلى خفض النفقة المتوسطة للإنتاج .

- **العوامل المالية والتجارية :** تتعاظم القوة التفاوضية للمشروع مع زيادة حجمه ، فيستطيع حينئذ أن يحصل على تسهيلات ائتمانية بيسر وبشروط أفضل من المشروع الصغير ، كما يستطيع أن يحصل على المواد الداخلة فى الإنتاج بأسعار أفضل بالنظر لأهمية الطلب الذى يمثله لدى موردى هذه المواد وللمكانة و للثقة التى يحظى بها فى السوق . وتؤدى زيادة حجم المشروع إلى انخفاض النفقات المتوسطة التى يتحملها فى مجال التسويق والدعاية والإعلان لأن عبء هذه النفقات يتوزع على عدد أكبر من الوحدات المنتجة .

*- **العوامل الإدارية :** تعتبر الإدارة من عناصر الإنتاج التى لا تقبل التفريد أو التجزئة ، فهى ضرورية لأى مشروع مهما بلغ حجمه ، ومن ثم فانه كلما زاد حجم المشروع كلما توزعت نفقات الإدارة على حجم أكبر من الوحدات المنتجة مما يقلل من نفقتها المتوسطة . ويؤدى كبر حجم المشروع إلى تمكينه من الاستفادة بخبرات المتخصصين والموظفين الأكفاء والمستشارين الذين لا يتمكن المشروع الصغير من تحمل نفقات تشغيلهم لديه . كذلك تتمكن المشروعات الكبيرة وحدها من الإنفاق على البحوث والتطوير لتحسين مستوى ونوعية المنتجات ورفع إنتاجية العاملين . ويؤدى ذلك كله إلى خفض نفقات المشروع ومن ثم زيادة حجم الأرباح التى يحققها .

أما أبرز العوامل التى تؤدى إلى الفواقد الداخلية للحجم فهى صعوبة التخطيط والإدارة والرقابة على المشروع والعاملين فيه إذا تجاوز حجمه الحد المعقول . فبعد هذا الحد يحدث نوع من التسيب وتزداد التعقيدات الادارية وتتضخم نفقات التشغيل والمصروفات المباشرة وغير المباشرة ، فضلا عن أن مزايا اقتصاديات الحجم تأخذ فى التآكل تدريجيا بعد تشغيل المعدات والتجهيزات بأقصى طاقتها .

ونشير الآن إلى ظاهرة أخرى هى ظاهرة الوفورات والفواقد الخارجية للحجم . فالمشروع المقام فى بيئة صناعية متكاملة يتمتع غالبا بمزايا اقتصادية أو وفورات ليس لها علاقة بحجمه ويطلق عليها " **الوفورات الخارجية** " external economies لأنها خارجية بالنسبة للمشروع ولا يتوقف وجودها على إرادة المشروع أو سياسته الداخلية وحدها . ويترتب على وجود الوفورات الخارجية عموما ارتفاع مستوى ناتج المشروع رغم عدم حدوث زيادة فى عناصر الإنتاج (أى أن جـ تزيد رغم ثبات ت) .

وترجع الوفورات الخارجية للمزايا التى تحصل عليها المشروعات من انتمائها لنشاط صناعى متطور فى بلد ما أو لتجمعها فى منطقة واحدة وتكاملها من ناحية الإنتاج والعرض والتسويق وقيام اعتماد متبادل بينها . فعلى سبيل المثال تستفيد مشروعات الألبسة الجاهزة من وجود مشروعات الغزل ومشروعات النسيج بالقرب منها ، وكذلك فان مشروعات إنتاج السيارات تستفيد من وجود مصانع إنتاج الإطارات والصناعات المغذية الأخرى بالقرب منها . وبالإضافة لذلك فان تركز المشروعات يؤدى إلى اهتمام الحكومة بالمرافق المختلفة فى المنطقة الصناعية .

ولكن قد يؤدى تكدس المشروعات فى منطقة واحدة لظهـــور " **الفوائد الخارجية** " external diseconomies مما يحمـل المشـروعات نفقـات إضافيـة مقارنـة مـع حالـة تواجدهـا فـى منـاطق أقـل ازدحامـا بالمشـروعات . فوجـود ضغـوط علـى التيـار الكهربـائى أو إمدادات المياه والغاز أو وجود نقص فى المساكن أو الخدمات المتاحـة للعاملين أو تزايد خطر انتشار الحرائق أو عمليات السرقة والسطو أو ارتفاع نسب التلوث الصناعى تشكل جميعها صـورا للفوائد الخارجيـة التى قد تتعرض لها المشروعات فى المراكز الصناعية المزدحمة .

ثالثـا - نفقـات الإنتاج :

يفترض الاقتصاديون التقليديون أن المنتج يسلك سـلوكا رشـيدا يسعى دائما من خلاله لتعظيم أرباحه . ويتم ذلك من خلال تحقيق أكبر فـارق ممكـن بيـن نفقـات الإنتـاج الكليـة والإيـرادات الكليـة . ويفـترض التقليديـون أيضـا سـيادة مبـدأ المنافسـة التامـة فـى السـوق الاقتصاديـــة ومن ثم فان المنتج لا يستطيع وحـده التحكم لا فى أثمان

المواد الأولية التى يستخدمها فى العملية الإنتاجية (المدخلات) ولا فى أثمان السلع التى ينتجها (المخرجات) . غير أن المنتج يملك دائما زيادة كفاءة الإنتاج بحيث يقلل نفقات الإنتاج إلى أدنى حد ممكن ، الأمر الذى ييسر له تصريف منتجاته ومواجهة المنافسة المحتملة من المنتجين الآخرين.

وتنقسم نفقات الإنتاج إلى ظاهرة وضمنية ، خاصة واجتماعية وخارجية ، ثابتة ومتغيرة ، كلية ومتوسطة وحدية . وهى تقسيمات سوف نتناولها بالتفصيل فى الفقرات التالية .

٣. ١ – النفقات الظاهرة والنفقات الضمنية :

يختلف مفهوم النفقة فى علم الاقتصاد عن مفهوم التكلفة فى علم المحاسبة . فالمفهوم الأول يتضمن إلى جانب التكاليف (أو النفقات الظاهرة) النفقات غير الظاهرة أو الضمنية . ومن أمثلة **النفقات الظاهرة** ما يدفعه المشروع فى مقابل شراء المواد الأولية أو استئجار العمال أو استهلاك المعدات الرأسمالية . **أما النفقات**

الضمنية فهى لا تأخذ شكل مدفوعات صريحة أو مباشرة ومن أمثلتها الجهد الذى يبذله صاحب المشروع ورأس المال الذى يوظفه فى مشروعه . فعلى سبيل المثال إذا كان صاحب مشروع النسيج الصغير الذى أشرنا إليه من قبل قد أقام هذا المشروع من مدخراته التى بلغت ٥٠ ألف جنيه وتولى بنفسه أعمال الإدارة والتسويق ، وحقق المشروع دخلاً مقداره ٦٠ ألف جنيه فى السنة على حين بلغت التكاليف الإجمالية ٥٠ ألف جنيه ، فان المحاسب سوف يخلص إلى أن هناك ربحا صافيا مقداره ١٠ آلاف جنيه . أما الاقتصادى فيحسب الأمور على نحو مختلف . فإذا كان بإمكان صاحب المشروع أن يستعين بشخص آخر ليتولى إدارة مشروعه وتسويق منتجاته ، وكان الأجر المتوسط لمثل هذا الشخص هو ٥٠٠ جنيه شهريا ، أى ٦ آلاف جنيه فى السنة ، فان الاقتصادى سوف يتجه إلى تجنيب مقابل هذا المبلغ من الأرباح واعتباره حقا لرب العمل مقابل إدارته للمشروع ، فهو يمثل نفقة ضمنية وليس ربحا . ومن ثم فان الربح الصافى للمشروع سيكون فقط ٤ آلاف جنيه خلال السنة . بل إن الاقتصادى لن يتوقف فى تحليله للنفقات الضمنية عند هذا الحد وإنما سوف يفترض أنه كان بإمكان صاحب المشروع بدلا من استثماره لمدخراته فى مصنع النسيج

أن يتجه لشراء سندات أو أذون الخزانة العامة أو أن يودع هذه الأموال لدى البنوك ويحصل مثلا على عائد صاف متوسط مقداره ١٠ ٪ سنويا . وفى هذه الحالة فان العائد الصافى الذى كان سيحصل عليه صاحب المشروع لو استخدم مدخراته (٥٠ ألف جنيه) على نحو مختلف سيصل إلى ٥ آلاف جنيه بدلا من ٤ آلاف جنيه . أى أن المشروع لم يحقق فى واقع الأمر لصاحبه ربحا وإنما حقق خسارة خلال السنة محل الاعتبار . فالواجب حساب نفقة استخدام المشروع لرأس المال أو الاحتياطيات فى ضوء سعر الفائدة السائد فى السوق أو فى ضوء عائد استثمار هذه المبالغ فى مشروعات أخرى.

هذا الفارق بين حساب المحاسب للتكاليف أو النفقات الظاهرة (والذى انتهى إلى وجود ربح صاف مقداره ١٠ آلاف جنيه) وحساب الاقتصادى للنفقات الظاهرة والضمنية معا (والذى انتهى إلى وجود خسارة صافية مقدارها ألف جنيه) يبرز حقيقة أن مفهوم الربح لدى الاقتصاديين التقليديين الجدد (النيوكلاسيكيين) يعنى أساسا الربح الفائض أو الزائد بعد خصم كافة صور النفقات الظاهرة والضمنية وبخاصة نفقة جهد رب العمل ونفقة **الفرصة البديلة** opportunity cost لاستخدام راس المال .

٢ - النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية والنفقات الخارجية :

النفقة الخاصة private cost هى النفقة منظورا إليها من وجهة نظر المنتج أو المشروع . أما **النفقة الاجتماعية** social cost فهى النفقة منظورا إليها من وجهة نظر المجتمع ككل .

والواقع أن كل نشاط اقتصادى يرتب نفقة اجتماعية . ويتم تغطية جزء من هذه النفقة بواسطة المتسبب فيها فتصبح نفقة خاصة لهذا المشروع (أو الشخص) بينما يتبقى جزء من هذه النفقة بدون تغطية أو تعويض ، فتنشأ من ثم فجوة بين النفقة الاجتماعية الكلية ومجموع النفقات الخاصة .

ولنعطى مثالا على ذلك مشروعا لإنتاج الأسمدة أو الكيماويات . فمثل هذا المشروع يستخدم موادا أولية وخدمات تشكل نفقات costs على المشروع يتم تعويضها عن طريق بيع المنتج النهائى والحصول على ثمنه . وهكذا فان المشروع يتحمل - وفقا لآليات نظام السوق - عبء النفقات المرتبطة بنشاطه ، حيث لا

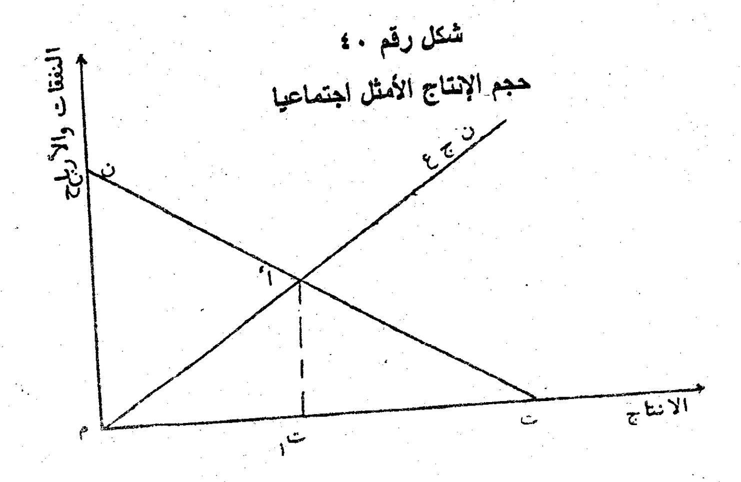
يتصور امتناعه عن دفع أثمان المواد الأولية التى يستخدمها أو أجور العاملين لديه . غير أن هذا المشروع يتسبب فى نفقات اجتماعية أخرى لا يتحمل عبأها ولا يعوض عنها مثل تلويث المياه والهواء وما ينتج عنه من أضرار تصيب الإنسان والكائنات الحية الأخرى والطبيعة . وهى أضرار يمكن قياس بعضها اقتصاديا (كميا - نقديا) ويبقى البعض الآخر رغم صعوبة قياسه مؤثرا على رفاهة الإنسان . ويمكن القول من ثم بأن مشروع إنتاج الأسمدة يتحمل نفقة المواد والخدمات التى يستخدمها فيما عدا تلك التى تتصل بالبيئة لأنه يستخدم مجانا فى العملية الإنتاجية مياه النهر والهواء الخارجى ، ولا يكتفى بذلك وإنما يلوثهما أيضا وبدون تعويض . ولذلك فان النفقة الاجتماعية الكلية لإنتاج الأسمدة تكون أعلى من النفقة الاجتماعية التى تم التعويض عنها . وتبرز بالتالى فجوة بين النفقة الاجتماعية والنفقة الخاصة للمشروع تعادل نفقة الخسائر الناجمة عن التلوث . فمنشأ هذه الفجوة يرجع بوضوح إلى أن بعض الموارد يتم تبادلها فى السوق وتدرج فى الحسابات الخاصة والقومية ، والبعض الآخر لا تتبادل ويتم تجاهلها تماما فى نظام السوق .

ويطلق الاقتصاديون علـى النفقات التـى يتحملهـا المجتمـع ولا تتحملها المشروعات تعبير " **النفقـات الخارجيـة** "external costs . فهذه النفقات لا تدخل فـى حسابات الوحدات المسببة لهـا لأن هـذه الحسابات تهمل بطبيعتها حصر الظواهر غير النقدية رغم أنـه قد يترتب عليها أضرار جسيمة تمس أشخاصا أو منشآت أخرى أو البيئـة بوجه عام . فالنفقـات الخارجية لا تتحملها الوحدات الإنتاجية ولكنهـا تـؤذى المجتمـع كلـه أو مجموعـات كبـيرة مـن السـكان . فهذه النفقات تظل خارجية مادامت غير قادرة على التـأثير علـى المستويات النسبية للأثمان فى ظل نظام السوق . لأن هذا النظام ليس مهيئا بطبيعة نشأته وتكوينه لاستيعابها . فـالتلوث البيئـى يعد أثرا خارجيا سلبيا لأن الأضرار التى تنتج عنه لا تدخل فـى حسابات السوق حيث لا يوجد إلى جانب بند " الأجور " أو بند " المواد الأولية " بند محاسبى آخر عنوانـه " الأضرار الناجمـة عن التلوث " أو " تعويضـات عن الأضرار الناجمة عن التلـوث " . ويرجـع إهمال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على النفقات الخارجية إلى أن التحليل الاقتصـادى التقليدى قد اقتصر منذ آدم سميث علـى تنـاول الظواهر المتعلقة بالسـوق حيث تتم مقايضـة السلع والخدمـات مقابل النقود ، وأهمل ما عدا ذلك من ظواهر اقتصادية .

ونتبين مما سبق أن النفقات الخارجية تعكس فـى جوهرهـا نزاعـا بيـن المصالح الخاصة والمصلحة العامة . فسعى الأشخاص الخاصـة لتعظيم أرباحها قد يتعارض مـع الصـالح العـام . أو بتعبير آخـر فـان تعظيم الأربـاح الخاصـة للمشروعات لا يتوافق بـالضرورة مـع الرفاهـة الاجتماعيـة القصـوى maximum social welfare . فلكـى تبلغ الجماعة مستوى الرفاهة المثلى فان حجم النشـاط الإنتـاجى يجـب أن يتحـدد عنـد المسـتوى الـذى لا تزيـد فيـه النفقـات الاجتماعيـة عـن النفقات الخاصة . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالى :

شكل رقم ٤٠

حجم الإنتاج الأمثل اجتماعيا



يمثل المحور الأفقى مستوى الإنتاج لمنشأة ملوثة للبيئة بينما يوضح المحور الرأسى النفقات والأرباح التى تناسب مستوى الإنتاج . ويظهر المستقيم ن ت الربح الحدى لهذه المنشأة . ومن المعلوم أن تعبير حدى marginal يعنى أن كل نقطة على المنحنى تعبر عن التغير الذى يتناسب مع كل وحدة إنتاجية إضافية . ويهبط المنحنى من ن باتجاه ت بسبب قانون النفقة المتزايدة (العائد المتناقص) ، فكلما زاد الإنتاج كلما ارتفعت نفقة الوحدة الواحدة وبالتالى إنخفض العائد الناجم عن إنتاج كل وحدة إضافية .

فإذا لم ندخل فى الاعتبار النفقة الاجتماعية المترتبة على التلوث فان المنشأة المذكورة تعظم أرباحها عند مستوى الإنتاج م ت ويكون حجم أرباحها بالتالى مساويا لمساحة المثلث م ن ت . غير أن بالنظر لأن نشاط هذه المنشأة يسبب تلوثا للبيئة فان الجماعة تتحمل نفقة اجتماعية تزيد بزيادة الإنتاج ، ويعبر المستقيم ن ج ع عن النفقة الاجتماعية الحدية الناجمة عن زيادة إنتاج تلك المنشأة . فمستوى التلوث البيئى يكون مساويا صفرا إذا انعدم الإنتاج ويرتفع تدريجيا مع زيادة الإنتاج . ومن وجهة نظر المصلحة الجماعية فان

مستوى الإنتاج المثالى هو م ت١ لأنه يتحدد عند نقطة التعادل بين النفقة الاجتماعية الحدية والربح الخاص الحدى . ويقودنا ذلك إلى النتيجتين الآتيتين :

- يكون مستوى الإنتاج الذى يعظم الرفاهة الاجتماعية القصوى أقل من مستوى الإنتاج الذى يعظم الربح الخاص (م ت١ < م ت) .

- تستوجب المصلحة الاجتماعية المثلى قبول قدر من التلوث تكون نفقته الاجتماعية مساوية للمساحة م أ ت١ .

والواقع أنه فى نظام السوق الخاصة القائمة على المنافسة التامة فإن مديرى المشروعات سوف يقيمون حساباتهم الاقتصادية الرشيدة على أساس تقليل نفقات الإنتاج . غير أن النفقة الأقل فى منطق السوق الخاصة تعنى النفقة أقل بالنسبة للوحدة الإنتاجية وليس بالضرورة النفقة الأقل بالنسبة للمجتمع ككل . ولهذا فانه إذا كانت المنشآت غير ملزمة بتعويض الآثار الخارجية (التلوث) المصاحبة للإنتاج ، فإن نفقات تخفيض هذه الآثار لن تدخل فى الحسابات الرشيدة لتعظيم الأرباح . وطالما كان الأمر كذلك

فإن المسئول أو المدير الذى يستشعر الأهمية الاجتماعية لمضار الآثار الخارجية التى تسببت فيها منشأته ويسعى للتقليل منها أو التعويض عنها لسوف يجد نفسه فى وضع تنافسى غير ملائم ولربما يفقد وظيفته تحت ضغط أصحاب المنشأة (حاملى الأسهم) ، ومن المحتمل أيضا أن بعض المسئولين لا يدركون أن منشآتهم تتسبب فى نفقات خارجية أو لا يحيطون بالبعد الكامل لمثل هذه النفقات .

ونتبين من ثم أنه بسبب انصراف اهتمام المنشآت إلى الأرباح والنفقات الخاصة فإنها سوف تتجاهل النفقات الخارجية الناجمة عن التلوث وترفع حجم إنتاجها من السلع ، ولهذا فان نظام سوق المنافسة التامة يفشل كآلية لتخصيص الموارد متصفة بالكفاءة الاجتماعية متى وجدت نفقات خارجية ناجمة عن التلوث .

٣. ٣ - النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة :

تنقسم نفقات المشروع فى المدة القصيرة إلى نفقات ثابتة ونفقات المتغيرة . وتتمثل **النفقات الثابتة** constant costs فى النفقات التى يتحملها المشروع أو المنتج بصرف النظر عن حجم الإنتاج ، فهى تظل واقعة على عاتق المشروع حتى ولو لم يقم بالإنتاج الفعلى .

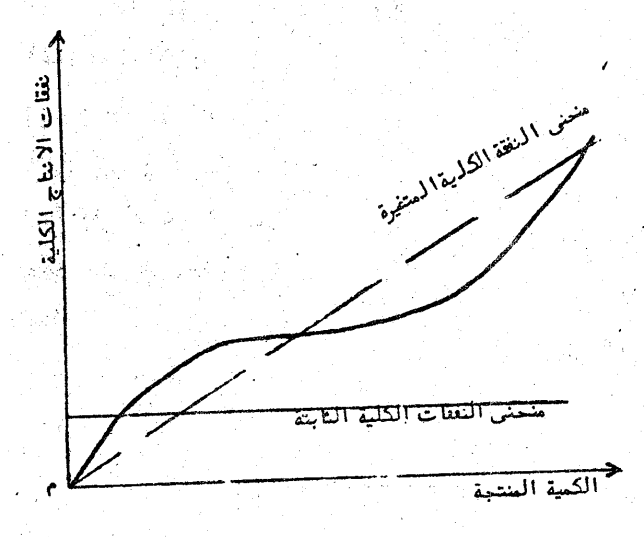
ومثال ذلك نفقات صيانة المعدات والتجهيزات والمباني والحدائق ونفقات الأمن والحراسة والعلاقات العامة والريوع التي يتحملها المشروع كإيجار الأراضي والمباني ، ومرتبات بعض المديرين الأساسيين ..الخ . أما **النفقات المتغيرة** variable costs فهي بعكس النفقات الثابتة تتغير في المدة القصيرة وأبرز صورها نفقات اليد العاملة والمواد الداخلة في العملية الإنتاجية . فالمشروع يستطيع زيادة أو تقليل إنتاجه عن طريق تغيير عدد العمال أو تغيير كمية المواد الخام المستخدمة .

٣. ٤ - النفقات الكلية والنفقات المتوسطة والنفقات الحدية :

يقصد بالنفقات الكلية total cost مجموع ما يتحمله المشروع لإنتاج كمية معينة من سلعة ما . فهي تشكل إجمالي النفقات التي يتحملها المشروع . ويلاحظ أن النفقات الكلية تنقسم إلى نوعين : نفقات كلية ثابتة ونفقات كلية متغيرة على النحو الذي أشرنا إليه آنفا . ويوضح الشكل رقم ٤١ العلاقة بين حجم الإنتاج وكل من النفقات الكلية الثابتة والنفقات الكلية المتغيرة .

شكل رقم ٤١

منحنيا النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة



ويبدو واضحا من الشكل السابق أن منحنى النفقات الكلية الثابتة يظل على حاله بصرف النظر عن التغير في حجم الكمية المنتجة ، وعلى العكس توجد علاقة طردية بين الكمية المنتجة ونفقات الإنتاج الكلية المتغيرة . فهذه النفقات الأخيرة تزيد مع ارتفاع حجم الإنتاج وتقل بانخفاض هذا الحجم . ولكن العلاقة بين الكمية المنتجة

ونفقات الإنتاج الكلية المتغيرة لا تأخذ مسارا ثابتا وإنما تمر بثلاث مراحل شبيهة بالمراحل التى أشرنا إليها بصدد قانون تناقص الغلة . فنى المرحلة الأولى تزيد النفقة الكلية المتغيرة بمعدل متناقص بسبب زيادة معدل الإنتاج بشكل أسرع من معدل زيادة العناصر المتغيرة . ويرجع ذلك إلى تحسن الإنتاجية الناجم عن ارتفاع كفاءة العناصر الثابتة التى لم تكن قد استغلت بعد بكامل طاقتها . ولكن تحسن الإنتاجية لا يستمر إلى ما لا نهاية وإنما يمر بعد ذلك بمرحلة ثبات يعقبه – فى المرحلة الثالثة – انخفاض يرجع إلى وصول العناصر الثابتة إلى أقصى قدراتها التشغيلية مما يجعل إضافة وحدات جديدة من العناصر المتغيرة سببا فى تناقص غلتها ، أى زيادة نفقاتها . وهكذا نرى أن قانون تزايد النفقة ما هو إلا الوجه الآخر لقانون تناقص الغلة . فمنحنى النفقات الكلية المتغيرة يزيد أولا بمعدل متناقص (أى بنسبة أقل من نسبة زيادة حجم الإنتاج) ثم يزيد بمعدل ثابت (أى معادل لنسبة زيادة حجم الإنتاج) ثم أخيرا بمعدل متزايد (أى أن زيادة النفقات تكون أكبر من زيادة حجم الإنتاج) . ولذا فإننا نرى فى الشكل رقم ٤١ أن هذا المنحنى يكون فى مراحله الأولى مقعرا تجاه نقطة الأصل ثم يتحول فى مراحله التالية لأن يكون محدبا تجاه نقطة المركز أو الأصل .

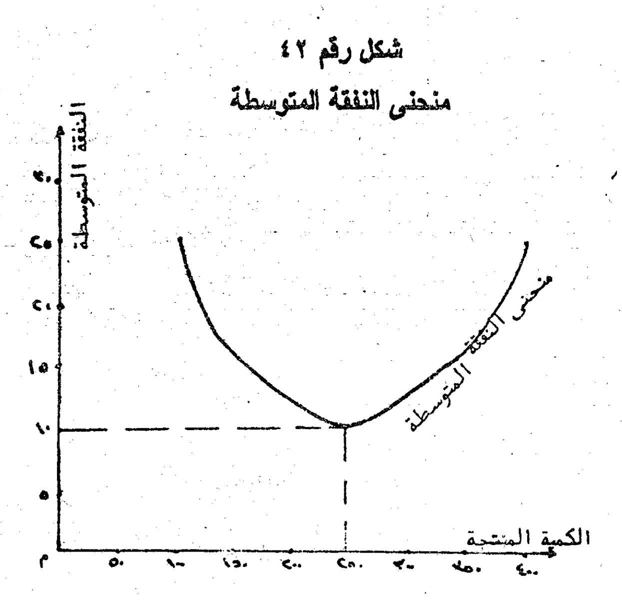
ويقصد **بالنفقة المتوسطة** average cost نصيب كل وحدة منتجه من النفقات الكلية التى يتحملها المشروع . وتنقسم النفقة المتوسطة إلى نوعين : نفقة متوسطة ثابتة ونفقة متوسطة متغيرة . فالنفقة المتوسطة الثابتة هى حاصل قسمة النفقات الكلية الثابتة على عدد الوحدات المنتجة . ومن الواضح أنه إذا قام المشروع بزيادة حجم إنتاجه فان النفقة المتوسطة الثابتة سوف تنخفض لأن النفقة ذاتها سوف تقسم على عدد أكبر من الوحدات . أما النفقات المتغيرة فهى حاصل قسمة النفقات الكلية المتغيرة على عدد الوحدات المنتجة . فإذا أدى تشغيل أحد العمال مع استخدام كمية معينة من المواد الخام (غزل وكهرباء مثلا) لإنتاج ١٠ كجم من النسيج يوميا ٥٠ كجم من النسيج يوميا ، وأدى تشغيل عامل آخر مع استخدام نفس الكمية من المواد الخام لتحقيق كمية إنتاج مماثلة لما أنتجه العامل الأول ، فان النفقة المتوسطة المتغيرة للوحدة المنتجة سوف تظل ثابتة . وفى هذه الحالة سوف يأخذ منحنى هذه النفقة شكل خط أفقى مستقيم (كما هو الوضع بالنسبة للنفقات الثابتة) مما يعنى أنه لا يوجد تأثير لحجم الإنتاج على النفقة المتوسطة للوحدة المنتجة . ولكن هذا الوضع نادر الحدوث لأن عوامل كثيرة تتدخل لتغير فى

النفقة المتوسطة وفقا للتغير فى كمية الإنتاج . فتصميم المشروع وطبيعة تجهيزاته تقوم على افتراض أنه سوف يبلغ كفاءته القصوى عند مستوى إنتاج معين ، ومن ثم فان النفقة المتوسطة للإنتاج تكون أعلى فى المرحلة السابقة على بلوغ هذا المستوى الأمثل وأيضا بعد تجاوز هذا المستوى.

فزيادة كمية الإنتاج تؤدى أولا إلى انخفاض النفقة المتوسطة المتغيرة ، ومن ثم تنخفض النفقة المتوسطة الكلية average total cost (وهى تمثل النفقة المتوسطة المتغيرة + النفقة المتوسطة الثابتة ، كما أنها بتعبير آخر حاصل قسمة النفقات الكلية الثابتة والمتغيرة على عدد الوحدات المنتجة) لكل وحدة بشكل سريع فى البداية ثم تواصل انخفاضها بشكل أبطأ حتى بلوغ مستوى الكفاءة القصوى (أو حجم الإنتاج الأمثل optimal level of product) ، وبعدها تأخذ النفقة المتوسطة فى الارتفاع تدريجيا ببطء فى البداية ثم بشكل أسرع فى مرحلة لاحقة . ويمكن تمثيل التطور الذى يصيب النفقة المتوسطة فى ظل تغير كمية الإنتاج فى صورة هلال مفتوح لأعلى كما هو موضح فى الشكل رقم ٤٢ .

شكل رقم ٤٢

منحنى النفقة المتوسطة



ويظهر الشكل أن إنتاج كمية من النسيج يوميا مقدارها ٢٥٠ كجم تمثل حجم الإنتاج الأمثل للمشروع وعندها تبلغ النفقة المتوسطة لإنتاج الكيلوجرام الواحد ١٠ جنيهات . فإذا قلت الكمية المنتجة عن ذلك فان معدات المشروع وتجهيزاته تكون فى حالة عدم تشغيل كامل ، أى تعمل بأقل من طاقتها القصوى ، ومن ثم ترتفع النفقة المتوسطة لإنتاج الكيلوجرام من النسيج .

فإذا أنتج المصنع ١٠٠ كجم فقط فان نفقة الإنتاج لكل كجم ترتفع إلى ٢٥ جنيه . وفى المقابل إذا ارتفع حجم الإنتاج عن الحد الأمثل فان معدات وتجهيزات المصنع ستعمل بأكثر من طاقتها مما يؤدى إلى حدوث اختناقات فنية وانخفاض فى مستوى الكفاءة وبالتالى ارتفاع جديد فى النفقة المتوسطة للإنتاج . فمثلا إذا أنتج المصنع ٤٠٠ كجم يوميا فان النفقة المتوسطة لإنتاج كل كيلوجرام سترتفع إلى ٢٥ جنيه .

وتعرف **النفقة الحدية** marginal cost بأنها حصيلة قسمة التغير فى النفقات الكلية على التغير فى الكمية المنتجة ، أى أن النفقة

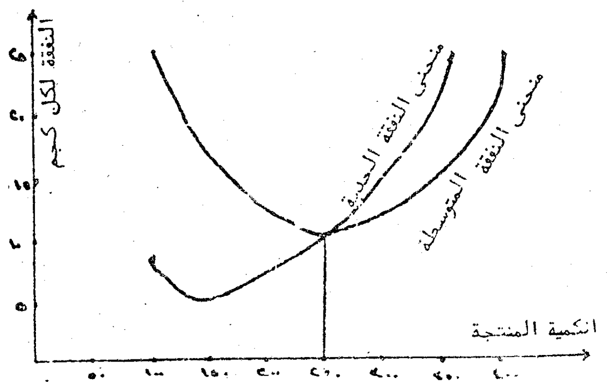
الحدية = Δ فى النفقة الكلية / Δ فى الكمية المنتجة

وهكذا فان النفقة الحدية تمثل التغير (بالزيادة أو النقص) فى النفقات الكلية للإنتاج الناجم عن تغير (زيادة أو نقص) حجم الإنتاج بوحدة واحدة إضافية . فإذا كانت الزيادة فى النفقات بسبب إنتاج وحدة واحدة إضافية أقل من النفقة المتوسطة لإنتاج هذه الوحدة فان من مصلحة المشروع الاستمرار فى زيادة إنتاجه . أما إذا أصبحت النفقة الحدية أكبر من النفقة المتوسطة فان ارتفاع كمية الإنتاج لا يحقق مصلحة المشروع وإنما يزيد من أعبائه .

ويوضح الشكل رقم ٤٣ العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية حيث نتبين أنه مع استمرار انخفاض النفقة المتوسطة يكون منحنى النفقة الحدية أدنى من منحنى النفقة المتوسطة . ولكن عندما تأخذ النفقة المتوسطة فى الارتفاع من جديد فان منحنى النفقة الحدية يكون أعلى من منحنى النفقة المتوسطة . ويلاحظ فى الشكل ذاته أنه عندما يكون مستوى الإنتاج منخفضا فان النفقة الحدية تكون منخفضة (على سبيل المثال ٥ جنيهات للكيلوجرام عند إنتاج ١٥٠ كجم) ولكن عندما يتعدى الإنتاج الحجم الأمثل وترتفع النفقة المتوسطة فان النفقة الحدية ترتفع سريعا إلى مستويات عالية (على سبيل المثال ٢٥ جنيها عند إنتاج ٣٥٠ كجم) .

شكل رقم ٤٣

العلاقة بين منحنى النفقة المتوسطة ومنحنى النفقة الحدية



ونتبين من مطالعة الشكل رقم ٤٣ أن منحنى النفقة الحدية يمر أيضا بثلاث مراحل : فهو يتناقص فى البداية إلى أن يصل إلى أدنى نقطة فيه ثم يثبت لفترة وبعدها يبدأ فى التزايد كلما ارتفعت الكمية المنتجة . ومن الواضح أن الشكل الذى يتخذه منحنى النفقة الحدية ما هو إلا معكوس شكل منحنى الناتج الحدى فى الفترة القصيرة . فالنفقة الحدية تأخذ المسار ذاته الذى تأخذه الإنتاجية الحدية ولكن بطريقة عكسية . فهى تتناقص فى البداية (مرحلة تزايد الناتج الحدى) ثم تثبت قليلا فى أدنى مستوى لها (مرحلة ثبات الناتج الحدى) ثم تزيد مع تزايد الإنتاج (مرحلة تناقص الناتج الحدى) .

الفصل الخامس

تحليل السوق

يتوقف الدخل الذى يحققه المشروع فى ظل أى وضع للعرض والطلب على نوع المنافسة التى يواجهها فى السوق . ولذلك فإننا إذ نتكلم عن توازن المشروع فإننا نقصد توازنه فى سوق لها سمات معينة فتوازن المشروع يختلف فى سوق المنافسة التامة عنه فى سوق الاحتكار عنه فى سوق المنافسة الاحتكارية عنه أخيرا فى سوق احتكار القلة . وسوف نتناول بالعرض السريع هذه الأسواق الأربعة على التوالى .

أولا – سوق المنافسة التامة :

يفترض الاقتصاديون التقليديون عادة فى تحليلهم الاقتصادى أن المنافسة التامة تسود السوق ومن ثم تؤتى آليات العرض والطلب ثمارها على النحو الذى وضع أسسه منذ أكثر من قرنين آدم سميث . ولكن من الناحية الواقعية يصعب تحقق كافة شروط وجود سوق المنافسة التامة perfect competition ، ولذا يكتفى عمليا بتوافر شروط المنافسة الممكنة workable competition . ولكى نفهم توازن المنتج (المشروع) فى سوق المنافسة فإنه يتعين أيضا أن نلم بتوازن الصناعة التى ينتمى إليها هذا المنتج للصلة القوية بين هذين التوازنين . ولكننا سنكتفى هنا بعرض شروط قيام سوق المنافسة التامة .

شروط قيام سوق المنافسة التامــة :

يلزم توافر أربعة شروط للقول بوجود سوق منافسة تامة :

أ) تعــدد البائعين والمشترين :

بالنسبة لسلعة معينة يجب أن يوجد عدد كبير من المشــروعات فى الصناعة التى تنتج هذه السلعة بحيث لا يستطيع أى بـائع أن يؤثـر بمفرده على الثمن . فكل منتج يبيع نسبة صغيرة من إجمالى السوق ومن ثم لا جدوى من أية محاولــة يبذلها بهدف التـأثير علـى العـرض الكلى للسلعة . فالثمن لا يتأثر بسلوك منتج منفرد وإنما على العكس يعتبر من المعطيات بالنسبة لأى منتج كما سنرى فيمـا بعـد . وكمـا أن كثرة عدد البائعين تعتبر شرطا لوجود سوق المنافسة التامـة ، فـان كثرة عدد المشترين تعد أيضا من شروط وجود هـذه السـوق . فـإذا كان هناك مشترى واحد أو عددا قليلا من المشـترين فـان المنافسـة لا تكون تامة ويكون السوق احتكاريا من جانب المشترين .

ب) حريــة الدخول والخروج :

يتعيـن أن يكـون باسـتطاعة أى مشـروع جديـد أن يدخـل إلـــى الصناعـــة ويمارس إنتاج السلعـــة دون أن تعترضه موانع أوعوائق

barriers entry إداريـة أو اقتصاديــة أو طبيعيــة . فتقييـد دخـول منتجين جدد لحلبة المنافسة يعطى ميزة للقائمين بالإنتاج فعلا ويحول دون منافسة الآخرين لهم ، ومن ثم لا يتوافـر فـى مثـل هـذه الصناعـة صفة المنافسة التامة . وكذلك يتعين أن يكون بمقدور المشـروعات القائمة أن تغادر هذه الصناعة وتتحول لإنتاج سلع أخرى .

ج) حرية تدفق المعلومات عن أحوال السوق :

لكى تكون المنافسة تامة واقعيا يتعين أن يتوافـر لـدى البـائعين والمشترين علـم كـامل بظـروف السـوق سـواء تعلـق الأمـر بظـروف الإنتاج أو التسويق أو الثمن السائد . فإذا لم يتوافر هذا العلـم فإننـا نتصـور وجـود أكـثر مـن ثمـن لنفس السـلعة وأكـثر مـن طريقـة فنيـة لإنتاجها وهو ما لا يحقق المنافسة التامة . فتدفـق المعلومـات عـن طرق وتقنيات الإنتاج يدفع جميع المنتجين المتنافسـين للسـعى لاختيـار أكثرها كفاءة وأقلها نفقة مما يقـارب مسـتويات النفقـة بيـن المنتجيـن . ومعرفـة جميـع المسـتهلكين بالأثمـان السـائدة فـى السوق يحثهـم علـى اختيـار أدناهـا ممـا يـؤدى لتوحـد الثمـن فـى السـوق . فـانصراف المسـتهلكين عـن شـراء السـلعة مـن المنتجيـن أصحـاب الثمـن المرتفـع يدفعهم لإعادة النظر فى أثمانهم وخفضها إلى المستوى الأدنى .

هـ) تجانس السلعة :

المقصود بتجانس السلعة هو تماثل المنتجات التى يعرضها مختلف المنتجين بحيث يكون المستهلك غير مكترث فيما يتعلق بالمشروع الذى أنتجها . فكل وحدة من السلعة يمكن أن تحل محل أى وحدة أخرى فى إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك ، فهى بدائل كاملة فى نظره . وهذا شرط صعب التحقق من الناحية العملية لأن كل مشروع يلجأ فى تسويقه لمنتجاته إلى تمييزها بوسائل عديدة تتضمن الدعاية وطريقة التغليف وجوائز الشراء . . الخ .

ثانيا - السوق الاحتكارية :

يوجد الاحتكار عندما تتشكل الصناعة من مشروع وحيد لا يوجد له منافس . فلا فرق حينئذ بين الصناعة والمشروع إذا انفرد الأخير ببيع سلعة لا يوجد لها بدائل قريبة close substitutes وإذا تم حرمان المنافسين المحتملين potential competitors بطريقة أو أخرى من دخول الصناعة . وسوف نقتصر فى دراستنا للسوق الاحتكارية على النقطتين الآتيتين : أسباب نشأة الاحتكارات وصورها ، ومضار الاحتكار .

١ - أسباب و نشـأة الاحتكـارات و صـورهـا :

السبب الرئيسى لظهور المشروعات العملاقة المحتكرة فى الوقت المعاصر هو الاستفادة من وفورات اقتصاد الحجم التى تنجم عن الإنتاج على نطاق الواسع . ففى هذه الحالة يستطيع المشروع أن ينتج سلعا بنفقة أقل بسبب استخدام تقنيات أكثر تقدما وعمال وفنيين أكثر مهارة وتخصصا وخطوط إنتاج أكبر حجما . وحينئذ لا تستطيع المشروعات الأصغر حجما الاستمرار فى المنافسة وتقديم سلعتها بذات الثمن الرخيص الذى تعرضه الشركات العملاقة ، ومن ثم يتم إرغامها على ترك الصناعة .

فالمحتكر العملاق يحكم سيطرته على السوق من خلال البيع بثمن أدنى - على الأقل فى المدى القصير - مما يمكنه من تحقيق أرباح أعلى خاصة فى المدى الطويل . ويستفيد المحتكر ليس فقط من سيطرته على سوق السلعة النهائية التى ينتجها ولكن أيضا - بسبب وجوده وحده فى السوق - من تأثيره الكبير على أسواق المواد الأولية الداخلة فى إنتاج هذه السلعة .

ومتى أحكم المحتكر سيطرته على السوق فانه يستطيع تقليل حجم الإنتاج وفرض أثمان أعلى لتحقيق معدل مرتفع من الربح ، كما يكون بمقدور المحتكر حينئذ أن يخطط ليجنب نفسه تقلبات السوق فى المدى الطويل ، فيستفيد من يقين أكبر ومخاطر أقل . ويتم ذلك

أساسا من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية والسيطرة على الموارد الطبيعية والمالية وبراءات الاختراع patents وكافة الوسائل القانونية أو غير القانونية التى تمكنه من فرض هيمنته على السوق لأطول فترة ممكنة . ويعد الربح الهدف الأساسى للمحتكر ولكنه قد يفضل عليه كهدف مرحلى فى المدى القصير دعم سيطرته على السوق أو تحقيق معدل نمو مرتفع أو احتلال مكانة متميزة فى المجتمع .

ويحرص المشروع المحتكر على استمرار هيمنته على السوق من خلال تمييز منتجاته عن سائر المنتجات التى يمكن أن تنافسها . ويتم ذلك أساسا من خلال الدعاية والإعلان advertising والاسم التجارى trade mark والتغليف وتنويع المنتج ليناسب كافة أذواق المستهلكين . ويحقق المحتكر هدفه عندما ينجح فى إقناع المستهلكين بأن منتجاته لا يوجد لها بدائل متاحة فى السوق . وفى هذا الصدد أظهرت دراسات عديدة أن الدعاية تؤدى إلى إضاعة الكثير من الموارد واستنزاف دخول المستهلكين والقضاء على حريتهم فى الاختيار الرشيد بين البدائل .

ويتخذ الاحتكار صورتين رئيسيتين هما احتكار المنتج monopoly واحتكار المشترى monoposony . ويوجد احتكار المنتج حينما ينفرد مشروع ما ببيع سلعة معينة فى السوق أو بتقديم خدمة

معينة لا يوجد لها بدائل قريبة الشبه بها ، على حين يوجد احتكار المشترى حينما تحتكر إحدى المؤسسات أو المشروعات أو أحد الأفراد أو الدولة شراء سلعة معينة أو عنصر معين من عناصر الإنتاج . وأمثلة احتكار المنتج لازالت عديدة فى مصر مثل انفراد شركات الكهرباء العامة بتوريد التيار الكهربائى للمستهلكين وهيئة السكك الحديدية بتسيير القطارات . وحتى عهد قريب كانت شركة النصر لإنتاج السيارات تنفرد بإنتاج السيارات فى مصر ، وكانت شركة ايديال تنفرد بإنتاج العديد من السلع المنزلية المعمرة . ومن أمثلة احتكار المشترى التى كانت موجودة أيضا بمصر حتى وقت قريب انفراد الحكومة بشراء المحاصيل الرئيسية من المزارعين .

وتعمد المشروعات العملاقة للتكتل والتركز لتحكم السيطرة على أسواق منتجاتها . ومن أبرز صور التكتل بالظاهرة الاحتكارية ما يلى :

– **الكارتل :** وهو اتفاق يتم بين عدد من المشروعات داخل الصناعة بهدف تجنب المنافسة بينهم وتنسيق سياسات التوزيع والأثمان . ويسمح الكارتل cartel لكل مشروع منضم إليه بالاحتفاظ بشخصيته القانونية المستقلة .

- **الترست :** وهو يعني اندماج عدد من المشروعات في مشروع واحد كبير بغرض الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والسيطرة على سوق السلعة . ويؤدى الاندماج في إطار الترست trust إلى فقدان المشروعات لاستقلالها القانوني والإدارى . ويتم الترست عادة بين المشروعات المتكاملة رأسيا أو أفقيا . ويتحقق التكامل الرأسى vertical integration في حالة ضم المشروعات التي تؤدى العمليات الإنتاجية المتتابعة التي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى سلعة وسيطة ثم إلى سلعة نهائية . فقد يقوم الترست على سبيل المثال بضم مشروعات تتخصص في زراعة القطن أو التجارة فيه ، وأخرى تقوم بعمليات غزل القطن ، وثالثة تقوم بعمليات نسجه ، ورابعة تتولى عمليات التجهيز والصباغة ، وخامسة تقوم بعمليات الحياكة والتفصيل ، وسادسة تتولى عمليات التسويق النهائي للسلعة لدى المستهلكين .

ويتحقق التكامل الأفقى horizon integration في حالة ضم مشروعات شديدة القرب للصناعة الرئيسية . ومثال ذلك أن يقوم أحد البنوك بضم شركة للتأمين أو شركة للاستثمار المالي أو العقارى .

والى جانب صور التكتل السابقة يوجد نوع آخر من الاحتكار له طبيعة خاصة يسمى الاحتكار الطبيعى natural monopoly . ففى بعض الأحيان تؤدى الظروف الخاصة لبعض الصناعات أو نوعية التقنيات (التكنولوجيا) المستخدمة فيها إلى جعل المنافسة فيها أمرا

صعب التحقق عمليا . فمنحنى النفقة الحدية لا يبلـغ مستواه الأدنـى إلا بعد إنتاج كميات كبيرة للغاية . وبالتالى إذا اقتسم مشروعان أو أكثر حجم الإنتاج المتاح فان مستوى النفقـة المتوسـطة سيكون أعلـى لدى كل منهما مقارنة بحالة انفراد مشروع واحد بالإنتاج .

ومن أبرز أمثلـة الاحتكـارات الطبيعيـة المنـافع العامـة public utilities مثـل البريد والهـاتف والكهربـاء والغـاز والميـاه والصـرف الصحى وخطـوط السـكك الحديديـة والطـيران المدنـى . فهـذه المرافق تعرض خدمـات حيويـة لمعظـم المواطنيـن وللمشـروعات الإنتاجية الأخرى ، ولهذا فإنها تكون عادة محلا لتنظيم حكومى قانونى ولائحى . وبالإضافة لأهميتها الاستراتيجية فان هذه المرافق تستلزم نفقات رأسمالية ثابتة كبيرة لإنشاء هياكلها الأساسية .

فمد خطوط السكك الحديدية أو خطـوط الكهربـاء أو الميـاه أو الصرف الصحـى أو إنشـاء مكـاتب البريد غـى أنحـاء البـلاد يسـتلزم استثمارات هائلة لا يقدر عليها ابتداء مستثمرى القطاع الخاص ، ولـذا فان الحكومة إما أن تدير هذه المرافق مباشرة كمـا يحـدث فـى مصـر حاليا أو أن تعهد عن طريق عقود الامتياز للمشـروعات الخاصـة بإدارتها لحسابها . والقول بترك هذه المرافق للمنافسة التامة يعنى حدوث ازدواج أو تعـدد فى الاستثمارات الأساسيـــة وفى الخدمات

المتاحة للمستهلكين . فلا معنى لأن يقوم مشروعان متنافسان كل بإنشاء محطاته لتوليد الكهرباء وبمد خطوطه في الشوارع ذاتها لإشباع زبائنه الذين يجاورون زبائن المشروع الآخر .

٢ - مضـــــار الاحتكـــــار :

يوجه الاقتصاديون نقدا شديدا للسلوك الاحتكاري الذي تتجه إليه العديد من المشروعات في عالمنا المعاصر . ويمكننا عرض أبرز أوجه النقد على النحو الآتي :

- يقود الاحتكار إلى خفض الإنتاج وتقليل العرض بغرض رفع مستوى الثمن . فالمحتكر يفضل في أحيان كثيرة ترك جزء من الطاقة الإنتاجية معطلا حتى يبقى الثمن عند مستوى أعلى . فتوازن المحتكر كما أوضحنا وكما يظهر في الشكل رقم ٤٩ يتحدد عندما تتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدي . وحينئذ يكون مستوى الإنتاج الفعلي أقل من مستوى الإنتاج الأمثل ، ويكون مستوى الثمن أعلى من الثمن الذي يتوافق مع حجم الإنتاج الأمثل . ففي ظل الاحتكار تكون النفقة الحدية عادة أقل من النفقة المتوسطة وتكون تلك الأخيرة عادة أقل من الثمن . وعلى العكس من ذلك نجد أن المشروع في ظل المنافسة الكاملة يصل إلى الحجم الأمثل الذي يقع - في المدى الطويل - في نقطة تساوي النفقة المتوسطة مع النفقة الحدية مع الثمن .

- يقود الاحتكار إلى تركيز الثروات والدخول فى أيدى فئة قليلة من المحتكرين ويحرم بقية المنتجين وموردى عناصر الإنتاج والمستهلكين من فرصة الحصول على دخول عادلة من جراء المشاركة فى النشاط الإنتاجى . فسلوك المشروعات الاحتكارية يدفع بالمشروعات الصغيرة للإفلاس والتصفية كما أن سلوكها يؤدى إلى رفع الأثمان ومن ثم اقتطاع نسب أعلى من دخول المستهلكين .

- يسعى المحتكرون عادة لتعزيز هيمنتهم الاقتصادية على السوق عن طريق اكتساب قوة ونفوذ سياسى متزايد فى المجتمع . فالقوة الاقتصادية تعزز المركز السياسى والعكس أيضا صحيح حيث يعزز النفوذ السياسى المركز الاحتكارى . ولذا نجد أن المحتكرين يضغطون عادة على الحكومة لفرض المزيد من القيود التى تحد من تعرضهم للمنافسة من قبل المنتجين المحلين أو الأجانب ، وللحصول على مزايا مادية وغير مادية لا تتناسب مع حقيقة مساهماتهم الإنتاجية .

ثالثا : سوق المنافسة الاحتكارية :

فى عرضنا لسوق المنافسة الاحتكارية سنتناول تعريف هذه السوق وخصائصها.

ترجع أهمية سوق المنافسة الاحتكارية إلى أنها السوق الغالبة فى معظم دول العالم . فتقدر عدد المشروعات الداخلة فى إطار هذه السوق فى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٩٩ ٪ من إجمالى المشروعات غير الزراعية .

وتوجد سوق المنافسة التامة عندما تتميز الصناعة بوجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة تنتج سلعا متشابهة ولكنها ليست متجانسة تماما . فكل مشروع يسعى لتمييز عن السلع الأخرى المشابهة لها سواء عن طريق الدعاية والإعلان أو التغليف أو نوع الخدمات التى يقدمها للمشترى أثناء البيع أو بعده . فمنتجات الزبادى التى تملأ السوق تكون عادة متشابهة من حيث مكوناتها الأساسية ولكنها متمايزة من حيث الشكل وطريقة التغليف والدعاية التى تحيط بها ، مما يجعل بعض المستهلكين يعتاد شراء نوع معين من هذه السلعة ولا يقبل استبداله بآخر مشابه له .

فهدف المشروع هو إقامة نوع من الارتباط أو الولاء من جانب المستهلك تجاه السلعة التى ينتجها . وفى هذه الحالة سينجح المشروع فى خلق سوق مستقلة له متميزة عن السوق العامة التى تضم السلع المتجانسة . وفى هذا تقترب سوق المنافسة الاحتكارية من سوق الاحتكار ، ولكنها تتميز عن هذه السوق الأخيرة بتعدد المشروعات فى الصناعة وحرية الدخول والخروج إليها ، مما يقربها فى هذا الخصوص من سوق المنافسة التامة .

وهكذا فانه يمكننا تلخيص أبرز خصائص سوق المنافسة الاحتكارية فيما يلى :

- وجود عدد كبير من المشروعات داخل الصناعة وحرية الدخول والخروج إليها .

- تنتج المشروعات سلعا متشابهة وان لم تكن متجانسة تماما بسبب تمايزها من حيث الشكل أو التغليف أو الخدمات المرتبطة بها أو من خلال الدعاية والإعلان .

- يسعى كل مشروع لخلق سوق خاصة به من خلال إقامة نوع من الولاء بين المستهلكين وسلعته بالذات .

وينتج عن الخصائص السابقة أن يواجه المشروع منحنى طلب منحدرا لأسفل باتجاه اليمين . ولكن درجة انحدار هذا المنحنى أقل من درجة انحدار منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر . فهو وسط بين منحنى الطلب لانهائى المرونة الذى يواجه المشروع فى سوق المنافسة التامة ومنحنى الطلب قليل المرونة الذى يواجه المحتكر . فإذا رفع المشروع ثمن سلعته فانه سيخسر جزءا من زبائنه لصالح منافسيه ولكن سيظل بعضهم على ولائه لسلعته رغم ارتفاع الثمن . وكذلك إذا خفض المشروع ثمن سلعته فانه سيجذب جانبا من زبائن منافسيه وليس مجملهم .

فالواقع أن المشروع إذا كان لا يستطيع البتة التأثير على الثمن في سوق المنافسة التامة ، وإذا كان يمكنه التحكم تماما في مسار الثمن في سوق الاحتكار ، فان قدرته على التأثير في الثمن في سوق المنافسة الاحتكارية تكون وسطا بين الحالتين السابقتين .

رابعا - سوق احتكار القلة :

يوجد احتكار القلة oligopoly عندما يسيطر عدد محدود من المشروعات على صناعة معينة . وتعد تلك هي الحالة الأكثر شيوعا في معظم الاقتصادات خاصة بالنسبة للصناعات الأساسية . فإذا نظرنا لطبيعة الأسواق من ناحية القوة الاقتصادية فسنجد أن احتكار القلة يمثل الشكل الأكثر أهمية من أشكال السوق حيث نجد أن عددا محدودا من الشركات العملاقة تقدم أغلب المنتجات وتحوز معظم الثروات في أكثر المجتمعات ليبرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية . فصناعة الطائرات الأمريكية تهيمن عليها شركتين فقط (لوكهيد وبوينج) وصناعة السيارات تسيطر عليها تقريبا عدة شركات محدودة (جنرال موتورز ، فورد ، كريزلر) وصناعة الحاسبات وبرامجها تسيطر عليها أيضا بضعة شركات (آي . ب . ام ، أبل ، كومباكت ، مايكروسوفت ، انتل) . . الخ . وتصل سيطرة هذه الفئة المحدودة

من الشركات العملاقة على أكثر من ٨٠ ٪ وأحيانا ٩٥ ٪ من إجمالى ناتج الصناعة التى تتحكم فيها . وإذا نظرنا للسوق العالمية ككل سنجد أيضا أن نصيب الشركات العابرة الجنسية العملاقة يصل فى بعض الصناعات إلى أكثر من ٧٠ ٪ من الناتج العالمى لهذه الصناعات . فعدد محدود من الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية يسيطر على صناعات عالمية هامة مثل الأدوية والمنتجات الإلكترونية والمنتجات النفطية وأدوات التجميل والنظافة وغيرها .

ويتميز المشروع فى سوق احتكار القلة بأنه يواجه منحنى طلب غير محدد وغير يقينى بالنسبة للسلعة التى ينتجها . فحجم الكمية التى يبيعها عند أى ثمن يتأثر جوهريا بأفعال وسلوك منافسيه ، مما يقتضى دراسة فعل ورد فعل مختلف المشروعات المتنافسة فى سوق احتكار القلة . فسلوك المشروع فى هذه السوق لا يتأثر فقط بسلوك منافسيه ولكنه أيضا يؤثر فى سلوكهم . فإذا أقدم على تغيير الثمن الذى يبيع به فانه يجب أن يتوقع رد فعل من جانبهم على هذا التغيير وهو ما سيؤثر بالتالى على استجابة المستهلك للتغيير الأول الذى قام به . فأى تصرف من جانب أحد المتنافسين المحدودين فى سوق احتكار القلة سيكون محل دراسة ورد فعل من جانب بقية المتنافسين . فهناك فى واقع الأمر اعتماد متبادل mutual interdependence وتبعية متبادلة mutual dependence بين المنتجين فى سوق احتكار القلة . وهذه هى أبرز خصائص هذه السوق التى

تميزه عن الأسواق الأخرى . ففى سوق المنافسة التامة يواجه المشروع منحنى طلب لا نهائى المرونة مما يعنى أنه يستطيع أن يبيع أية كمية يشاء دون أن يؤثر فى الثمن السائد ودون أن يؤثر أو يتأثر بالكمية المباعة من المشروعات الأخرى . وفى سوق الاحتكار ينفرد المشروع بالإنتاج ومن ثم لا يواجه متنافسين آخرين يؤثر عليهم أو يتأثر بهم . وفى سوق المنافسة الاحتكارية يصعب على المنتج دراسة انعكاسات قراراته على المنتجين الآخرين أو تأثير قراراتهم عليه بالنظر لوجود عدد كبير جدا من المشروعات التى تتقاسم السوق واحتمال دخول مشروعات جديدة إليها أو خروج مشروعات قائمة .

الباب الثالث

الاقتصاد الكلى
(مفهوم وقياس الدخل القومى)

تتطلب دراسة مستوى الدخل القومى بداءة تحديد مدلول بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى وتحديد طبيعة العلاقات التى تربط بين هذه المفاهيم كى يتسير قياس الدخل القومى .

والهدف من قياس الدخل القومى وغيره من الكميات الاقتصادية التجميعية أو الكلية هو تحقيق التوازن الاقتصادى الكلى فى المجتمع ، ويختلف مفهوم التوازن الكلى بصورة ملموسة عند كل من التقليديين والكينزيين .

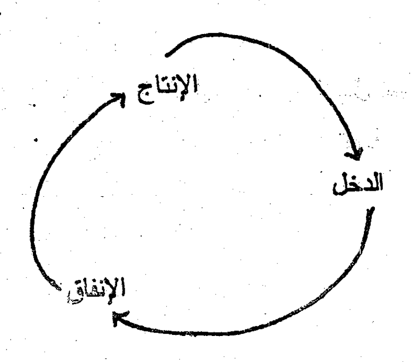
المبحث الأول

تعريف الدخل القومـــى

يستلزم قياس الدخل القومى تعريفه بوضوح ، غير أن هذا التعريف ليس بسيطاً لأننا يمكن أن نعرف الدخل القومى من وجوه عدة : فيمكن أن نعرفه من حيث إنتاجه ، ومن حيث توزيعه ، ومن حيث تخصيصه أو إنفاقه .

فقياس الدخل القومى يثير دراسة الناتج القومى والدخل القومى والإنفاق القومى وهى كميات متساوية بالضرورة فى المدة الواحدة لأنها أوجه متباينة لحقيقة واحدة منظور إليها من زوايا مختلفة ، فالإنتاج يقود إلى توليد الدخول التى يتم إنفاقها من جديد فى الطلب على الإنتاج . فدورة الدخل القومى عبارة عن دورة تدفق دائرى مغلقة تمر بالمراحل السابقة : الناتج – الدخل – الإنفاق .

ويمكن التعبير عن هذه الدورة بالرسم البسيط الآتى :



ومن هنا فإننا يمكن أن نعرف الدخل بأنه مجموع الدخول التى يحصل عليها أفراد المجتمع ومؤسساته نظير اشتراكهم فى العملية الإنتاجية خلال فترة معينة ، أو بأنه قيمة السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال هذه الفترة ، أو - مرة ثالثة - بأنه مجموع ما ينفقه أفراد المجتمع ومؤسساته خلال نفس الفترة .

وإذا تناولنا هذه التعريفات بقدر أكبر من الدقة والتحديد فإننا سوف نربط بينها على النحو التالى :

أ - الناتج القومى الإجمالى :

وهو يساوى القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة أفراد المجتمع ومؤسساته الإنتاجية خلال مدة معينة (سنة غالباً) . **فهو وسيلة لقياس الجهد الإنتاجى الذى حققته الأمة خلال هذه السنة .**

ونلاحظ فى هذا التعريف أمرين :

أولاً : أنه لا يأخذ فى حساب الناتج سوى قيمة السلع النهائية وذلك لتجنب التكرار فى الحساب إذ أن قيمة السلع الوسيطة تحسب ضمن قيمة السلع النهائية .

فلا يجب على سبيل المثال أن ندخل فى حساب الدخل القومى قيمة إنتاج القطن الخام المستخدم فى صناعة المنسوجات ولا قيمة المنسوجات المستخدمة فى صناعة الملابس الجاهزة ، فالواقع أن قيمة القميص الذى

يشتريه المستهلك تتضمن قيمة القطن المستخدم فيه وكذلك الخيوط وسائر المواد والخدمات اللازمة لإنتاجه . فإذا أدخلنا قيمة هذه المواد والخدمات في حساب الناتج القومي ثم أدخلنا أيضاً قيمة القميص الذي اعتمد عليها في إنتاجه ، فإننا نكون قد حسبنا القيمة نفسها مرتين وبالتالي يكون هناك تكرار في الحساب يضخم في رقم الناتج القومي على خلاف الواقع . فحساب الناتج القومي الإجمالي يتم عن طريق إضافة قيمة كافة السلع النهائية المستخدمة سواء للأستهلاك أو الاستثمار خلال سنة الإنتاج .

ومن الناحية العملية نشير إلى أن العمل قد جرى على اعتبار كل ما يشتريه المستهلكون سلعاً أو خدمات نهائية ، كما يحسب الإنفاق الحكومي بافتراض أنه يمثل طلباً على السلع النهائية وحدها – وهو ما يتعارض مع الواقع في بعض الأحيان – أما مشتريات قطاع الأعمال الخاص فيفرق بشأنها بين السلع الوسيطة التي يتم استبعادها من تقدير الناتج القومي والسلع النهائية التي تحسب ضمن هذه التقديرات كالآلات والمعدات والمخزون السلعي .

ثانياً : أن الناتج القومي يحسب خلال فترة محددة من الزمن هي السنة ، ويترتب على ذلك أن الناتج هو مقياس للتيارات أو التدفقات - flux Flow وليس مقياساً للرصيد stock أو الثروة - richesse wealth المتراكمة في نقطة معينة . فالناتج القومي يقيس الإنتاج خلال مدة السنة ولكنه لا يقيس قيمة ثروة الأمة في لحظة معينة . ويتعين التمييز

بين الناتج القومى الإجمالى مقدراً بالقيمة السوقية والناتج القومى الإجمالى مقدراً بتكلفة عناصر الإنتاج . فالواقع أن حساب الناتج القومى الإجمالى مقدراً بثمن السوق يتضمن قيمة هذا الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج مضافاً إليه قيمة الضرائب غير المباشرة ومخصوماً منها قيمة الإعانات . فسعر بيع المبيعات لا يعادل تكلفة الإنتاج والربح وحدهما وإنما تفرض الدولة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك كما تمنح المشروعات أحياناً إعانات اقتصادية فيؤثر ذلك على ثمن المنتجات بالزيادة أو النقصان .

وهكـــذا فـــإن :

الناتج القومى الإجمالى بثمن السوق = الناتج القومى الإجمالى بثمن عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – الإعانات .

وبالتالى يمكن تقدير قيمة الناتج القومى الإجمالى بثمن عوامل الإنتاج بإحدى طريقتين :

الناتج القومى الإجمالى بثمن عوامل الإنتاج = الناتج القومى الإجمالى بثمن السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات .

أو بأنه قيمة الأجور والفوائد والريوع والأرباح (وهى العناصر التى تشكل الدخل القومى) .

وبالتالى فإن الناتج القومى الإجمالى بثمن عوامل الإنتاج = الدخل القومى .

ب - الناتج القومى الصافى :

وهو يساوى الناتج القومى الإجمال مخصوماً منه استهلاكات الأصول الرأسمالية . فمن المعروف أن السلع الإنتاجية المعمرة كالآلات والمعدات والمنشآت لا تهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة وإنما تتلف بتكرار استعمالها حتى تصبح بعد فترة غير صالحة للإستخدام .

فإذا افترضنا أن الآلات تستهلك بمضى عشر سنوات على استخدامها فإن المنطق السليم يفرض على المشروع أن يدخل عشر ثمن هذه الآلات ضمن تكاليف الإنتاج ويخصمها من قيمة الإنتاج الإجمالى . وبتطبيق نفس المنطق على المستوى القومى فإن قياس مقدار الاغتناء الحقيقى للأمة خلال فترة العام يقتضى خصم استهلاكات الأصول الرأسمالية من قيمة الناتج القومى الإجمالى .

وهكذا فإن الناتج القومى الصافى = الناتج القومى الإجمالى - استهلاكات الأصول .

جـ - الإنفاق القومى :

وهو يساوى - كما أسلفنا القول - الناتج القومى والدخل القومى . فالإنفاق القومى الإجمالى = الناتج القومى الإجمالى .

وينقسم الإنفاق القومى الإجمالى ما بين الاستهلاك والاستثمار . وبالتالى فإن :

الناتج القومى الإجمالى = الاستهلاك + الاستثمار .

وحيث إن الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - استهلاكات الأصول .

وحيث إن الدخل القومي الإجمالي ينقسم ما بين الاستهلاك والادخار ، أى أن الدخل القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار ،

وحيث أن الدخل القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي ، فإن الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار .

وكما سبق البيان فإن :

الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار .

إذن فإن الادخار = الاستثمار .

ويعد تساوى الادخار والاستثمار شرطاً للتوازن الاقتصادي الكلي ، فلكي يتحقق التوازن في السوق الكلية للسلع والخدمات فإن ما ينتج يجب أن يشترى ، وهو ما يعبر عنه اقتصادياً بالقول بضرورة تحقيق المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن الدخل القومي يتكون من إنفاق أربعة قطاعات رئيسية :

- القطاع العائلي أى الأفراد والعائلات ويطلق عليه أحياناً القطاع الخاص غير الإنتاجي .
- قطاع الأعمال أو قطاع المشروعات ويسمى أحياناً القطاع الإنتاجي .

- القطاع الحكومى أو قطاع الإدارة الحكومية .
- قطاع التجارة الخارجية ، أى صافى قيمة الصادرات إلى العالم الخارجي بعد خصم قيمة الواردات منه .

ويترتب على ما سبق أن الناتج القومى الإجمالى يتكون من أربعة تدفقات رئيسية :

- نفقات الاستهلاك الخاص .
- الاستثمار أو التكوين الرأسمالى .
- نفقات الاستهلاك الحكومية .
- صافى المعاملات الخارجية .

وهكذا فإن الناتج القومى الإجمالى (**الدخل القومى الإجمالى**) = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام + الاستثمار + الصادرات الصافية .

المبحث الثانى

قياس الدخل القومى

ظهر من المبحث السابق أن قياس مستوى الدخل القومى يمكن أن يتم من خلال ثلاث طرق :

١ - طريقة الناتج :

ويتم من خلالها قياس قيمة كل السلع والخدمات التى أنتجت خلال السنة . فيتم تقسيم الاقتصاد القومى إلى قطاعات إنتاجية مختلفة : كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعات التعدينية وقطاع الزراعة وقطاع النقل وقطاع الإسكان وقطاع المواصلات .... الخ

ويقسم كل قطاع من تلك القطاعات إلى أنشطة فرعية تقسم بدورها إلى وحدات إنتاجية مختلفة . ويتم حساب ناتج كل وحدة من هذه الوحدات

الإنتاجية . وغنى عن البيان أن حساب الناتج المستحق من وحدات متباينة في طبيعة ونوعية إنتاجها يتطلب تقييم هذا الناتج بالنقود . فالناتج القومي هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي أنتجت داخل الدولة خلال سنة القياس . ولا يدخل في هذا الحساب المنتجات الوسيطة وأنما فقط المنتجات النهائية على النحو السالف بيانه .

ولتجنب ازدواج الحساب فإن رجال الاقتصاد والإحصاء يفضلون استخدام أسلوب القيمة المضافة added value ; survalue لسهولة ودقته . والقيمة المضافة هي مقدار مساهمة الوحدة الإنتاجية الصناعية في الناتج القومي ، أو بمعنى آخر هي قيمة إجمالي إنتاج الوحدة مطروحاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج .

فإذا افترضنا أن هذه الوحدة متخصصة في انتاج الأثاث وبلغت القيمة الإجمالية لمنتجاتها مليون جنيه ، فان أسلوب القيمة المضافة يقضي بضرورة خصم مستلزمات الإنتاج من هذا المبلغ ، فنطرح جانباً قيمة الأخشاب الداخلة في هذه الصناعة واستهلاك الكهرباء واستهلاك الآلات والمعدات واستهلاك المواد الكيماوية .... الخ .

فإذا كانت القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج في حدود تسعمائة ألف جنيه فإننا نقدر القيمة المضافة التي حققتها هذه الوحدة بنحو مائة ألف جنيه .

وبتجميع القيم المضافة التى حققتها كافة الوحدات الإنتاجية نحصل علـى قيمـة صافى الإنتاج الذى حققه المجتمع أو بمعنى آخر الناتج القومى .

٢ - طريقة الدخل :

ويعتمد فيها على حساب مجموع عوائد عوامل الإنتاج المختلفة خـلال سنة القيـاس ، ففـى نطـاق كـل وحـدة أو نشـاط أو قطـاع إنتـاجى يتـم حسـاب مجموع الأجور والفوائد والأرباح والريوع وهى تمثل تكاليف عوامل الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وتنظيم وأرض .

ويعقب ذلك تجميع إجمـالى هذه الدخـول علـى مسـتوى المجتمـع بعـد خصـم التحويـلات ، فنحصـل حينئـذ علـى قيمـة الدخـل القومـى . ويلاحـظ أن المحاسبة القومية فى مصر تقسم الدخل القومى إلى قسمين رئيسيين فقـط همـا الأجور وعوائد حقوق التملك .

ويظهر مما سبق أن هذه الطريقـة تقيـس الدخـل القومـى بعـد توزيعـه على المساهمين فى العملية الإنتاجية بحسب قيمة مساهمة كل منهم فـى النـاتج القومى .

٣ - طريقة الإنفاق :

يمكن من ناحية ثالثة قياس الدخل القومي بحسب تخصيصه أو استخداماته . فمن المعروف أن الدخل يوجه بعد توزيعه على عوامل الإنتاج إلى استخدامات مختلفة كلاستهلاك أو الاستثمار . وفي المجتمع الحديث يتشكل الإنفاق القومي من أربعة تدفقات رئيسية :

- **الاستهلاك الخاص :** وهو مجموع إنفاق الأفراد والعائلات والمشروعات على الخدمات والسلع الاستهلاكية .

- **الاستهلاك العام :** وهو جملة النفقات العامة المخصصة للخدمات والسلع الاستهلاكية .

- **الاستثمار :** ويتكون من إجمالي ما يخصصه القطاعين العام والخاص للانشاءات والآلات والمعدات التي ليس من طبيعتها أن تستهلك نهائياً في الحال ، وإنما تشكل الأساس لتوليد طاقات إنتاجية إضافية للمجتمع في المستقبل .

- **صافي الصادرات :** ويمثل محصلة طرح إجمالي الصادرات من إجمالي الواردات

فإذا كان المجتمع يصدر للخارج سلعاً وخدمات تفوق ما يستورده منه فإن الصافي يكون إضافة إيجابية للدخل القومي . أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات فإن الصافي يمثل اقتطاعاً سلبيا من الدخل القومي .

وفى نهاية هذا العرض للطرق المختلفة لقياس الدخل القومى نود أن نشير باختصار إلى أنه يفترض أن نحصل على نتيجة متطابقة أيا كانت الطريقة المستخدمة . فقد سبق أن أوضحنا أن الدخل القومى يساوى الناتج القومى وأن كليهما يساوى الإنفاق القومى . ولكن هذا يبدو أمراً متعذراً من الناحية العملية إلا بعد إجراء مجموعة من التقديرات والتصويبات بالنظر للصعوبات الإحصائية وعدم دقة البيانات واختلاف أساليب الحساب الاقتصادى وعدم وضوح المعايير المستخدمة فى التمييز بين الأقسام الفرعية المندرجة فى مصفوفة الدخل القومى .

المبحث الثالث

المشكلات التى يثيرها قياس الدخل القومى

يثير قياس الدخل القومى بعض المشكلات الهامة التى نذكر من بينها صعوبة حساب الدخول العينية والمنتجات المستهلكة ذاتيا والناتج الذى يحققه النشاط الاقتصادى غير المنظم . يضاف إلى ذلك أن الدخل القومى بطرق قياسه الحالية لا يعبر عن المستوى الحقيقى للرفاهة الاقتصادية التى يشعر بها أفراد المجتمع ، كما أنه لا يعكس رغم زيادته الإجمالية تحسيناً فى دخول الطوائف الأكثر فاقة فى المجتمع . وأخيراً فان الزيادة فى الدخل القومى قد تكون مجرد زيادة إسمية بفعل ارتفاع معدل التضخم وبالتالى فإنها لا تعبر عن تحسن حقيقى فى دخول المواطنين . وسوف نعرض لهذه المسائل تباعاً .

١- صعوبة قياس الدخول العينية والاستهلاك الذاتى :

قد يحصل الإنسان على دخله فى صورة نقدية – وهى الصورة الغالبة للدخول فى المجتمعات المعاصرة – وهنا يسهل تسجيل هذه الدخول فى حسابات الدخل القومى . ولكن قد يأخذ بعض الدخل أو كله صورة عينية

كأن يعمل أجير لدى الغير مقابل نفقة إقامته ومأكله ، وهنا يصعب فـى أحيـان كثيرة تقويم هذا الدخل وتسجيله ضمن الحسابات القوميـة . ومـن بيـن صـور الدخول العينية أيضاً استخدام السيارات التى توفرها الشـركة أو الإدارة لكبـار العاملين بها وتوفير الإقامة المجانية لهم فى استراحاتها وكذلك الوجبات التـى تقدمها مجانا للعاملين بهـــا .

وتثير فكرة الاستهلاك الذاتى قدراً أكبر من المشاكل عند قياس الدخـل القومى . فأعمال كاستهلاك المزارع للأرز أو القمـح الـذى ينتجـه أو اصـلاح النجار لأبواب البيـت الـذى يملكـه أو اسـتهلاك الأسـرة للخضـروات والفواكـه والورود التى تنتج فى حديقة المنزل أو الخدمات المنزلية التى تقوم بها ربـات البيوت لا تدخل جميعها فى مجال التعامل النقـدى ويـندر مـن ثـم أن تتضمنهـا حسابات الدخل القومى بصورة دقيقة .

وتبدو المفارقة واضحة عندما نلاحظ أن السيدة " ن " إذا لم تعمل فـى الخارج وانصرفت إلى رعاية أطفالها فى منزلها فإنها لن تحصـل علـى دخـل نقدى وبالتالى تستبعد خدماتها من حسابات الدخل القومى ، فـى حيـن أنهـا لـو قامت برعاية أطفال الغير مقابل أجر فإن هذا الدخل سوف تتضمنه الحســابات القومية . كذلك فان السيد "ك" إذا استأجر مسكناً لدى الغير فإنـه سـوف يدفـع إيجاراً نقدياً يدخل فى حساب الدخل القومى ، فى حين أنه لو أقـام فـى مسـكن يملكه فإن حساب الدخل القومى سوف يخلـو مـن تقديـر للمنفعـة التـى يحصـل عليها هذا الشخص من الإقامة فى البيت المملوك له .

ولا جدال فى أن صور الأنشطة غير النقدية المشار إليها سالفاً تعتبر إنتاجاً حقيقاً يمثل زيادة حقيقة فى إنتاج المجتمع ويشبع حاجات هامة ولكنـه لا يؤخذ بعين الاعتبار فى الحسابات القومية لأنه يصعب عادة تقويمـه بالنقود .

ويترتب على ما سبق أنه كلما قل حجم الأنشطة غير النقدية التى تجـد سندها فى مبدأ الاكتفـاء الذاتـى فـإن إحصائيـات الدخـل القومـى تسـجل زيـادة ملحوظه فى حجمه . ومن هنا يلاحظ البعـض أن إجمـالى الدخـل القومـى فـى بلاد العالم الثالث مقوم بأقل من قيمته الحقيقية بالمقارنة للبلاد الصناعية بسبب اتساع قطاع الاكتفاء الذاتى فى البلاد الأولى مقارنة بالثانية .

٢- صعوبة تقدير حجم الأنشطة المندرجة فى القطـاع الاقتصـادى غير المنظم :

يطلق على القطاع الاقتصادى غير المنظـم secteur informel مرادفات شتى مثل الاقتصاد التحتى économie souterraine أو الاقتصاد الموازى économie parallele أو الاقتصـاد غير المنتظـم économie irregulière أو الاقتصاد غير الرسـمى économie non officielle أو الاقتصاد الآخر seconde économie .

ويضم هذا القطاع الأنشطة التى لا تستطيع الحسابات القومية الإحاطة بها إما لسريتها وعدم مشروعيتها وإما بسبب هامشيتها وقلـة أهميتهـا . ومـن بين الأنشطة غير المشروعة التى تستخدم فيها أموال هائلة تجـارة المخـدرات والتهريب الجمركى والتهرب الضريبى والتزويـر المنظم وتزييف

العملات وفرض الإتاوات على الغير والاستيلاء على أراضى الدولة والاتجار فيها بغير حق واستخدام النفوذ والمحسوبية لتحقيق مكاسب مالية واقتصادية وكذلك الاستفادة من حصيلة الرشاوى والوساطات والعمولات ... الخ .

ومن بين الأنشطة التى قد لا تكون غير مشروعة ولكن يصعب الوصول الى تقدير واقعى للدخول المتحققة فيها نذكر : بعض صور الوساطة والسمسرة غير المعلن عنها ، تشغيل الأطفال فى بيع المنتجات الهامشية فى وسائل النقل العام ومحطات الركوب والأماكن العامة ، أنشطة التسول المنظم وغير المنظم ، الأعمال الإضافية التى يمارسها الموظف الى جانب وظيفته ، أنشطة المراهنات والقمار ، البقشيش والإكراميات . . الخ .

٣- عدم صلاحية الدخل القومى كمقياس للرفاهة الاقتصادية :

لا نستطيع أن نميز فى رقم الدخل القومى بين طبيعة السلع والخدمات . فقد تكون الزيادة فى هذا الدخل متحققة من أنشطة لا تسد حاجة هامة للسكان كإنتاج السجائر والخمور والاتجار فيها ، وقد تكون على النقيض ناتجة عن أنشطة حيوية مثل الإنتاج الغذائى والإسكان والبحث العلمى .

كذلك قد ترتبط زيادة الدخل القومى بمخاطر إنسانية وبيئية ، فإذا ارتفع إنتاج مصانع الأسلحة ومصانع السيارات والأسمدة والأسمنت والورق ، فإن هذا الارتفاع سوف يأخذ شكل زيادة فى الدخل القومى رغم أنه ينطوى على مجموعة من المخاطر والأضرار ليس أقلها تدمير النفس البشرية والممتلكات والتلوث البيئى الخطير الذى يهدد الإنسان ومستقبل وجوده على الأرض .

وهكذا فإن زيادة الدخل القومى لا تعنى بالضرورة تحسيناً بنفس المقدار فى مستوى رفاهة المجتمع والسكان .

٤ - زيادة الدخل القومى قد لا تتضمن تحسيناً فى توزيعه بين طوائف المجتمع :

قد ترتفع القيمة الإجمالية للدخل القومى فى سنة معينة ومع ذلك يتدهور نصيب بعض الفئات الاجتماعية . فإذا كانت هذه الفئات تمثل الأغلبية الفقيرة فى المجتمع كان ذلك مؤشراً لارتباط تحسن الدخل القومى الإجمالى بتدهور مستوى العدالة الاجتماعية وزيادة التفاوت فى الدخول بين أفراد المجتمع .

والعلاقة بين مستوى الدخل القومى وتوزيعه تتطلب تفصيلاً خاصاً ولذلك سوف نعرض لها لاحقاً على استقلال ، ولكن يبقى أن نعلم هنا أن الزيادة فى الدخل القومى الإجمالى لا تتضمن بالضرورة زيادة أو تحسيناً فى دخول جميع طوائف وأفراد الشعب ، وإنما يمكن أن تكون هذه الزيادة من نصيب بعض الطوائف والأفراد دون سائر المجتمع .

٥ - زيادة الدخل القومى قد تكون زيادة ظاهرية لا تعكس تطوراً فى الدخول الحقيقية :

يتعين التفرقة بين الزيادة النقدية فى الدخل القومى والزيادة الحقيقية ، فالأولى تعكس مجرد الزيادة فى القيمة النقدية للدخول بينما تنطوى الثانية على تقدير للتطور فى القيمة الواقعية للدخول بعد تخليصها من أثر التضخم ،

وهى مهمة ليست يسيرة وتنطوى على قدر كبير من التحكم . غـير أن الدخـل الحقيقى يظل بلا جدال أقرب من الدخل النقدى فى التعبير عن مستوى معيشـة الأفراد والجماعات .

ويمكن أن نصل إلى تحديد مستوى الدخل الحقيقى من خلال التعرف على التغير فى القوة الشرائية للدخل النقدى ، والوسيلة المعتادة المتبعة لقيـاس هذا التغير هى استخدام الرقم القياسى للأسعار .

فإذا افترضنا أن المستهلك العادى يشترى مجموعة من السلع فى سـنة مـا تـؤخ كأسـاس (١٩٩٠ مثـلا) وأن التكلفـة الإجماليـة لهـذه السـلع بالنسـبة للمشترى هى فـى المتوسـط ١٠٠٠ جنيـه خـلال تلـك السـنة ، فإننـا إذا أعدنـا حساب تكلفة نفس المجموعة من السلع فى سنة لاحقـة (١٩٩٦ مثـل) لتبيـن لنا وجود اختلاف فى هذه التكلفة بالمقارنة لسنة الأساس (كأن تصبح ١٨٠٠ جنيه مثلا) .

وهكذا فان حصـول المسـتهلك علـى نفـس مجموعـة السـلع التـى كـان يحصل عليها فى عام ١٩٩٠ بما قيمته ١٠٠٠ جنيه قد أصبح يكلفـه فـى عـام ١٩٩٦ حوالى ١٨٠٠ ، وعلى هذا يكون الرقم القياسى البسيط للأسعار =

$$\frac{\text{القيمة النقدية لمجموعة المشتريات فى سنة ١٩٩٦}}{\text{القيمة النقدية لمجموعة المشتريات فى سنة ١٩٩٠}}$$

$$= \frac{١٨٠٠}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٨٠$$

أو ١٨٠ بالمقارنة لسنة الأساس (١٠٠) .

فكأن الأسعار قد أرتفعت بين السنتين بنسبة ٨٠٪ .

ويمكن لغرض الشرح أن نعمم الطريقة السابقة - رغم الانتقادات التي توجه إليها لبساطتها الشديدة ، وعدم إحاطتها بالأوزان النبسية للسلع المختلفة - على مستوى الدخل القومي بالأسعار الجارية وقيمته الحقيقة (أي بالأسعار الثابتة) .

الباب الرابع

مناهج دراسة توزيع الدخل القومى

بعد مضى أكثر من قرن ونصف على عبارة دافيد ريكاردو D.RICARDO الشهيرة فى مقدمة كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسى والضريبة** والتى يقول فيها "إن تحديد القوانين التى تنظم التوزيع هى المشكلة الرئيسية فى علم الاقتصاد السياسى" ، فإن الاقتصادى الأمريكى المعاصر جون كينيث جالبرث J.K.GALBRAITH يؤكد من جديد أنه لا توجد مسألة فى الاقتصاد السياسى أهم من الانعكاسات المترتبة على إجراءات توزيع الدخل . ورغم أن جان تنبرجن J.TINBRGEN الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد يؤكد نفس المعنى ويصف مسألة التوزيع بأنها العمود الفقرى للسياسة الاقتصادية ، إلا أنه يلاحظ غياب تفسير علمى مقبول لاتجاهات التوزيع ، ويرجع ذلك لإهمال علماء الاقتصاد لهذه المسألة خلال فترة زمنية طويلة . ويعبر باحث فرنسى فى رسالة حديثة عن هذا النقص بقوله " إن ظاهرة توزيع الدخول هى ظاهرة معقدة قد عالجتها النظرية الاقتصادية

بطريقة غير مرضية . فلا يوجد حتى اليوم تحليل اقتصادى متكامل لهذه الظاهرة . والمعالجات الحالية ليست سوى معالجات جزئية ومبسطة . وهى بعيدة عن أن تكون ذات فائدة محسوسة من الناحية العملية " .

ولفهم هذا القصور فى المعالجة النظرية لمسألة توزيع الدخول ، فإننا سوف نتعرض للمذاهب الرئيسية فى دراسة التوزيع ثم نقوم بطرح دعوتنا لصياغة مدخل جديد لهذه الدراسة يتجنب الانتقادات التى تتعرض لها المذاهب التقليدية .

١ - المذاهب النظرية التقليدية فى تحليل توزيع الدخول :

يمكن أن نحصر هذه المذاهب فى ثلاثة مداخل رئيسية : المدخل الوظيفى والمدخل الرياضى والمدخل الاجتماعى الاقتصادى .

١٠١ المدخل الوظيفى :

يقوم التحليل التقليدى Classique والتحليل التقليدى الجديد néo-classique على أساس النظرة الوظيفية . فمعيار التوزيع الرئيسى هو تقسيم الدخل القومى بين عوائد الملكية ورأس المال والعمل .

وقد ميز آدم سميث A. SMITH وريكاردو بين ثلاث صور للدخول وفقا لطبيعة عناصر الإنتاج ، فهناك عائد الملكية العقارية (ريع) وعائد رأس المال (ربح) وعائد العمل (أجر) . وجدير بالملاحظة أيضا أن أساس نظرية التوزيع عند كارل ماركس K. MARX يقوم على فكرة فائض القيمة plus-value التى تعتمد على التقسيم الوظيفى الثنائى : رأس المال - العمل (الربح - الأجر).

وقد ترتب على هذا الأساس التاريخى أن اقتصر معنى التوزيع خلال عهـود طويلة على مجرد التوزيع الوظيفى . ويعتقد التقليديون أن أصحـاب دخـول العمل يتواجدون عادة فى أدنى درجات سلم توزيع الدخل ، فـى حين يحتل أصحاب دخول رأس المال قمة هذا السلم . ولكن هـذه النظـرة قد تعرضـت للنقد الشديد لأنها تقوم على المغـالاة فـى التبسيط وتتجـاهل تعقـد العلاقـات الاقتصادية فى الزمن الحديـث . فلـم يعد ممكنـا فـى المجتمعـات المعـاصرة إهمال أهمية التحويلات الاجتماعية Ttransferts sociaux التـى أصبحـت تشـكل المصدر الرئيسى لدخول الطبقات الفقيرة . كما أن الدخول من العمـل تمثـل اليوم ٧٠ أو ٨٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، ولذا لم تعـد مجـرد الزيـادة فى حجم الدخول من العمل دليلا على تحسـن مستوى العدالـة الاجتماعيـة . بل يتعين السعى نحو تحليل التوزيع الداخلى للأجور بين فئات العاملين العليا والدنيا .

ومن أجل مزيد من التطابق مع واقع المجتمعات الغربية المعاصرة ، يقترح الاقتصاديان الفرنسيان جـان مارشـال J.MARCHAL وجـاك لوكـايون J.LECAILON معيارا جديدا للتوزيع الوظيفى يقـوم علـى التمييز بيـن خمسـة أنواع من الدخول : الأجر – الربح – الدخل الزراعـى – دخـل المقترضين (الذى يأخذ شكل الفائدة أو الحصة أو الريع) والتحويلات (الإعانات) .

ولكن هذا المعيار الجديـد لا يتناسـب مـع حـال مجتمعـات العـالم الثـالث حيـث لا تكتسـب التحويـلات كمصـدر للدخـول أهميـة كبيرة ، فـى حيـن أن ظاهرة الازدواج الاقتصادى بيـن قطـاع تقليـدى متواضـع الإنتاجيـة وقطـاع حديث مرتفع الإنتاجيـــــــة تؤثر تأثيرا عظيما على الشكل النهائى لتوزيع

الدخـول . ولهذا السبب اقترح كريسـتيان موريسـون MORRISSON أحـد الأساتذة المتخصصين فى دراسات توزيع الدخل القومـى - معيـارا جديـدا للتوزيع الوظيفى للدخول فى دول العالم الثالث ، يقوم على التمييز أيضا بيـن خمسة أنواع من الدخول : دخول الإعاشـة Revenu de subsistance ، دخـول المشروعات التقليديـــــة ، دخول المشروعات الحديثة ، الأجور ، وأخيرا دخـول الملكيـة (الفائدة - الريـع العقـارى - عـائد الأسـهم) . غير أنـه يصعب من الناحية الواقعية تحليل توزيع الدخول فى دول العالم الثـالث كمـا لو كانت هذه الدول تنطوى تحت نموذج اقتصادى واحد . فلا شك فى تباين المواقف الاقتصادية والظروف الاجتماعية فى هذه الدول . فإذا كان يصعـب - وفقا لموريسون - التفرقة بين عنصرى الملكية الزراعية والعمل فى دول أفريقيا الاستوائية ، فإن الأمـر ليـس كذلـك فـى البـلاد ذات الكثافـة السـكانية العالية كمصر والهند .

هـذا التبـاين فـى ظـروف ومواقـف دول العـالم الثـالث يدفـع بغالبيـة الاقتصاديين إلى رفض فكرة النموذج الوحيد modèle unique فـى تفسـير التوزيع الوظيفى للدخول . بل تتجه معظم الآراء فى الآونـــة الأخيرة إلى انتقاد المدخل الوظيفى ذاته لأنه لا ينظر إلى مسألة التوزيـع إلا مـن زاويـة ضيقة تقتصر على طبيعة مصدر source الدخل وليس على أساس مسـتوى niveau الدخل الكلى .

غير أنه يجب ألا نبالغ فى انتقاد التقسيم الوظيفـى لأنـه قد ثبـت فـى بلاد عديدة أن ارتفاع نصيـب الأجـور فـى الدخـل القومـى الإجمـالى يتـواءم عادة مع تحسن مستوى العدالة الاجتماعي .

نخلص إذن إلى أن التحليل الوظيفى لتوزيع الدخل القومى ضرورى ولكنه غير كاف لفهم وتفسير التطورات التى تلحق بمستوى العدالة الاجتماعية . ولذلك تلجأ الدراسات الحديثة إلى إدماج عناصر التوزيع الشخصى Distribution personnelle فى تحليل كلى لظاهرة التفاوت فى الدخول .

٢٠١ . المدخل الرياضـــــى :

يُبرز هذا المدخل الدور الهام الذى لعبه علماء الرياضة والإحصاء فى تطوير الدراسات فى مجال توزيع الدخول . فقد تعددت المحاولات لإنشاء نماذج رياضيـــة للتوزيع تتقارب قدر المستطاع مع شكل التوزيـــع الواقعى فى المجتمع . ويقوم المدخل الرياضى Approche mathématique فى الأساس على افتراض استجابة توزيع الدخول لقانون طبيعى مقتضاه انتظام وتطابق شكل توزيع الدخول فى مختلف دول العالم .

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادى الإيطالى باريتو PARETO يعد بحق المؤسس الأول لهذه المدرسة . فقد اقترح فى كتابه "دروس فى الاقتصاد السياسى" قانونه المشهور $\log N = \log A - \alpha \log X$ الذى يقوم على فكرة مقتضاها أن توزيع الدخول يبقى ثابتا على الدوام ، لا تؤثر فيه المتغيرات السياسية والاقتصادية ولا التعديلات المؤسساتية والإدارية ، ولا حتى فرض ضرائب جديده بنية تحسين مستوى العدالة الاجتماعية .

وقد تعرض قانون باريتو لنقد شديد سواء من الناحيتين الإحصائية والرياضية أو من الناحية المنطقية حيث يؤدى تفسير هذا القانون إلى جعل توزيع الدخول مرهونا فقط بالقدرات والمهارات الشخصية التى يحوزها كل فرد ، بحيث لا يجدى أى تدخل من جانب السلطة العامة لتصحيح الظروف المؤدية إلى التوزيع غير العادل للدخل القومى .

فتعدد وتنوع العوامل المؤثرة فى توزيع الدخول فى المجتمعات المختلفة يعد فى الواقع العنصر الرئيسى الغائب فى تحليل المدرسة الرياضية . فإذا كان حقا أن مستويات الذكاء والمهارة الشخصية تكون موزعة بصورة رئيسية متناسبة (أى وفقا لقانون طبيعى مبنى على نظرية الاحتمالات) ، فإنه يجب مع ذلك الاعتراف بأن كل من الوسط الاجتماعى ومستوى التعليم والثقافة يؤثران تأثيرا قويا على اتجاهات هذا التوزيع الأولى (الطبيعى) ، ومن ثم يؤثران فى توزيع الدخول فى كافة المجتمعات .

وقد يفيد مع ذلك الإشارة إلى أن نتائج بعض الدراسات الإحصائية لتوزيع الدخول فى إطار اقتصاد تجريبى Economie expérimentale تدعم فكرة ثبات مستوى توزيع الدخل فى حالة وجود المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية كما فى حالة غيابها ، وهو ما ينتهى إليه دعاة المذهب الرياضى . فلقد تم فى الولايات المتحدة الأمريكية تجميع مجموعة من الشباب ووضعهم فى ظروف مساواة تامة حيث استبعدت كافة عناصر التمييز فيما عدا بالطبع مستويات الذكاء والقدرات الشخصية وحب التملك .

وقد أخذ الباحثون فى ملاحظة سلوك هؤلاء الأفراد فى مجال الكسب المادى . فقد كان يمكن لكل مشارك فى التجربة أن يحصل على قدر من المكاسب إذا ما انصرف إلى العمل وأتقنه . وقد أوضحت نتائج الملاحظة أن مستوى توزيع المكاسب (الدخول) فى ظل هذه الظروف يماثل بصورة مدهشة مستويات توزيع الدخول الموجودة فعلا فى الولايات المتحدة وفى بعض المجتمعات الأوربية . وهذه النتيجة تعنى أن تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على توزيع الدخول لا يعد وأن يكون تأثيرا هامشيا أو منعدما ، مما يبرر القول بخضوع توزيع الدخول لقانون ثابت (طبيعى على حد تعبير المدرسة الرياضية) أيا كانت أهمية المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة .

ولكن مثل هذه النتيجة لا تُقبل على علاتها لأن الاقتصاد التجريبى إنما هو اقتصاد مصطنع Artificielle ، كما أنه يستحيل إحكام الرقابة على المؤثرات الخارجية فى تجارب العلوم الاجتماعية على عكس الحال عند إجراء التجارب فى العلوم البحتة والعلوم التطبيقية . ويضاف إلى ذلك أن نتائج الدراسات التطبيقية تظهر بوضوح أهمية المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية فى تشكيل الصورة النهائية لتوزيع الدخول فى المجتمعات المختلفة . ولا جدال اليوم فى أن الدراسات القائمة على تحليل دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع الدخول قد أحرزت تقدما كبيرا فى السنوات الأخيرة .

٠٣٠١ المدخل الاجتماعى الاقتصادى :

على العكس من المدخل الرياضى الذى يحاول تفسير اتجاهات توزيع الدخول على أساس التباين الطبيعى فى مستويات الذكاء والكفاءة الشخصية ، فإن المدخل الاجتماعى والاقتصادى Approche socio-économique يهتم فى المقام الأول بتحليل دور المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية فى التأثير على مستوى العدالة الاجتماعية . ونود بادئ ذى بدء أن نشير إلى أن الدراسات التى نتعرض لها تحت اسم المدخل الاجتماعى الاقتصادى لا تشكل بعد نظرية متناسقة ومتكاملة فى توزيع الدخول ، ولكنها تسعى جميعا إلى تحليل تطور هذا التوزيع على ضوء تفاعل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

وتعتبر دراسة أدلمان وموريس ADELMAN - MORRIS أولى الدراسات التى فتحت المجال لدراسات أخرى عديدة يمكن أن نضمها تحت لواء المدخل الاجتماعى الاقتصادى . فلقد تم فى نطاق الدراسة المشار إليها اختيار ٤٨ عاملا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بهدف تحليل دور كل منها فى التأثير على مستويات العدالة الاجتماعية فى ٧٤ بلدا من بين بلاد العالم الثالث . ويمكن تقسيم هذه العوامل بحسب طبيعتها إلى ثلاث مجموعات :

أولا : مؤشرات اجتماعية وثقافية ، ومثالها : أهمية الازدواج الإقليمى – مستوى العمران – أهمية الإنفاق على الصحة والتعليم – درجة مرونة الارتقاء فى السلم الاجتماعى (الحراك الاجتماعى) الخ ...

ثانيا : مؤشرات سياسية ، ومثالها : درجة الاندماج الوطنى لكل عناصر الأمة – مدى تركز السلطة السياسية – أهمية المشاركة السياسية – أهمية اللامركزية الخ ...

ثالثا : مؤشرات اقتصادية ، ومثالها : مستوى الدخل الفردى المتوسط – معدل النمو الحقيقى للاقتصاد الوطنى –وفرة الموارد الطبيعية – معدل الاستثمار الخ ...

وقد أظهرت نتائج البحث أن أكثر هذه المتغيرات تأثيرا فى مستوى توزيع الدخول هى : معدل التحسن فى مستوى الموارد البشرية ، أهمية الأنشطة الاقتصادية المباشرة للدول ، أهمية الازدواج الاجتماعى والاقتصادى ، إمكانية التنمية الاقتصادية ، مستوى الدخل الفردى المتوسط ، وقوة التنظيمات العمالية .

وهكذا تخلص دراسة إرما أدلمان وسانتيا تافت موريس إلى أن تنمية الموارد البشرية والتوسع فى الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام يشكلان أبرز العوامل المؤثرة فى توزيع الدخول فى دول العالم الثالث ، وأن الفضل يرجع إليهما فى التحسن الذى طرأ على مستوى العدالة الاجتماعية فى بعض تلك الدول .

ورغم أهمية هذه الدراسة من الناحية المنهجية ، فإننا يجب أن نشير إلى بعض العيوب التى شابتها سواء من الناحيتين الإحصائية والحسابية أو من ناحية اختيار معايير تحكمية لقياس بعض المتغيرات الكيفية التى يصعب

عادة قياسها وفقا لمعايير كمية عامة ومجردة . كما أنـه يعيب هـذه الدراسـة أنها لم تتطرق إلى البحث عن الحلول التى تكفل تحسين مستوى توزيع الدخول فى دول العالم الثالث .

ولقد شهدت السنوات العشر الأخيرة كما هائلاً من الدراسات القائمـة على المنهج الاجتماعى الاقتصادى ، ولكن تبقى أهمية مثل هذه الدراسات مرهونة بتحسن مستوى المعطيات الإحصائية التى لا تزال تعانى من عيوب ونواقص هامة حتى فى نطاق المجتمعات الغربية .

والآن بعد أن استعرضنا المداخل الثلاثة التقليدية لدراسة توزيع الدخول فإننا نعترف بأهميتها جميعاً لفهم وتحليل توزيـع الدخـل القومـى فـى مختلف المجتمعات . ولكننا نعتقد مع ذلك أن التحليل المقنـع والمتكامل للمتغيرات المؤثرة فى هذا التوزيع يجب أن يكون متعدد الأبعاد .

٢ . اقتراح بمدخل جديد متعدد الأبعاد :

يظهر واقع سائر المجتمعات أن مستوى العدالـة الاجتماعيـة السـائد فـى كـل مجتمـع يـأتى كمحصلـة لمجموعـة مـن الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة المهيمنـة علـى المجتمـع ككـل ، ولكنـه يتـأثر أيضـا بـالظروف الخاصـة بكل منطقـة جغرافيـة أو قطاع اقتصادى ، كما يتأثر بالموقف الخاص بكل فرد . وإلى جانب ذلك كله لا يجب إغفال الدور الذى يمكـن أن يلعبه عنصر المصادفـة في تحديد مستوى الدخل الفردى والجماعى .

ولهذا فإن المدخل الذى نقترحه يقوم على أربعة مستويات من التحليل : مستوى الأمة ، مستوى الإقليم الجغرافى والقطاع الاقتصادى ، مستوى العائلة وأخيرا مستوى الفرد . ولعله من الملائم أن نتجه الآن لاستعراض العناصر المؤثرة على توزيع الدخل فى كل مستوى من هذه المستويات .

٢ ، ١ ، ٠ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية على مستوى الأمة :

لا شك فى أنه من الصعب أن نحصى مجموع العوامل التى تؤثر سلبا وإيجابا فى المستوى الكلى للعدالة الاجتماعية . ولذا فإننا سوف نكتفى هنا بالإشارة إلى الدور الذى تلعبه العناصر الأكثر تأثيرا فى مسألة توزيع الدخول وهى : مستوى النمو الاقتصادى ، النظام السياسى ، التدخل المباشر للدولة فى الاقتصاد ، ودرجة مرونة الارتقاء فى السلم الاجتماعى .

٢ ، ١ ، ١ ، ٠ مستوى النمو الاقتصادى :

لقد انشغل الفكر الاقتصادى حديثا بمسألة أثر النمو الاقتصادى على هيكل توزيع الدخول . ولقد لاحظت معظم الدراسات أن توزيع الدخل القومى يبدو أكثر عدالة فى المجتمعات الصناعية المتطورة بالمقارنة لمجتمعات العالم الثالث . واستنتج البعض من ذلك وجود علاقة ارتباط حتمية بين مستوى النمو فى الناتج القومى ومستوى التفاوت فى الدخول . ونشير فى هذا الصدد إلى كتابات سيمون كيزنتس KUZNETS وهارى أوشيما OSHIMA وغيرهما .

٢٠١٠٢. طبيعة النظام السياسى :

تظهر الدراسات المهتمة بالمقارنات الدولية فى مجال العدالة الاجتماعية أن مستوى تركز الدخول فى البلاد الاشتراكية هو أقل أهميـة منه فـى البلاد الرأسمالية . فنتائج دراسة الاقتصادى الإلمانى نيسن NISSEN تشير مثلا إلى أن نصيب الـ ٤٠٪ من السكان الأكثر فقراً لا يتجاوز فى المتوسط ١٢٪ فى البلاد النامية ، ١٦٪ فـى البلاد الرأسمالية و ٢٥٪ فى البلاد الاشتراكية . أما نصيب الـ ٢٠٪ الأكبر دخلا فيصل حتى ٧٥٪ فـى البلاد النامية ، ٥٠٪ فـى البلاد الرأسمالية و ٤٠٪ فـى البلاد الاشتراكية .

٣٠١٠٢. أهمية التدخل المباشر للدولة فى المجال الاقتصادى :

نادرة هى الدراسات التى خصصت لتحليل أثر التدخل المباشر للدولة على مستوى العدالة الاجتماعية رغم أهمية هذا التدخل فى بلاد عديدة كمصر والهند والجزائر وتنزانيا . وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث وسائل رئيسية لتدخل الدولة المباشر فى المجال الاقتصادى هى الإصلاح الزراعى والتأميمات والتخطيط القومى . وقد أظهرت نتائج دراسة أدلمان – موريس كما ذكرنا أن التوسع فى الأنشطة الاقتصادية للدولة يمثل عاملا هاما فى تحسين مستوى العدالة الاجتماعية .

٠٤٠١٠٢ مرونة الحراك الاجتماعى :

تسقط فى المجتمعات التى لا تقوم على التمييز كل العوائق المتعلقة باختلاف الأصل أو الجنس أو الدين أو اللون أو الانتماء السياسى . ولا جدال فى أن هذا يؤدى إلى تحسن ملموس فى مستوى العدالة الاجتماعية . فالتفاوت الواضح فى الدخول الذى يلاحظ فى بعض دول العالم الثالث يرجع أحيانا إلى عدم قدرة هذه الدول على إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع عناصر السكان ، كما أنه يرجع أحيانا إلى ضعف مساهمة بعض عناصر وفئات السكان فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فإمكانية الارتقاء فى السلم الاجتماعى أو مرونة الحركية الاجتماعية (الحراك الاجتماعى) Mobilité sociale يجب أن تكون مكفولة بغير تمييز مسبق أيا كان مصدره لكل أفراد المجتمع .

٠٢٠٢ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية فى مستوى الإقليم أو القطاع الاقتصادى :

ترجع معظم هذه العوامل إلى ظاهرة الازدواجية Dualisme التى تعانى منها دول العالم الثالث فى الفترة الحالية . فقد ظهرت على المستوى الإقليمى فوارق هامة فى الدخول والثروات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بسبب ازدياد نمو الأنشطة الصناعية والخدمية على حساب النشاط الزراعى . ولهذا تظهر إحصائيات من دول مختلفة ارتفاعا هاما فى مستوى الدخل المتوسط فى المدن بالمقارنة لمستوى الدخل المتوسط فى الريف ، كما تبين هذه الإحصائيات أن توزيع الدخول داخل المناطق الريفية يكون أكثر عدالة منه داخل المناطق الحضرية .

وعلى المستوى القطاعى تعنى ظاهرة الازدواجية وجود قطاع إنتاجى حديث إلى جانب قطاع آخر تقليدى . ولا شك فى أن مستوى الدخول فى القطاع الأول يكون أكثر ارتفاعا مقارنة بالقطاع الثانى . ولكن التقسيم الداخلى للدخول يبدو أكثر عدالة فى نطاق القطاع التقليدى . ونظرا لأهمية التباين فى مستوى الدخول وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى أو الإقليم الجغرافى فإنه لا يمكن إغفال تأثير الازدواجية عند دراسة توزيع الدخول .

٣٠٢٠ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية فى مستوى العائلة :

تجدر الإشارة بداءة إلى أن قياس العدالة الاجتماعية على مستوى العائلات يتأثر أيضا بالعوامل المؤثرة على العدالة على مستوى الأفراد . وهذا طبيعى لأن العائلة تتكون من فرد أو مجموعة أفراد يعيشون حياة مشتركة . ونحن نميز بين أربعة عوامل يؤثر كل منها تأثيرا بالغا على توزيع الدخول على مستوى العائلة .

٢٠٣٠١٠ حجم العائلـــــة :

معرفة حجم العائلة ضرورى للحكم على المستوى الفعلى لعدالة توزيع الدخول وبصفة خاصة عندما نقارن بين الإحصائيات الدولية . ويثور التساؤل عن العلاقة المتبادلة بين حجم العائلة ومستوى الدخل الذى تحصل عليه . فيكاد يجمع الاقتصاديون على أنه كلما كان حجم العائلة صغيرا فإن ذلك أدعى لأن تحصل على دخل أقل ، وأنه كلما كان الدخل منخفضا كلما كان ذلك دافعا للإقلال من حجم العائلة .

وتجدر الإشارة إلى أن حجم العائلة يتوقف أيضا على عناصر أخرى غير عنصر الدخل، مثل الاتجاهات الديموجرافية ، والتقاليد والعادات الاجتماعية (فالعائلة فى دول العالم الثالث تضم أفرادا من الأقارب لا تضمهم العائلة الغربية التى تقتصر عادة على الزوج والزوجة والأبناء القصر) ، والمستوى الثقافى ، ومدى توافر المساكن ، والمهنة (يلاحظ أن عائلة التاجر أو الفلاح أكبر حجما فى المتوسط من عائلة الموظف) ، والوسط الاجتماعى (العائلة الريفية أكبر حجما فى العادة من العائلة الحضرية) ، وأخيراً لا يجب إهمال تأثير مستويات النمو الاقتصادى والرعاية الصحية .

٢٠٣٠٢ عدد الأفراد العاملين فى العائلة :

يؤثر عدد الأفراد العاملين إيجابيا على دخل العائلة ولكن يصعب فى الواقع الحصول على معلومات إحصائية وافية بخصوص توزيع الأفراد العاملين بين العائلات المختلفة . ويفترض عادة أن عدد الأفراد العاملين أكثر أهمية فى العائلات الريفية بالمقارنة للعائلات الحضرية ، حيث يساهم الأطفال فى الريف فى العملية الإنتاجية منذ سن مبكرة ، وذلك سواء عن طريق العمل لدى الغير مقابل أجر أو عن طريق القيام بمساعدة الأبوين فى عملهما . كذلك تساهم الريفيات إلى حد بعيد فى تحسين مستوى الدخل العائلى . أما فى المناطق الحضرية فان العائلة لا تضم فى الغالب سوى شخص عامل وحيد هو رب العائلة ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة تشغيل

النساء وطول المراحل التعليمية التى يمر بها الأبناء . ولكن التطور الحديث فى بعض دول العالم الثالث يظهر تزايدا فى حجم عمالة النساء فى المناطق الحضرية .

٠٣٠٣٠٢ وظيفة رب العائلة :

تعد وظيفة رب العائلة من أهم العناصر المؤثرة فى مستوى الدخل العائلى . فهى تهيئ من ناحية دخلا ثابتا للعائلة ، وتسهل من ناحية أخرى ارتقاء هذه العائلة إلى مركز اجتماعى أفضل .

٠٤٠٣٠٢ أهمية ثروة العائلة :

تشكل الثروة مصدرا لدخل بعض العائلات وقد تكون هذه الثروة عقارية أو منقولة . فيكفى أن تتملك العائلة المسكن الذى تقيم به لتتميز عن العائلات الأخرى التى تحصل على نفس دخلها النقدى ولكنها تضطر لدفع إيجار المسكن الذى تقيم به . وتوضح دراسات عديدة أن توزيع الثروات يكون غالبا أقل عدالة من توزيع الدخول .

٢. ٤. العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد :

تقوم دراسات توزيع الدخول أساسا على المقارنة بين دخول العائلات وليس بين دخول الأفراد لتجنب العقبات الإحصائية والفنية التى يثيرها توزيع الدخل الفردى . ولكن تحليل العوامل المؤثرة فى تكوين

الدخل الفردى يفيد بلا شك فى فهم اتجاهات توزيع الدخل العائلى . ولذا سوف نتعرض لأهمية عناصر التعليم ، السن ، الجنس ، الوظيفة والأصل الاجتماعى فى التأثير على مستوى الدخل الفردى .

٢٠٤٠١٠١ . التعليـــــم :

يقع التعليم فى مقدمة العوامل التى تؤثر إيجابيا على توزيع الدخول . ذلك أنه يعتبر وسيلة للحصول على وظيفة أو مركز يدر دخلا أكثر ارتفاعا . فالتعليم نوع من الاستثمار يتطلب التضحية بالمكسب خلال بضع سنوات على أمل الحصول فى المستقبل على عائد يتجاوز ما فات من مكسب . وكان الفكر الاقتصادى قد درج منذ فترة على اعتبار زيادة الإنفاق على التعليم عاملا مشجعا على تحسين توزيع الدخل القومى . ولكن الدراسات التطبيقية الحديثة تؤكد أن التعليم بوضعه الحالى لا يزال يلعب دور المصفاة filtre الاجتماعية التى تحول بين غالبية الشعب وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية . فالتعليم وبصفة خاصة التعليم العالى الذى لا يتمكن من متابعته إلا طائفة محدودة من أبناء الشعب ، يؤثر سلبيا على مستوى العدالة الاجتماعية . ويجب أن نهتم فى هذا الصدد بدراسة التطورات اللاحقة على موقف التعليم والمتعلمين فى بلاد العالم الثالث وعلى الأخص ظاهرة بطالة المتعلمين (الصريحة والمقنعة) التى تعانى منها كثير من هذه الدول فى الوقت الحالى .

٢٠٤٠٢ . السن :

يأخذ الدخل الفردى عادة شكل منحنى محدب وفقا للمراحل العمرية لصاحب الدخل . فالأطفال والصبيان يحصلون على دخل متواضع للغاية فى بدء حياتهم ، ولكنهم ينالون فيما بعد دخولا مرتفعة نسبيا حين يبلغون مراحل النضج والشباب والرجولة . وعلى العكس فإن أصحاب المعاشات والمسنين لا يحصلون فى المراحل العمرية الأخيرة إلا على دخل أقل مقارنة بما كان عليه الحال فى سن العمل والإنتاج . وهكذا فإن عمر الإنسان يؤثر تأثيرا بالغا على دخله . وينبنى على ما سبق أنه إذا استطعنا علميا وإحصائيا قياس الدخل الإجمالى لكل فرد على مدى حياته كلها ، فإن مقارنة الدخول الإجمالية للأفراد سوف تعطى نتائج مختلفة عن النتائج التى تنتهى إليها حاليا دراسات توزيع الدخل . ويعتقد البعض أن توزيع الدخول "العمرية " (على مدى العمر كله) هو أكثر عدالة من توزيع الدخول فى لحظة معينة من حياة الأفراد . ولكن من البدهى أن مثل هذه الدراسة تتطلب معطيات إحصائية دقيقة وممتدة زمنيا مما يستحيل تجميعه فى الظروف العلمية السائدة فى عالم اليوم .

٣٠٤٠٢ . الجنس :

تظهر إحصائيات العمل سواء فى البلاد الصناعية أو فى بلاد العالم الثالث تفاوتا هاما فى مستوى الأجور بين الرجال والنساء . وفضلا عن

الأجر المرتفع فإن لدى الرجال فرصة أفضل للحصول على عمل وللوصول إلى مراكز الإدارة العليا . ويبرر هذا التفاوت إدخال الجنس كأحد العناصر المؤثرة فى توزيع الدخول على المستوى الفردى .

٢٠٤٠٤٠ الوظيفة :

كما هو الحال فى المستوى العائلى ، فإن الوظيفة تلعب أيضا دورا رئيسيا فى تحديد مستوى الدخل الفردى .

٢٠٤٠٥٠ الأصل الاجتماعى :

يؤثر هذا العامل على الدخل الفردى لأنه يمكن أن يهيئ للفرد مزايا هامة مثل :

- إعانات وتحويلات اجتماعية خاصة على قدر من الأهمية .
- تأثير اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى يتيح للفرد تأمين مستقبله والحصول على وظائف أو مراكز أو مكاسب مادية هامة .
- تشكيل أفضل للقدرات الشخصية وللتكوين الثقافى للفرد .

ويمكن لهذه المزايا أن تؤثر على مستوى الدخل الفردى سواء فى المدى القريب أو المدى البعيد .

الخلاصـــــــــــة :

بعد الاستعراض السريع لأهم العوامل المؤثرة فى توزيع الدخول فى المستويات الأربعة التى قمنا بتحديدها ، يمكن أن نضيف الملاحظات الآتيـــة :

أ) المزية الرئيسية لهذا التحليل متعدد الأبعاد هى إدماج المتغيرات التى تتجاوز نطاق الفـــرد والعائلة فى دراسة توزيع الدخول . فإذا كانت بعض الدراسات التطبيقية تقدر أن العوامل ذات الطبيعة الفردية لا تفسر غير ٣٠ أو ٥٠٪ من تقلبات الدخول ، فإنه يتعين البحث عن تفسير هذه التقلبات أيضا فى الظروف العامة للتنظيم الاجتماعى على المستويات العائلية والقطاعية والإقليمية والوطنية . ونحن لا ندعى أن هذه العوامل الأخيرة مضافة إلى العوامل الأولى سوف تسمح بتفسير كامل لظاهرة التفاوت فى الدخول لأنه لا يمكن أن نتجاهل دور المصادفة ، أى العوامل الطبيعية والعرضية التى لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها ورقابتها .

ب) يمكن لهذا التحليل متعدد الأبعاد أن يكتسب أهمية بالغة إذا استطعنا قياس أثر العوامل التى سبق ذكرها قياسا كميا . ولتحقيق ذلك نقترح صيغة النموذج الآتى :

خ ى = دالة (د ، ق ، ع ، ف ، ص) (١)

خ ى هو دخل الفرد (أو العائلة) ى

مــــع :

د (ن ، ظ ، ش ، ك) (٢)

حيث تعبر د عن مجموعة العناصر المؤثرة فى توزيع الدخول علـى مسـتوى الدولـة ، ن = النمـو الاقتصـادى ، ظ = النظـام السياسـى ، ش = النشاط الاقتصادى للدولة ، ك = مرونة الحركية الاجتماعية .

ق (ز) (٣)

حيث تمثل ق مجموع العوامل المؤثرة فى توزيع الدخول علـى المستويين الإقليمى و القطاعى . وهذه العوامل تعكس فى مجموعها ظـاهرة الازدواجية (ز) فى صورها المختلفة .

ع (ح ، م ، و ، ث) (٤)

حيث تعبر ع عن مجموع العناصر المؤثرة فى توزيع الدخول علـى مستوى العائلة ، ح = حجم العائلة ، م = عدد الأفراد العاملين فـى العائلـة ، و = وظيفة أو مهنة رب العائلة ، ث = ثروة العائلة .

ف (ت ، س ، ج ، و ، ل)

(٥)

حيث تعبر ف عن مجموع العناصر المؤثرة فى توزيع الدخول على المستوى الفردى ، ت = التعليم ، س = السن ، ج = الجنس ، و = الوظيفة أو المهنة ، ل = الأصل الاجتماعى .

ص

(٦)

التى تعبر فى النهاية عن مجموع المتغيرات التى ترجع إلى عامل الصدفة .

ولكن إجراء قياس كمي دقيق وواقعى لهذه المتغيرات يكاد أن يكون مستحيلا فى معظم دول العالم بسبب العجز عن تجميع البيانات الإحصائية التفصيلية والصادقة .

ج – هذه المشكلة هى أكثر حدة فى دول العالم الثالث حيث لا تخرج محاولات قياس التفاوت فى الدخول اعتمادا على الإحصائيات الموجودة عن كونها مجرد تقديرات تقريبية وإجمالية للواقع الاجتماعى . ولهذا تأتى نتائج الدراسات فى هذا المجال متعارضة فى أحيان كثيرة .

الباب الخامس

الدور الاجتماعى للنفقات العامة

المبحث الأول

تعريف النفقة العامة

جرى كتاب المالية العامة فى مصر على تعريف النفقة العامة dépense publique على أنها "مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الدولة أو شخص عام آخر بقصد تحقيق نفع عام" . وقد أثار هذا التعريف بعض التحفظات خاصة فيما يتعلق بتحديد طبيعة النفقة التى يقوم بها الشخص العام ومعيار التمييز بين ما يصدر عنه من نفقات عامة ونفقات خاصة . ولأجل هذا السبب نحن نقترح تعريفا أكثر بساطة وأكثر التصاقا بفكرة ميزانية الدولة .

ووفقا للتعريف المقترح ، فالنفقة العامة هى : كل اعتماد نقدى مقرر فى الميزانية العامة للدولة بهدف إشباع حاجة عامة . فيلزم لوجود النفقة العامة توافر ثلاثة عناصر :

١- وجود اعتماد نقدى : يترجم هذا العنصر التطور الذى حدث فى المعاملات المالية فى الزمن الحاضر والذى أدى تدريجيا الى إحلال النقود محل المقايضة العينية . فلا وجود للنفقة العامة إذا لم يكن التزام الدولة محلا للتقويم النقدى .

٢- أن يكون الاعتماد النقدى مقدرا ومصدقا عليه فى قانون الموازنة العامة : يبدو هذا العنصر بدهيا من حيث أن أعباء الدولة لا تتخذ صفة النفقة العامة ما لم تكن محدودة ومسجلة فى إطار ميزانية الدولة . ولكن النص يؤدى الى إزالة الشك فى حالة تضمن الموازنة العامة اعتمادات ترجع باصولها الى أموال خاصة . وهناك مثالين لهذه الحالة :

المثال الأول : يتعلق باعتمادات الاستثمارات المخصصة لوحدات القطاع العام والتى درجت الميزانية المصرية على إدخالها ضمن النفقات العامة رغم حقيقة أن بعض شركات القطاع العام هى مملوكة ملكية جزئية لأشخاص خاصة .

المثال الثانى: ينصب على اعتمادات التأمين والمعاشات التى تمس من حيث مصدرها الأموال الخاصة كما تمس الأموال العامة .

فى هذين المثالين تكتسب الاعتمادات المدرجة فى الميزانية صفة النفقة العامة حتى ولو كان مصدرها مالا خاصا أوتعلقت بشركات لا تكون مملوكة ملكية تامة للدولة أو لأحد الأشخاص العامة .

٣- أن يهدف الاعتماد النقدى الى إشباع حاجة عامة : لابد لإضفاء صفة النفقة العامة على الاعتماد النقدى المدرج بالميزانية العامة من أن يكون مخصصا لاشباع حاجة عامة . غير أن تعريف الحاجة العامة وتمييزها عن الحاجة الخاصة يثير مناقشات هامة فى

الفكر المالى مما يجعل الاتفاق الفقهى على تحديد مضمون الحاجة العامة على أساس نهج موضوعى محل شك كبير . لذلك يتعين قبل أن نخوض فى هذه المناقشات التى تطرح موضوع نطاق الانفاق العام من أن نسلم بأن إضفاء قانون الموازنة صفة النفقة العامة على الاعتماد المالى يستتبع اعتباره كذلك انطلاقا من المعيار الشكلى الذى بنى عليه تعريفنا للنفقة العامة .

وسوف نرى فيما بعد أن المعيار الشكلى يؤدى الى نفس النتيجة التى انتهى اليها البحث الموضوعى وهى ترك تحديد الحاجة العامة وتمييزها عن الحاجة الخاصة الى السلطة العامة تحت رقابة من البرلمان .

المبحث الثانى

النفقات العامة والاستثمار فى الانسان

تهدف النفقات العامة المخصصة للصحة والتعليم والثقافة الى تنمية السكان وتعزيز دور الانسان فى قيادة خطى التقدم والتنمية . لقد اكتشف علماء الاقتصاد ـ فى وقت متأخر للأسف ـ أن التنمية لا تتعلق فقط بتحسين مستوى أداء الهياكل الإنتاجية المادية وإنما تشمل أيضا تحسين المستويات الثقافية والصحية والمعيشية للهيكل البشرى للمجتمع . فمنذ مقال شولتز SCHULTZ الشهير عن الاستثمار فى رأس الانسانى Human Capital تعددت الدراسات عن دور الإنفاق على التعليم والصحة والسكان فى تحقيق التنمية الشاملة . ولقد ارتفع بالتالى نصيب قطاعات التعليم والصحة والإسكان فى إجمالى الإنفاق العام .

فالعمل على رفع مستوى التعليم لجميع أفراد الشعب هو استثمار اقتصادى يأتى فى المدى الطويل بنتائج هامة على مستوى الخبرات الفنية والثقافية ، ويمكن إحصائيا قياس أثر تطور التعليم على ارتفاع مستوى الناتج القومى . أيضا فإن الإنفاق على الصحة يؤدى الى الحفاظ على المستوى البدنى والذهنى لقوى الشعب العاملة والى التقليل من حجم أيام العمل الفاقدة بسبب المرض وهو ما ينعكس دون شك على مستوى الإنتاج القومى .

ويمكن أن نقيس على ذلك الإنفاق المخصص لتوفير المساكن والمواصلات التى يؤدى العجز فيها الى فقد جزء كبير من طاقات المواطنين التى كان يمكن الاحتفاظ بها للعمل والإنتاج ، هذا فضلا عن الآثار المدمرة اجتماعيا وأخلاقيا ونفسيا التى تنتج عن أزمات الاسكان والمواصلات

وتجدر الإشارة الى أن معظم دول العالم تخصص نسبة هامة من الإنفاق العام لشئون التعليم والثقافة وذلك سواء فى الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية أو دول العالم الثالث . فتحتل نفقات التعليم والثقافة المرتبة التالية مباشرة للنفقات الحربية فى مختلف هذه الدول .

وفيما يتعلق بالصحة العامة فإن الدول الاشتراكية تحقق ضمان العلاج المجانى بفضل تأميم مهنة الطب . ولكن الدول الرأسمالية استطاعت اليوم – ودون اللجوء تماما الى التأميم الشامل لمهنة الطب – أن تكفل لمواطنيها رعاية صحية كاملة بفضل نظم التأمين الاجتماعى ضد مخاطر المرض . أما دول العالم الثالث ومنها مصر فلم تنجح – رغم أهمية الإنفاق العام على الصحة – فى إيجاد حل مرض للمشكلة الصحية . فالمستشفيات العامة ليست قادرة على استيعاب كل المحتاجين لخدمات العلاج فضلا عن قصورها الواضح فى أداء مثل هذه الخدمات . ويعد انتشار العيادات والمستشفيات الخاصة بمثابة الحل البديل الذى يكفل قدرا أفضل من العلاج ولكن فقط للقادرين من أبناء الشعب .

أما علاج غير القادرين فهو يستوجب إعادة النظر في سياسة الصحة الحالية وتقييم دور الإنفاق العام فى ضمان حد أدنى من العلاج لكل أفراد الشعب بصرف النظر عن مستوى دخولهم .

هذا الموضوع وثيق الصلة كما سنرى بمسألة دور الإنفاق العام فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

المبحث الثالث

الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخول

تمارس ميزانية الدولة تأثيرا كبيرا على توزيع distribution الدخل القومي revenu national وعلى إعادة توزيعة redistribution فلقد جرى الدارسون للاقتصاد العام على التمييز بين مرحلتين من مراحل تكوين الدخول :

أ ـ الدخل الأولى revenu primaire وهو الناتج من تفاعل عناصر وعلاقات الإنتاج فى نطاق السوق فهذا التفاعل يؤدى الى توزيع الناتج القومى بين الأرباح والفوائد والأجور . وبالتالى تحصل كل فئة شاركت فى العملية الانتاجية على مقدار من الدخل قد يكون قليلا أو كبيرا وفقا لعدالة النظام الاقتصادى أو لظلمه . ومن هنا تتكون ملامح التوزيع الأولى للدخول الذى يساهم فيه أيضا الإنفاق العام عن طريق تيارات الأجور وبيع وشراء السلع والخدمات للقطاع الخاص .

ب ـ الدخل المهيأ للاستخدام revenu disponible وهو ما يبقى لكل فرد أو لكل أسرة من دخل بعد اقتطاع الضرائب وتوزيع الفوائد الناتجة عن الإنفاق العام . فالواقع أن الدخل الأولى يخضع فى

أحوال كثيرة للضرائب وقد يستفيد من الإعانات الاجتماعية أو الاقتصادية كما ينال عادة نصيبا من الخدمات العامة كالتعليم والصحة . وبناء على هذا يتغير مقدار الدخل الأولى بالزيادة أو النقصان ليستقر فى وضعه النهائى . وتطلق على عملية التغيير الناتجة عن تدخل الميزانية إعادة توزيع الدخل القومى .

وكان الاعتقاد يسود حتى سنوات قريبة فى الفقة الاقتصادى والمالى بأن تدخل ميزانية الدولة يؤدى دائما الى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ، ولكن الدراسات الحديثة أثبتت أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا فى أحوال كثيرة . فتدخل ميزانية الدولة يؤدى الى أحد نتائج ثلاث :

- إعادة توزيع الدخول لصالح الأغنياء .
- إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء .
- بقاء التوزيع الأولى للدخول على حاله .

ولكن معرفة الأثر الحقيقى لتدخل ميزانية الدولة يستوجب أمرين :

الأول : هو تحديد أسلوب قياس توزيع الدخول بين أفراد الشعب : هل يتم هذا القياس بناء على التوزيع الوظيفى (أصحاب عمل - عمال مستفيدين من عوائد الملكية) ؟ أم بناء على التوزيع

الفنوى (تجـار ـ أصحـاب مصـانع ـ مـلاك أراضـى ـ مهنيين ـ موظفين ـ عمـال ـ أجراء زراعيين) ؟ أم بنـاء علـى الطبقـة أو الفئـــة الاجتماعية (حيث يجـرى العمل عـادة علـى تقسيم السكان بحسب دخولهم الى عشر أو خمس شرائح تصاعديـة وهـو أكـثر التقسيمات استخداما فى الوقت الحالى) ؟

الثانى : هـو الحصـول علـى البيانـات الاحصائيـة الدقيقـة عن التوزيع الأولى للدخول ، وعن كيفية تقسيم العبء الضريبى والمنـافع الناتجة عن الإنفاق العام على فئات الشعب المختلفـة . وهنـا يواجـه الباحث صعوبة بالغة حيث يتعذر الحصول على بيانات واقعية دقيقـة فى الدول الصناعية وحيث يسـتحيل عمليـا الحصـول عليهـا فـى دول العالم الثالث . فلا زالـت بعض هـذه الـدول تعتـبر البيانـات المتعلقـة بتوزيع الدخول سـرا حربيـا لا يجـوز الكشـف عنـه أو حتـى محاولـة معرفته لصالح ترشيد سياسات الحكومة نفسها .

وبرغم هذه الصعوبـات فـإن محـاولات البـاحثين لـم تنقطـع للوصول الى صورة تقريبيـة لتوزيـع الدخل القومـى ولتـأثير الإنفـاق العام والضرائب على هذا التوزيع . ومن بين هذه المحـاولات كـانت محاولتنـا ـ أثناء الإعداد لرسـالة دكتـوراة الدولـة ـ لقيـاس توزيـع وإعـادة توزيـع الدخـول فـى مصـر فـى الفترة بيـن عـامى ١٩٥٢ ـ و١٩٨٠ . وان كنـا نحيل الطـلاب الى هـذه الرسـالة والى دروسـنا لطلبة دبلوم القانون العام للسنة الدراسية ٨٥/ ١٩٨٦ للحصول على معرفة وافية وتفصيلية بهذا الموضوع فإننا سوف نقـدم هنـا مـع ذلـك فكرة مختصرة عن منهج قياس أثر الانفـاق العـام علـى تغيير هيكل توزيع الدخل القومى .

هذا المنهج يقوم على أساس التمييز بين ثلاث طوائف من النفقات العامة :

أ - النفقات العامة غيرالقابلة للتفريد أو للتجزئة : تشمل هذه النفقات كما سبق وأن بينا نفقات الإدارة المركزية والدفاع والأمن والعدالة والعلاقات الخارجية . ولكن يثور السؤال عن كيفية توزيع منافع هذه النفقات على أفراد الشعب وهى بطبيعتها غير قابلة للتجزئة . على هذا السؤال تتعدد إجابات الباحثين :

- ينادى فريق منهم بضرورة استبعاد هذه النفقات عند حساب تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل القومى .

- يرى البعض أن يتم توزيع منافع هذه النفقات على أفراد الشعب بالمساواة بينهم حيث يفترض حصولهم عليها بصورة مشتركة وفقا لتعريف SAMUELSON السابق الإشارة اليه .

- يرى البعض الآخر أن يتم هذا التوزيع على أساس ما يملكه كل فرد من عقارات وأموال وأوراق مالية لأن الإنفاق على المنافع الجماعية وإن أدى الى حماية جميع الأشخاص على قدم المساواة فإنه يؤدى أيضا الى حماية الممتلكات وهنا يتميز الغنى عن الفقير .

- يرى فريق آخر أن تتوزع المنافع الجماعية على أساس دخل كل فرد وليس بحسب مقدار ما يملكه

- ينادى بعض الدارسين بالجمع بين أكثر من معيار ، فيتم مثلا تقسيم المنافع على أساس ٥٠٪ وفقا لتوزيع الدخول الحالى و ٥٠ ٪ وفقا لمبدأ المساواة بين الأفراد .

- وأخيرا يقترح البعض تقديم أكثر من حل بديـل ، فيتم قيـاس توزيع منافع النفقات غير القابلة للتجزئة وفقا للحلول المختلفة ويـترك للقارىء تقدير النتائج على ضوء هذه الحلول .

ولاشـك أن الحـل الـذى يفـترض المسـاواة بيـن الأفـراد فـى الاستفادة من المنافع الجماعية سوف يؤدى الى تعزيز صورة الإنفـاق كأداة لتحقيق المساواة بين الدخول فى حين أن اختيار الحلول الأخرى سوف يظهر ميلا للإنفاق العام نحو محاباة أصحاب الدخول الأعلى . وأهمية هذا الاختيار واضحة بالنظر لأن النفقات غـير القابلـة للتفريـد تمثل نسبة عالية من إجمالى الإنفاق العام .

ب - النفقات العامة القابلـة للتفريـد أو للتجزئـة : تشـمل هـذه الطائفة باقى النفقات العامة الحقيقية التـى تقبـل المنـافع الناتجـة عنهـا التقسيم بين مختلف أفراد أو فئات الشعب .

وأهم أنواعها نفقات التعليم والصحة والاسكان والمواصلات .

١ - **نفقات التعليم :** يمكـن قيـاس توزيـع منـافع نفقـات التعليـم على طوائف الشعب وفئاته بناء علـى البيانـات التـى توضـح مسـتوى دخول آباء التلاميذ والطلاب فى مراحـل التعليـم المختلفـة . ولسـوف ندرك أن نفقات التعليم تفيد الفقراء إذا مـا أظهـرت الاحصائيـات أن أبنـاء هـؤلاء يستفيدون مـن العمليـة التعليميـة بمقدار يزيـد علـى مـا يحصل عليه أبناء الطوائف الغنيـة فـى المجتمـع . وسـوف نـدرك أن نفقـات التعليـم تحـابى الأغنيـاء اذا مـا ثبـت أن أبنـاء هـؤلاء هـم المستفيدون بالدرجة الأولى من العملية التعليمية .

مثل هذه البيانات الاحصائية توجد فى الدول الصناعيـة ولكنها للأسف غير متيسـرة فـى دول العـالم الثـالث . ومـع ذلـك يمكـن عـن طريق احصائيات أخرى متفرقـة للوصـول الـى صـورة تقريبيـة عـن توزيـع منـافع التعليـم ، ويقتضـى ذلـك اسـتقراء هـذه الاحصائيـات والخروج منها ببعـض الاستنتاجات المنطقيـة التـى يمكـن أن تعطـى بعض الدلالات عن اتجاهات هذا التوزيع .

فعندما تصل نسبة الأمية فى مجتمع الـى نحـو ٥٠ ٪ (مصـر حاليا) ولا توجد برامـج جـادة لمواجهـة هـذه الآفـة الاجتماعيـة فـإن المنطق يقتضى بأن نقرر بأن النفقات التعليمية لا تستهدف أكثر فئـات المجتمع حاجة اليهـا ، وتبقـى الأميـة لصيقـة بنسـبة عاليـة مـن أبنـاء الفئات ذات الدخل المحدود .

وعندما لا ينتظم نحو ٢٠٪ من الأولاد والبنات فى سن التعليـم الابتدائى فى الدراسة بسبب عدم توافر الأمـاكن أو بعـد المـدارس أو التهرب منها فإن المنطـق يقضـى باستبعاد هـؤلاء مـن توزيـع منـافع التعليم . وحيث أنهم ينتمون فى غالب الأحوال الى الفئات الأكثر فاقة فى المجتمع فإن هذه الفئات لا تسـتفيد كثـيرا مـن الإنفـاق العـام علـى التعليم بل ويتدهور موقفها النسبى عند زيادة هذا الإنفاق .

وعندما يقل تدريجيا عدد التلاميـذ فـى مراحل التعليم الأعلـى فـإن المنطـق ـ تدعمـه احصائيـات متفرقـة ـ يقضـى بنسـبة غاليـة التلاميذ المستبعدين الى الفئات الاجتماعيـــــة الأرق حالا . فأولاد

الميسورين لديهم عادة فرصة أكبر لمواصلة التعليم الثانوى والتعليم الجامعى مقارنة بأولاد الفقراء ويرجع هذا لنوعية التعليم الميسرة (فى مدارس المدينة مقارنة بمدارس الريف وفى مدارس اللغات مقارنة بالمدارس الحكومية) ولسهولة متابعة الدروس الخصوصية (ظاهرة يترتب عليها التقليل كثيرا من أهمية مبدأ مجانية التعليم) ولتوافر الجو العلمى والمناخ الثقافى والامكانيات المادية الميسرة لمتابعة الدراسة والتفوق فيها (قارن ظروف ابن المهندس أو المدير أو الطبيب بظروف ابن العامل أو الفلاح من حيث المكان وتوافر الأدوات والكتب والتغذية والمستوى الثقافى للآباء)

وعندما لا يوجد نظام شامل لتقديم إعانات شهرية لأولاد محدودى الدخل كما هو الحال فى الدول الغربية ـ فإن ذلك يؤكد تجاهل الإنفاق على التعليم لمبدأ تحقيق العدالة والمساواة بين التلاميذ والطلاب على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية ، فالمساواة الحسابية الجامدة تخفى فى أغلب الأحوال تفرقة وتحيزا أكثر أهمية .

يتضح مما سبق أن غالبية الإنفاق العام على التعليم (١٠,٦٪ من إجمالى الإنفاق العام فى العام المالى ١٩٨٦/٨٥) يوجه لمصلحة الفئات القادرة والمتوسطة ويدعم ذلك أن تكلفة التعليم الجامعى أعلى من تكلفة التعليم الثانوى الذى ترتفع تكلفته هو أيضا مقارنة بالتعليم الابتدائى ، وأن تكلفة التعليم فى الكليات العملية (طب ـ هندسة ـ علوم .. الخ) أكبر من تكلفة التعليم فى الكليات النظرية . ويتأكد من

احصائيات متعلقة بدول عديدة أن نسبة الطلاب المنتمين للأسر الغنية تزيد باستمرار مع تقدم مستوى التعليم وهى تزيد فى الكليات العملية عنها فى الكليات النظرية .

أما فيما يتعلق بحساب توزيع المنافع المترتبة على نفقات الثقافة والسياحة فإن قراءة الواقع تقضى بداهة بإضافة غالبية هذه المنافع الى دخول الفئات القادرة فى المجتمع . فما هى نسبة العمال الزراعيين ، صغار المستأجرين والمزارعيين ، أو صغار عمال وموظفى الحكومة والقطاع العام الذين يستفيدون من الإنفاق على المتاحف ، المسارح ، الكتب أو الندوات الثقافية ؟ ومن الواضح أن حساب توزيع منافع الإنفاق العام لا يتضمن حكما تقيميا على سياسة الإنفاق وانما يقتصر على بيان كيفية توزيع هذه المنافع ومن المستفيد منها فى الواقع .

٢ – نفقات الصحة : يجب عند حساب توزيع المنافع المترتبة على الإنفاق على الصحة (٢,٨٪ من اجمالى الإنفاق العام للعام المالى ١٩٨٦/٨٥) أن ندخل فى الاعتبار العناصر التالية :

– مقارنة الخدمات الصحية فى الريف بمثيلتها فى المدن (فى مصر – ١٩٨٠ – لا يزيد عدد الأسرة فى الريف عن ١٠,٦٪ من إجمالى عدد الأسرة فى الدولة . هذه النسبة كان أكثر ارتفاعا فى عام ١٩٥٩ (١٢,٣٪) وإن كانت فى كل الأحوال متواضعة نظرا لأن سكان الريف يشكلون أغلبية السكان) .

- مقارنة نسبة النفقات المخصصة فعلا لعلاج المرضى بنسبة الإنفاق المخصص للمرتبات وللمزايا النقدية والعينية التى قد يتمتع بها المسئولون فى المجال الطبى .

- حساب نسبة الفاقد من هذه النفقات سواء بسبب سوء الادارة أو بسبب تسرب جزء منها الى جماعات لا تستحقه شرعا .

٣ - **نفقات الاسكان** : عند حساب توزيع المنافع المترتبة على الإنفاق العام على الاسكان تثور حتما بعض القضايا :

- إذا كانت البيانات الرسمية تقدر العجز فى عدد المساكن بحوالى ٨٣٠ الف مسكن (١٩٧٩) فإلى أى الفئات الاجتماعية تنتمى العائلات التى تبحث عن مسكن وهؤلاء الذين يسكنون فى خيم الإيواء ، فى مناطق المقابر أو فى الأحياء معدومة المرافق ؟ وما مدى ما يستفيدونه من الإنفاق العام على الإسكان والتعمير (٢٠,٦٪ من إجمالى النفقات الاستثمارية فى ميزانية العام المالى ١٩٨٦/٨٥) ؟

- ما مدى مسئولية قانون الايجارات الحالى عن أزمة الاسكان ؟ وهل حقا يحابى المستأجرين الحاليين على حساب من لم يحصل بعد على مسكن ؟ وما هو مدى مشاركة شركات المقاولات العامة فى اتساع سوق التمليك على حساب سوق الإيجار ؟

- من يستفيد من قروض الاسكان المدعمة (من ميزانية الدولة) ؟ هل هى الفئات القادرة أم الفئات غير القادرة ؟

ـــ من يحصل علــى المســاكن الموزعــة بواسـطة الإدارة (مركزية أو محلية) ؟ هل ينتمى هؤلاء الى محدودى الدخل ؟ أم يتم اختيـارهم بنـاء علـى معــايير أخـرى لا تقـوم علـى أسـاس الحالـة الاجتماعية ؟

ــ ما هى مسئولية التخطيط الحكومى عن أزمــة الاسـكان وخاصة عن القصور فى صناعة مواد البناء وازدياد المضاربة علـى الأراضى وغياب سياسة تخطيط المدن والقرى والنقص فـى العمالـة الفنية والحرفية بسبب الهجرة للخـارج ؟ ومـا مـدى مسئولية هـذا التخطيط عن تعـاظم نسبة المسـاكن الفـاخرة الـى إجمـالى المسـاكن المقامة فى السنوات الأخيرة ؟

ــ ما مدى استفادة الفئات محدودة الدخل من الإنفاق العام علـى المرافق اذا عرفنـا مـن التعـداد العــام للسـكان فـى عـام ١٩٧٦ أن ٤٥,٦٪ فقط من اجمالى البيوت المصرية تتمتـع بالتيـار الكهربـائى (١٨,٦٪ فقـط فـى الريـف) وأن ٣٠,٢٪ فقـط مـن اجمـالى البيـوت المصرية تحصل على ماء صالح للشرب (٣,٧٪ فقط فـى الريـف) وأن ٢٥,٢٪ من اجمالى العائلات المصرية لا يمكنها الحصول علـى مياه صالحة للشرب من أى مصدر كان .

٤ ــ **نفقات المواصلات** : تمثل الاستثمارات العامة فى مجـال النقل والمواصلات نسبة هامة من إجمـالى الاسـتثمار العـام (حوالـى ١١,٥ فـى ميزانيـة ١٩٨٦/٨٥) ولاشـك أن حسـاب توزيـع المنــافع الناتجة عنها يستلزم معرفة الفئات التى ينتمى اليها المستفيدون من :

ــ إقامة الطرق والكبارى فى العاصمة وفى الأقاليم .

- دعم هيئة السكك الحديدية بواسطة ميزانية الدولة (٢٥٦ مليون جنيه في العام المالي ١٩٨٦/٨٥) .

- دعم مرفقي النقل العام بالقاهرة والاسكندرية (٦٦,٥ مليون جنيه في ميزانية العام المالي ١٩٨٥/٨٤) .

- إنشاء وتعزيز شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية .

ومعرفة هؤلاء المستفيدين ليست دائما أمرا هينا ولندلل على ذلك بنفقات إنشاء الطرق والكباري حيث نجد أن كل من الطوائف التالية تستفيد من ورائها :

- أصحاب السيارات الخاصة .

- أصحاب سيارات الأجرة والأتوبيس ومستخدمي هذه السيارات حيث يفترض ارتفاع نفقة السفر في حالة عدم وجود الكوبري أو الطريق الجديد .

- أصحاب سيارات النقل ومستأجري خدمات هذه السيارات .

- المستهلكون للسلع والخدمات حيث أن إنشاء الطرق ورفع مستواها يؤدي الى خفض نفقة نقل البضائع مما سوف ينعكس على أسعار البيع للمستهلكين .

وإذا اتفقنا على مشاركة كافة هذه الطوائف في الاستفادة من إنشاء الطريق أو الكوبري الجديد فإن تحديد نصيب كل فئة من هذه الفئات في المنافع التي تعود من هذا الإنشاء يبقى بعد ذلك أمرا صعبا . وعلى العكس من المثال السابق فإن المنافع المتحققة من

النفقات الموجهة لإنشاء واصلاح التليفونات يمكن أن تنسب الى المشتركين فى هذه الخدمة بصفة أساسية .

جـ - النفقات العامة التحويلية :

تنقسم النفقات التحويلية الى تحويلات (إعانات) نقدية وتحويلات عينية . ويتوقف تحديد طبيعة الإعانة على الشكل الذى تأخذه لحظة وصولها الى المستفيد النهائى ، فكل النفقات التحويلية تكتسب الصفة النقدية لحظة إقرار الميزانية ولكن قد يذهب جزء من هذه النفقات الى بعض الأشخاص العامة بغرض تقديم منفعة فى صورة عينية لأشخاص أخرى . والمثال الشائع لهذه الحالة هو دعم السلع الغذائية حيث يخصص اعتماد نقدى للهيئة العامة للسلع التموينية لهدف خفض أسعار السلع للمستهلكين الذين يستفيدون من الدعم حينئذ فى صورة عينية .

١ - **التحويلات النقدية :** تعتبر إعانات الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية من أبرز صور هذه التحويلات فى الميزانية المصرية .

- **الضمان الاجتماعى :** نشأ هذا النظام فى مصر لأول مرة عام ١٩٥٠ وتتحمل ميزانية الدولة عبء تمويله . ويتكفل هذا النظام بتقديم المعاشات والإعانات لبعض الأفراد والعائلات الذين أضيروا بفقد عائلهم أو بعجز عن العمل أو بكارثة طبيعية .

ولاشك أن المنافع الناجمة عن هذه الإعانات يجب أن تضاف الى دخول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود . ولكن يتعين أن نلاحظ أن قيمة هذه الإعانات كانت ولا تزال محدودة للغاية فى الميزانية المصرية ، فهى كانت تمثل ٠,١٧٪ و ٠,٠٧٪ و ٠,١٤٪ من الناتج القومى الاجمالى على التوالى فى أعوام ١٩٥٣/٥٢ و١٩٧٥ و١٩٨٠ م .

ـ **التأمينات الاجتماعية** : عرفت مصر النظام الشامل للتأمينات الاجتماعية لأول مرة فى عام ١٩٥٨ . وقبل هذا التاريخ كانت توجد قوانين متفرقة للتأمين ضد مخاطر حوادث العمل أو ضد الشيخوخة لمجموعة محدودة من فئات العاملين . وفى الواقع يوجد حاليا نظامان للتأمينات يتعلق الأول بموظفى الدولة وتقوم على إدارتة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ويتسع النظام الثانى لجميع المواطنين وتشرف عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . ويتم تمويل نظم التأمينات الاجتماعية أساسا بواسطة اشتراكات المستفيدين وأرباب العمل ولكن تساهم ميزانية الدولة بمقدار ١٪ من أجور المؤمن عليهم الخاضعين للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتأمين العاملين ضد الشيخوخة . كما أن الميزانية تلتزم بحكم القانون بسد أى عجز يطرأ على موازنات هيئات التأمين الاجتماعى .

ولكن الواقع يظهر أن الدولة تستفيد حاليا من نظم التأمينات التى تحقق فائضا سنويا هاما يذهب للتخفيف من العجز فى الميزانية العامة للدولة . فقد بلغ الفائض المحول للخزانة العامة ٢١٥٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ولا تتحمل الخزانة فائدة عن

هذه الأمـــوال سوى ٤,٥٪ سنويا حتى منتصف عـام ١٩٨٠ و٦٪ سنويا منذ ذلك التاريخ ، ثم ٩٪ ابتداء من عام ١٩٩١ . ويلاحظ أن هذا المعدل كان متواضعا للغاية مقارنة بمعدلات الفائدة على الودائع السائدة فى البنوك التجارية .

ودراسة آثار نظـم التأمينـات الاجتماعيـة علـى توزيـع الدخـول يعتبر خطوة هامة وضرورية للالمام بتأثير الإنفاق العام الكلـى علـى هيكـل الدخـول . ولكـن فـى ظـروف البيانــات الاحصائيــة القــاصرة يصعب حاليا قيـاس مقـدار الفـائدة التـى تعـود علـى كـل شـريحة مـن شرائح المجتمـع وإن لاحظنـا أن التـأمين الاجتمـاعى لا يغطـى حتـى الآن كل فئات الشعب ، ولا يتعلق الأمر فى معظـم حـالات الاسـتفادة منه الا بالتأمين ضد الشيخوخة والعجـز . أمـا التـأمين ضـد المـرض والبطالـة وحـوادث العمـل فـلا يتيسـر إلا لطوائـف مـن المواطنيـن محدودة للغاية .

التحويـلات العينيـة : تعـد الإعانـات الاقتصاديـة الهادفـة الـى خفض أسعار السلع والخدمات الأساسية الصورة الرئيسـة للتحويـلات العينية فى الميزانية المصرية . هذه الإعانـات تشـكل مـا يعـرف فـى اللغة الدارجة باسم" الدعم "

ونقتصر – رغم أهمية الموضوع – فى نطاق هذه الدروس على ملاحظة أن اعتمادات الدعم قد تزايد فى ميزانية الدولة من ١٥,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣/٥٢ الى ٣٩,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٢٨٦,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ الى ١٩٩٦ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ ثم انخفضت الى ١٨١٣ مليون جنيه فى موازنة العام المالى ١٩٨٩/٨٨ ولكنها عاودت الارتفاع لتبلغ ٣٢٦٥ مليون جنيه فى ميزانية عام ١٩٩٤/٩٣ .

ويعكس هذا التزايد الظاهرى فى نفقات الدعم فى جزء منه ارتفاع معدلات التضخم فى الداخل وارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج . فالواقع أن الأهمية النسبية للدعم فى تناقص مستمر منذ نحو عشر سنوات .

ويختلف موقف الكتاب والاقتصاديين المصريين من مسألة الدعم ولكن الدراسات الاحصائية لتأثير نفقات الدعم على توزيع الدخل القومى تبرز الاستنتاجات التالية :

– يتم تمويل جانب كبير من اعتمادات الدعم عن طريق عجز الميزانية ، وهكذا لا تتحمل الفئات القادرة عبء هذه الاعتمادات مما يؤدى الى الحد من آثارها التوزيعية .

– نفقات الدعم وإن استهدفت نظريا الفئات غير القادرة وحدها فإنها تفيد عمليا الفئات القادرة وغير القادرة على السواء .

- تؤثر نفقات الدعم رغم عيوب نظام توزيعها ايجابيا على العدالة الاجتماعية . أى أن هذه النفقات تؤدى الى تحسن الصورة العامة لتوزيع الدخول فى مصر (وفقا لنتائج دراستنا الإحصائية لميزانية عام ١٩٧٥) .

ونحن نحيل الطالب الذى يرغب فى دراسة تفصيلية لموضوع الدعم وآثاره على توزيع الدخول فى مصر لرسالتنا ودروسنا السابق الإشارة اليها والتى توضح فى النهاية أن التأثير الإجمالى للإنفاق العام فى مصر كان سلبيا أى متعارضا مع مصالح الفئات الأضعف اقتصاديا فى عامى ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ فى حين كان ايجابيا فى عام ١٩٧٥ . غير أن التأثيرات السلبية والايجابية للإنفاق العام كانت ذات قيمة محدودة مما يدفعنا للاعتقاد بأن دور الإنفاق العام كان بصفة عامة محايدا فى مجال إعادة توزيع الدخول .

ولكن دراسة هذا الموضوع يتطلب الإلمام أيضا بتأثير الاقتطاع الضريبى الذى بدونه يستحيل حساب الأثر الكلى للسياسة المالية على العدالة الاجتماعية . وهذا ما سوف يمثل أحد موضوعات دراستنا للإيرادات العامة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

تابع فهرس الموضوعات

